

20/٢٠

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤
شعبان - رمضان

نشرة الهجرة القسرية

سبل كسب الرزق المستدامة: بذور النجاح؟

بالإضافة إلى:

- تجارب المرأة في مراكز الاعتقال الأسترالية للمهاجرين
- دعم حق الأشخاص النازحين داخلياً في العودة
- «الطوعية» في شمال القوقاز
- تجربة تأهيل اللاجئين
- السيرلانكيين في الهند
- الاستجابة الدولية
للمنازحين داخلياً

من أسره التحرير



Collette Owens

لقد تم إنتاج نشرة الهجرة القسرية و يعود جزيل الشكر إلى مؤسسة فورد، القاهرة وذلك لمحتهم الأخيرة والصحية. حيث ستتيح لنا سنة أو سنتين من الوقت من أجل البحث عن مصدر دائم للتحويل. أي اقتراحات من قبلكم ستكون مرحبة، وتود مجموعة المحررين تقديم الامتنان لدائرة الحماية الدولية و للمكتب الإقليمي لمناطق وسط آسيا وجنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا و الشرق الأوسط التابعين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و ذلك لدعما الكريم.

نعتز على التأخير الطويل في إصدار و توزيع هذا العدد، حيث كنا مستقرين في البحث عن تمويل لهذه المجلة وللمطبعين الإنجليزية والإسبانية، و نأمل تزويدكم بالعدد القادم قريباً.

و يعود جزيل الشكر إلى وورد فيجن كندا للصفحة السخية المقدمة لإصدار هذا العدد و الذي يدور حول موضوع «المعيشة»، امتناناً أيضاً يعود إلى وحدة السياسات و التقييم التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و نخص بالشكر غريتا أوهلينغ، و الشكر أيضاً لكارل كوني، وذلك لمساعدتها القيمة في المراحل الأولى من التحضير.

ويأتي هذا العدد بابتكارين:

- إبراز صفحات القسم الخاص و ذلك من أجل الفصل الأوضح ما بين المقالات التي تتعلق بالموضوع الأساسي للعدد و المقالات الأخرى.
- ركن الخطأ؛ و هي فرصة للقائدين لتوجيه أسئلتهم الصعبة و اعتراضاتهم الثاقبة، فتصلوا بالاتصال بنا إذا رغبت في أن تستعرضوا حجتم و أن يكون لكم دور في إثارة أفكار القارئين.

نشرة الهجرة القسرية ٢١ سوف تتضمن قسم خاص حول عودة وإعادة إدماج النازحين داخلياً.

نشرة الهجرة القسرية ٢٢ ستدور حول موضوع التعليم في سياقي الطوارئ وإعادة الأعمار.

و نشرة الهجرة القسرية ٢٣ سوف تتفحص السياسات الأوروبية فيما يخص اللجوء، للحصول على المزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي: www.hijra.org.uk

نحن نسعى للحصول على مقالات ابتكارية (باللغتين العربية والإنجليزية) إما حول هذه المواضيع بالذات أو حول أي وجه من أوجه الإزاحة و التهجير في الشرق الأوسط. يسرنا أن يحتوي هذا العدد على عدد من المقالات عن السودان و نأمل أن تحتوي الأعداد المقبلة على مقدار وافر من المقالات حول المنطقة.

نرجو النظر بالكتابة لنا و مساعدتنا لتتمكن من توسيع قائمة قرائنا في العالم العربي. و من أجل تعزيز اتصالنا بكم سوف نرفق مع العدد القادم مجموعة من الأسئلة لمعرفة أرائكم لغرض تقييم نشرة الهجرة القسرية.

نأمل أن نسمع منكم.

مع أطيب تمنياتنا.

ماريون كولري و تيم موريس
هيئة التحرير، نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية Nashrat al-Hijra al-Qsriya

تهدف نشرة الهجرة القسرية إلى أن تكون منشأة مستدي تبادل لحررت العملية والمعلومات والأراء بشكل منتظم بين الباحثين والناشطين والناشحات داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يعاونهم، وبمضاهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنجليزية والإسبانية والعربية عن برامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولري ر. د. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية المجلس الاستشاري

رؤساء نوبيسر
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
المكتب الإنساني، مصر

فاتح عززم
الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحي شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

أنتيا فابوس
جامعة شرق لندن

ياربوا هاريل - بوند
الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شيلق، سري حنفي
مركز اللاجئين والناشحات
المفوضية (UNHCR)، سوريا

لكن تايكنبورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
(UNRWA)، سوريا

عبد الباسط بن حسن
مدير معهد حلوق الإنسان - تونس

ي عمل أعضاء المجلس بصفة شخصية ولطوعية
غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم،

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

ترجمة النسخة العربية:
محمود صبري

التصميم والإخراج الفني:
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



المحتويات



دوريات إهداء

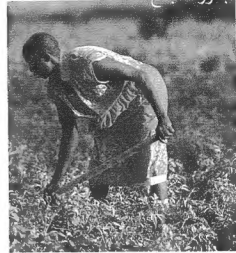
مقالات عامة

- ركن الخطباء
لماذا السحبت منظمة أطباء بلا حدود من أفغانستان؟
بقلم: أنوك دولاغورتري ٢٥
- دارفور: لا يوجد لها حل سريع
بقلم: اليكس دو فال ٢٦
- الاتفاقية المكتملة: هل تكفل حماية أفضل للاجئين؟
بقلم: مانيتشا توماس وإد شكنبرج فان ميريوب ٢٧
- حماية ودعم السودانيين العائدين من لقاء أنفسهم
بقلم: جون روجه ٢٨
- أخطار عمليات السلام غير المتراخطة ٣٠
- سد مروى: النزوح والجدل في السودان
بقلم: علي عسكري ٣١
- تجارب المرأة في مراكز الاعتقال الأسترالية للمهاجرين
بقلم: يفيت زوريك ٣٣
- التقريب بين طرق المعالجة الوطنية والدولية لموضوع النازحين داخلياً
بقلم: بيتر نوسل ٣٥
- شمال القوقاز: دعم حق الأشخاص النازحين داخلياً في العودة، الطوعية.
بقلم: توليو سانتيني ٣٧
- وحدة النزوح الداخلي - مكتب لتسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ٣٩
- مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٠

أبواب ثابتة

- الأحداث الأخيرة ٤١
- المقوضية السامية لشؤون اللاجئين:
كيف يتسنى لنا الحصول على المعلومات التي نحتاجها عن اللاجئين
بقلم: جريتا يوهلينج ٤٢
- المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً:
٢٥ مليون شخص نازح داخلياً بسبب العنف في أنحاء العالم ٤٣

سبل كسب الرزق المستدامة



- تسهيل جهود دعم سبل كسب الرزق: مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين
بقلم: كاري كونيواي ٤٥
- التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لبرامج التمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين
بقلم: جيسون فيليبس ٥٥
- الانتماء متناهي الصغر - «ضخ الأكسجين لحياة أفضل»
بقلم: ميريدي كفيرنرود ٨٠
- التمويل متناهي الصغر واللاجئون
بقلم: دومينيك بارتش ١٠
- إعادة رأسملة ليبريا: المبادئ الواجب اتباعها عند تقديم المنح والقروض لتنمية المشروعات متناهية الصغر
بقلم: جون توك، ليم توكس، روب جيلي، ديف بارك، وستيفن باومان ١١
- المعونات الغذائية وسبل كسب الرزق: التحديات والفرص في حالات الطوارئ المعقدة
بقلم: فاليري جورنيري ١٣
- سبل كسب الرزق للمرحلين سابقاً في أوكرانيا
بقلم: جريتا أولهينج ١٧
- تسويق مهارات اللاجئين: قصة نجاح من أكسفورد
بقلم: راشيل ويجانز ١٩
- الفلسطينيون المنسيون: كيف يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مصر
بقلم: عروب العابد ٢١
- الاستفادة من تجربة تأهيل اللاجئين السوريين في الهند
بقلم: كيه. سي. ساهيا ٢٣
- فرص المعيشة للاجئين السودانيين
بقلم: ليبين نيلسون مورو ٢٤

تسهيل جهود دعم سبل كسب الرزق: مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين

بقلم: كاري كونواي

ومع استمرار تزايد عدد الأشخاص المشردين في العالم، يواجه المجتمع الدولي تحديات متزايدة حول أفضل الطرق لمساعدة اللاجئين المحتاجين. ويعد فهم استراتيجيات سبل كسب الناس لأرزاقهم شرطاً أساسياً لمساعدتهم. ويهدف مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين إلى تمهيد هذه الحقائق من خلال تسهيل تقاسم المعلومات والدروس المستفادة.

والوصول على مزيد من المعلومات حول مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين والاطلاع على التقارير ذات الصلة، يمكن زيارة القسم الخاص بوحدة تحليل السياسات والتقييم على موقع المفوضية العليا للاجئين/ www.unhcr.ch. وللاشتراك في النشرة الشهرية للشبكة، اكتب على عنوان البريد الإلكتروني hqcp00@unhcr.ch.

كاري كونواي هي الرئيسة العامة للشبكة، بريد إلكتروني: Conway@unhcr.ch

١ جيف كريسب هو الرئيس السابق لوحدة تحليل السياسات والتقييم (وسمّي لاحقاً في نشرة الهجرة القسرية) وهو حالياً مدير السياسات والأبحاث بالوكالة العامة للهجرة الدولية. www.gcim.org

في مايو عام ٢٠٠٣، بدأت وحدة تحليل السياسات والتقييم (EPAU) التابعة للمفوضية العليا للاجئين مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين من أجل تحسين فهم كيفية اكتساب اللاجئين أرزاقهم، وتقييم طبيعة ومدى مشاركة المفوضية العليا للاجئين في دعم سبل اكتساب اللاجئين لرزقهم وتسهيل وتوسيع تبادل المعلومات.

إرشادية عن استراتيجيات أمنية لكسب الرزق. ويسمى مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين إلى ملء هذه الفجوة في توفير المعلومات. وهناك سلسلة من دراسات الحالة عن موضوعات معينة وعن دول معينة منذ يونيو ٢٠٠٣. ويتكليف من وحدة تحليل السياسات والتقييم، وتنفيد مستشارين مؤهلين وأعضاء من العاملين بالوحدة، أجريت أو لا تزال تجري دراسات لحالات في الإكوادور وإثيوبيا واليابان وجامبيا وغانا والسنگال وتزانيا وأوغندا وأوكرانيا. ويتبع الباحثون منهجاً مختلفاً لتحليل سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين. مع الاهتمام بشكل خاص بقضايا التنوع الاجتماعي والعمر والقدرة الجسدية، بما في ذلك تأثير وباء فيروس H.I.V. المسبب لمرض الإيدز على سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

وفيها يتعلق بشبكة سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين، صُممت هذه الشبكة لتكون شبكة إلكترونية تفاعلية، الهدف منها هو تسهيل تبادل المعلومات والأفكار والأبحاث بين العاملين بالمفوضية العليا لشئون اللاجئين والمستشارين والعاملين بوكالات أخرى والمعاهد الأكاديمية ومعاهد الأبحاث.

وزعم وجود عدد من شبكات التنمية والإغاثة ومبادرات النقاش على الإنترنت، لم تكن هناك من قبل أية للنقاش تركز على سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين بشكل محدد. وتهدف الشبكة - من خلال تواصل الباحثين والعاملين - إلى تسهيل تبادل المعلومات من أجل تحسين برمجية وتخطيط السياسات، وتضم الشبكة حالياً ما يزيد عن ٢٤٠ مشتركاً في جميع أنحاء العالم. وتوضح تلك الاستجابة الإيجابية أن هناك عدداً كبيراً من الباحثين والعاملين الذين يرغبون في أن يتم الاهتمام بموضوع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين في الخطاب الدولي بشكل أكبر من الاهتمام بموضوع نزوح البشر.

في الوقت الذي تحجم فيه المفوضية العليا للاجئين والوكالات الأخرى عن وصف اللاجئين بشكل تقليدي على أنهم ضحايا للطوفان لا حول لهم وعالة على إحسان الآخرين. دخل مصطلح «كسب الرزق» في لغة الخطاب الخاصة بالمساعدات للاجئين. وصاحب ذلك درجة جديدة من الاهتمام بأوضاع اللاجئين وطولبة الأمد واعتمادهم على أنفسهم، والآن يؤكد الأكاديميون والممارسون على حد سواء على «القدرة الإنتاجية» للاجئين. ومثل من سيهزم من شغلوا منصب المفوض السامي، دعا رود لويزر العالم إلى ضرورة احترام اللاجئين وقدراتهم.

وتسلط مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية الضوء على النك الماهل من الأبحاث والأعمال الخاصة بموضوع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين. ونحن في حاجة لكي نتنقل على الأبعاد الرسمية المجردة للتنمية إلى التركيز على اللاجئين أنفسهم وكيفية سعيهم لاكتساب أرزاقهم. وكثيراً ما تضع المنظمات برامج للاجئين لا تنهض بقدر كبير أو لا تنهض على الإطلاق قدراتهم واستراتيجياتهم.

ويركز مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين - الذي يده جيف كريسب - على مجالين رئيسيين للنشاط، هما إجراء دراسات حالة عن موضوعات معينة أو دول معينة، وإقامة شبكة لسبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

ومن خلال عمل «وحدة تحليل السياسات والتقييم» في أوضاع اللاجئين التي استمرت لفترة طويلة، اكتشفت الوحدة أن هناك مجموعة كبيرة من المواد المطبوعة عن استراتيجيات كسب الرزق الخاصة باللاجئين وعن كيفية دعمهم عن طريق الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية. وبينما تنشر المفوضية العليا للاجئين بيوغيا تقارير عن عملها مع ما يزيد عن ٣٠ مليون لاجئاً في أكثر من ١٢٠ دولة في جميع أنحاء العالم، فإنها نادراً ما تركز على جمع معلومات

لاجئين يهربون في جنوب شرق السودان





التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لبرامج التمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين

بقلم: جيسون فيليبس

وفي عام ١٩٩٢، ولتلبية لطلب اللاجئين لخدمات وبرامج الائتمان التي تدعم القيام بالمشروعات، أنشأت اللجنة أول مشروع لها للتمويل متناهي الصغر وهو «برنامج تنمية المشروعات متناهية الصغر». وفي الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١، تطور هذا المشروع ليصبح مشروعاً شاملاً يضم أربعة قطاعات فرعية مختلفة، رغم صلتها الوثيقة ببعضها البعض. وهذه المشروعات هي ما يلي:

١. الإقراض متناهي الصغر: تدير اللجنة صندوقاً صغيراً للقروض الدوارة بصرف القروض للأفراد ومجموعات الرياديين. وقد بلغ متوسط القروض المقدمة ١٠,٠٠٠ شلن كيني (ما يعادل ١٣٣ دولار أمريكي) بفائدة سنوية معدنها ٢٤٪. ويتم ضمان القروض عن طريق إيداع مبلغ نقدي في حساب الادخار الذي تديره اللجنة. رغم أنه يحق للفئات المستهدفة التي لا يتوافر لديها ضمان نقدي استخدام وديعة مجتمعية كضمان. وفي الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، تم صرف ١,١٩٢ قرض وصل إجمالي مبلغهم إلى ٩,٩٤٠,١٢٠ شلن كيني (ما يعادل ١٣٢,٥٢٥ دولار أمريكي).

٢. الادخار: تدير اللجنة حساب ادخار مع الفائدة للمودعين من اللاجئين. وبغضاً عن أن هذا الحساب يعد بمثابة كفيل ضامن للمشاركين

يلقي قنشل مبادرة التمويل متناهي الصغر في مخيم كاكوما للاجئين كينيا الضوء على المعوقات التي تواجه تلك البرامج فضلاً عن إلقاء الضوء على الدروس المستفادة من ذلك.

احتياجاتهم الأساسية. ورغم أن المخيم يوجد منذ أكثر من عقد من الزمان، فإنه، في معظم قطاعات تقديم الخدمات، لا يراعي بصفة منتظمة المعايير الدولية الدنيا التي تم وضعها لحالات الطوارئ (مثل معايير مشروع «سفير» SIPHER) ورغم أن المفاوضات العليا للثئون اللاجئين تصنف مخيم كاكوما على أنه مشروع لرعاية وإعالة اللاجئين، فإنه، من جوانب عديدة، ينظر إليه على أنه نموذج للمكان الدائم للاجئين.

وتعمل اللجنة في كاكوما منذ افتتاح المخيم، كما تقوم اللجنة بتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج المتعلقة بسبل كسب الرزق تحت عنوان «برنامج الاعتماد على الذات» Self-Reliance

Programmes. وحتى نهاية عام ٢٠٠٢، كانت هذه البرامج تشمل تعليم الكبار، والإدماج في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية المهارات الاقتصادية. ورغم أن هذه البرامج تهدف لتعسين فرص تحقيق الدخل، فإنها جميعاً مرتبطة بتحقيق الأهداف الأساسية المتعلقة بالصحة مثل خفض معدلات سوء التغذية والوفيات.

كيف يمكن أن تسهم برامج التمويل متناهي الصغر في استراتيجيات سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين؟ هناك بعض الدروس الهامة المستفادة من البرنامج الذي قامت بتنفيذه لجنة الإنقاذ الدولية (اللجنة) في مخيم كاكوما للاجئين كينيا في الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٢. وخلال قيامها بعملها، واجهت اللجنة عقبات عديدة مما أدى في النهاية إلى اتخاذ قرار بإنهاء البرنامج. ولتقي هذه التجربة الضوء على ضرورة الاعتراف بأنه يجب توافر حد أدنى معين من الظروف من أجل النجاح في تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين.

وقد أنشئ مخيم كاكوما للاجئين عام ١٩٩٢ في أقصى الطرف الشمالي الغربي لمقاطعة توركانا بكينيا. ويأوي المخيم قرابة ٨٨,٠٠٠ لاجئ وافدين من تسع دول مختلفة وأكثر من ٤٠ جماعة عرقية معظمهم وافدين من جنوب السودان. ومازال سكان المخيم يعتمدون بشكل كلي تقريباً على المساعدة الدولية لتلبية

العالمي، فقد عينت اللجنة خبيراً قنياً وموظفاً غير متفرعين لتقديم الدعم إلى جميع الدول التي يجري فيها تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر، ورغم عقد دورات تدريبية عن التمويل متناهي الصغر بصفة منتظمة، لم تكن هناك سوى فرص محدودة لتقديم الدعم الفني المتواصل.

ورغم ذلك، لم تظهر أوضاع فجوة في القدرة التنظيمية من ناحية البرامج وإنما ظهرت من الناحية المالية، حيث يتطلب نجاح برامج تنمية المشروعات تعيين مديريين ماليين ومديري برامج أكفاء جداً ومديرين بدرجة كافية كما يتطلب أيضاً تعاوناً وثيقاً بين إدارة التمويل وإدارة البرامج، كما أن إدارة صناديق القروض الدوارة وأعداد الحسابات والتقارير المالية المتعلقة بها (وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً) مثل معايير "شبكة التوعية بالمشروعات الصغيرة والتسويق لها"، (والتي تعرف اختصاراً باسم شبكة "سبب" SEEP)، تتطلب أنواعاً من المهارات تختلف عن تلك التي تتوافر عادة لدى المحاسبين ومراقبي الحسابات الذين يكونوا على دراية بنظم حسابات الصناديق وإدارة المنح المقدمة من الجهات المانحة. وقد أدى

الصغر (فيما عدا مشروع مصرف صحي صغير).

لماذا إذاً لم تنجح محاولات اللجنة الرامية لدفع التنمية الاقتصادية وزيادة فرص تحقيق الدخل؟ الإجابة هي أن المعوقات التي واجهتها اللجنة كانت داخلية وخارجية معاً. وقد نجحت المعوقات الداخلية عن القدرات والهيكل والقدرات المتعلقة بالبرامج والتنظيم، في حين نشأت المعوقات الخارجية عن بيئة التشغيل التي كان تأثير اللجنة عليها محدوداً أو منعدماً.

المعوقات الداخلية

يتمثل أول معوق داخلي في عدم توافر القدرة والخبرة التنظيمية لدى اللجنة، ويؤثر من المتطلبات الأساسية لتنفيذ أي برنامج تمويل متناهي الصغر ضرورة وجود تنظيم معين تتوافر فيه مهارات وخبرات مشهود لها في مجال لا يختص بتقديم خدمات للرعاية الاجتماعية. ورغم ذلك، كان اختصاص اللجنة الرئيسي - ومجال خبرتها - في كاكوما هو إعداد برامج الصحة. ورغم أن اللجنة أنشأت برنامج تنمية المشروعات لتلبية لطلب اللاجئين ولسد فجوة مبدئية في دعم أصحاب المشروعات، لم يكن البرنامج ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهدف اللجنة الرئيسي المتمثل في تحسين الأحوال الصحية للسكان اللاجئين، ففي عام ٢٠٠١، على سبيل المثال، استخدم برنامج تنمية المشروعات أقل من ٥٪ من إجمالي الميزانية التي خصصتها اللجنة للجنة، وكان من الصعب على كبار المديرين تخصيص الوقت اللازم للإشراف الفعال على هذا القطاع في الوقت الذي كانت فيه البرامج الأخرى تأتي على رأس قائمة الأولويات. وباستثناء مدير البرنامج الذي تم تعيينه للإشراف على المشروع، لم يتلق أي من كبار المديرين في اللجنة بكتفا أي تدريب في مجال المشروعات متناهي الصغر. وقد انعكس عدم توافر هذه المستوى التنظيمية على المستوى

في برنامج الإقراض متناهي الصغر، فإنه مشروح للاجئين المودعين الذين يمتلكون مشروعات في المنهج، ولكنهم لم يحصلوا حالياً على عروض. وإذا تم تحقيق مبالغ التمويل المقدم من الجهات المانحة لمشروع الإقراض متناهي الصغر، تم تلبية المودعات لاستخدامها كراس مال للإقراض. وفي عام ٢٠٠٠، تجاوز رصيد الودائع، في ذروته، مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ شلن كيني (ما يعادل ٦٠.٠٠٠ دولار أمريكي).

٣. التدريب على مهارات الأعمال: اشتمل هذا التدريب على أربع دورات (مدخل إلى أساليب ممارسة الأعمال: إدارة الأنشطة التجارية: مسك الدفاتر والسجلات: المحاسبة والتكاليف). وقد تم إعلاء هذا التدريب للمشاركة في مشروع الإقراض متناهي الصغر وأصحاب المشروعات الآخرين من اللاجئين الذين يرغبون في تحسين قدرتهم على ممارسة الأعمال. وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، كان ٣.١٨١ فرد قد أكملوا على الأقل دورة واحدة من هذه الدورات.

٤. النشاطات الميدانية لأعمال: تم إنشاء شبكة من مسؤولي تطوير الأعمال في المجتمع لدعم عملاء القروض، والمساعدة في استرداد القروض. بالإضافة إلى التعرف على عملاء جدد مرتقبين.

ورغم ذلك، فإنه في نهاية عام ٢٠٠٢، أجريت سلسلة من المراجعات الحسابية ومراجعات البرامج أدت إلى إلغاء الضوء على جوانب قصور خطيرة في برنامج التمويل متناهي الصغر الذي تنفذه اللجنة في كاكوما. وبحلول ديسمبر ٢٠٠٢، تم إيقاف جميع عناصر التمويل متناهي



الإنسان والمنصوص عليها في القانون الدولي ٥١٥. إن هذا هو التأكيد الوضع في كينيا، حيث تقيد حرية حركة اللاجئين، وواجهون صعوبة بالغة في الحصول على تصريح بالعمل بطرق قانونية. ولا يمكنهم الحصول على الأرض المملوكة للإنتاج الزراعي، أو يسمح لهم المجتمع المحلي في كاكوما بامتلاك الماشية كما لا يمكنهم الاستفادة من قطاع الخدمات المصرفية المحلية (الائتمان والإدخار). وقد أنشئت سوق محلية منتشرة قائمة على اقتصاد المساعدات الدولية المقدمة للاجئين في كاكوما، بحيث تعود بالنفع على اللاجئين والسكان المحليين لمقاطعة توركانا على حد سواء، ولكن العوامل المذكور ترفض وجوداً شديدة على هذه السوق بالنسبة لأصحاب المشروعات من اللاجئين. فعلى سبيل المثال، يحتاج أصحاب المشروعات من اللاجئين لتسريح من الموظفين العليا لشئون اللاجئين والمسئول الإقليمي المحلي لحكومة كينيا من أجل السفر خارج المخيم لشراء البضائع. كما يتعرض اللاجئون لتحرش الشرطة بهم نظراً لعدم وافر وثائق هوية لديهم تحظى باعتراف واحترام العالم، مما يحول دون نقل التوريدات على نحو فعال إلى سوق اللاجئين.

كما أن المخيم نفسه يقع في واحدة من أكثر المناطق المهمشة والمعرضة في كينيا، وهي منطقة معروفة بارتفاع معدلات العنف المجتمعي والطائفي والجنسي فيها. وقد أدى توتر العلاقات بين مجتمع اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والذي تفاقم من جراء التنافس على الموارد الطبيعية وإدراك السكان المحليين إهمال السلطات الوطنية والدولية لشئون اللاجئين، إلى أن تصبح مشروعات اللاجئين وأسرهم هدفاً للصوم. وفي غياب نظام شرطة ونظام قضائي بسمانة بالفعالية، تمارس أعمال السرقة والعنف التي ترتكب ضد اللاجئين دون عقاب. وكل هذه العوامل بدورها، تعتبر بمثابة عقبات أمام تنمية سوق أكثر قوة للاجئين.

وعلاوة على ذلك، يعتبر أيضاً **النطاق المحدود لسوق اللاجئين** عقبة أخرى في طريق النجاح. إن أن هناك قيود مفروضة على انتعاش اللاجئين بالأرض والماشية وملكيتهما لها بالإضافة إلى قلة الفرص المتاحة أمامهم للحصول على عمل مقابل أجر. وقد أدى ذلك إلى خلق سوق تنافسية جدا للاجئين دون أي نقوش يذكر، وتركز معظم مشروعات اللاجئين في قطاعات التجارة الصغيرة والخدمات، مثل محلات البيع بالجملة، والمطاعم والعيادات، وبيع الخضروات واللحوم والأسماك، والخبازين. كما أن الطاقة الإنتاجية منخفضة بما لا راس المال المستمر المبدئي المطلوب كبير جداً بالنسبة لمعظم اللاجئين. لأن السلع المصنعة بالتعب (مثل الملابس المستعملة) متوافرة بسهولة

نوع من مهام التمويل المستمر متناهي الصغر إلى مجتمع اللاجئين، بالنظر إلى القيود المفروضة على آليات تراكم رؤوس الأموال وآليات الإدخار لدى اللاجئين بالإضافة إلى تنوع نظم القيادة والمصلحة في مجتمع اللاجئين. بل وتضاربها في كثير من الأحيان.

وأخيراً، واجه تنفيذ برنامج تنمية المشروعات على نحو فعال في كاكوما تحديداً داخلياً آخر تمثل في **صعوبة الوصول إلى المستفيدين المستهدفين من البرنامج**. وحتى عند الوصول إليهم، يكون هناك شك في **الأثر الإيجابي للبرنامج عليهم**. وفي هذا الصدد، فإن المدير بالذكر أن برنامج اللجنة تسعى للوصول إلى أفقر الفقراء وأكثر الأفراد المستهدفين في مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف للاجئين، بما في ذلك الأسر التي تعولها المرأة بالإضافة إلى المعوقين. ورغم ذلك، كثيراً ما كان هذا التركيز على المستفيدين يتعارض مع الأهداف المالية للبرنامج التي تسعى على سبيل المثال، لتقليل الفقر والحد من التأخر في أو التخلص عن سداد القروض وتعبئة المخزونات اللازمة لتكوين رأس المال المستخدم للإقراض، وعلى سبيل المثال، أصبح مشروع الإدخار يسيطر عليه أغنى أفراد مجتمع اللاجئين. وفي نهاية نوفمبر ٢٠٠٠، بلغ نصيب أكبر مدخر ١٢.٥٪ من إجمالي الدوايح. ورغم ذلك، فإن ما أثار القلق بشكل أكبر هو نتائج الدراسة الميدانية لتقييم أثر البرنامج التي أجريت في ديسمبر ٢٠٠٢ بين الممثلين للجنة الدوارة. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن معظم المتقنين للتمتع لم يعجزوا فحسب عن تحقيق تحسن مستدام على المدى المتوسط في دخل أسرهم. وإنما أيضاً تبين أن ثلث المشروعات موضوع الدراسة أصبحت في حالة مالية أسوأ مما كانت عليه قبل بدء تنفيذ البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، اضطر بعض أفراد المجموعات التي تلقت المنح إلى بيع ممتلكاتهم المنزلية لسداد المنح الدوارة. وبالتالي لتلك الأسر، على الأقل، يمكن القول بأن البرنامج أضعف بالفعل تأهيلهم على سبيل الرزق الخاصة بهم بدلاً من أن يعزز هذه السبل.

المعوقات الخارجية

تعتبر **السياسات والإجراءات التقييدية المفروضة من قبل الحكومة** عاملاً رئيسياً حال دون تنفيذ برنامج فعال للتمويل متناهي الصغر في كاكوما. وعلى حد قول أحد الممثلين هناك حاجة لربط قضية سبل كسب الرزق بقضية الحقوق والحماية... حيث يعجز كثيرون (أو أي) من اللاجئين في شتى أنحاء العالم عن إيجاد سبل مستقلة لكسب الرزق والحفاظ عليها لأنهم محرومون من ممارسة الحقوق المخولة لهم بموجب القانون الدولي لحقوق

انتقاع الاتصال بين موظفي برنامج تنمية المشروعات في كاكوما وموظفي التمويل في نيروبي. مع افتراض ذلك بعدم الخبرة، وفي بعض الأحيان، بعدم إبداء اهتمام بالتعلم من جانب المديرين الماليين، إلى ظهور مشكلات مزمنة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، وفي بعض الأحيان، كانت التضاربات في التقارير تتسبب مطابقة أربعة مجموعات من الدفاتر جنباً إلى جنب مع بعضها البعض.

وهناك مجموعة أخرى من الصعوبات الداخلية نشأت بشأن **التشغيل وتحقيق الاستفادة**. فقد كان من بين التحديات الصعبة التي تواجه تنفيذ أي برنامج فعال في كاكوما عدم الوضوح بشأن ما ينبغي، وما يمكن، أن يفهم مفهوم «الاستدامة». وفي محاولة لإثبات أفضل الممارسات، انتهت جميع برامج اللجنة للتمويل متناهي الصغر في شتى أنحاء العالم - بما في ذلك برنامجها في كاكوما - من إعداد تقارير دورية بشأن النسب المالية وفقاً لمعايير شبكة «سبب» وكذلك من رصد وتتبع أداء البرامج في ضوء المستبين الأساسيتين للاستدامة، الذاتي من ناحية التشغيل والاكتفاء الذاتي من ناحية التمويل.^١ ولم يتمكن برنامج اللجنة لتتمتع المشروعات في كاكوما من النجاح في أي من الإجراءين. ففي نهاية السنة المالية ٢٠٠٠، على سبيل المثال، لم يكن قد تحقق سوى قدر ضئيل من الاكتفاء الذاتي. إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من ناحية التمويل ١٢.٥٪، بينما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من ناحية التشغيل ١٢.٤٪. وفي الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، بلغ متوسط معدل سداد القروض ٨٠٪ فقط.

ولم يكن أيضاً واضعاً بالصعب كيف ينبغي تصور مفهوم «الاستدامة». في بيئة مخيم للاجئين مثل مخيم كاكوما، فقد كانت اللجنة تقوم بتنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر في عدد كبير من الأماكن في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك بين النازحين داخلياً، والمهاجرين، واللاجئين في المخيمات والمعتقلات، والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين أو النازحين داخلياً. وكان مطلوباً من كل برنامج إعداد تقرير بشأن الاستدامة وفقاً لتعريفات شبكة «سبب» سالفة الذكر. ومع ذلك، قد تداخلت الاستدامة كهدف من أهداف برنامج تمويل متناهي الصغر. عدة أشكال. ففي بعض البلاد، مثل بلاد البلقان أو القوقاز، يهدف تحقيق الاستدامة بأنه إنشاء مؤسسة محلية مستقلة للتمويل متناهي الصغر يمكنها أن تواصل أنشطتها في غياب اللجنة. ورغم ذلك، لم يكن لكل النموذج واقعياً على الإطلاق في كاكوما، بالنظر إلى ضعف قدرات اللاجئين، وكثرة نقل العملاء، بالإضافة إلى رفض السلطات الكينية الترخيص لأي مؤسسة تمويل متناهي الصغر يديرها لاجئون أو حتى اعتراف بها، حيث أنه المستحيل تسليم أي



وبأسعار أقل من الأسعار التي تدفع في حالة تصديرها في كاكوما.

وأخيراً، فإنه على مر التاريخ كان هناك عدم تنسيق بين الوكالات المعنية بمساعدة اللاجئين في كاكوما، مما يحد من فعالية وملائمة تدخلات اللجنة عن طريق التمويل متناهي الصغر. ضمن بين الإحدى عشرة وكالة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في كاكوما، لدى على الأقل خمس وكالات (بما في ذلك اللجنة) برامج لتوليد الدخل من نوع أو آخر يتم إدارتها في آن واحد. وحتى عام ٢٠٠٣، لم تكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد حددت شريكاً رئيسياً منذاً لأنشطة توليد الدخل في كاكوما ولم تكن تقوم بدور فعال في التنسيق بين الوكالات. وكان لكل برنامج وكالة

لكل برنامج ووكالة أسلوب مختلف

أسلوب مختلف في التحفيز الاقتصادي، حيث كان البعض يقدم منحاً، والبعض الآخر يقدم قروصاً، وآخرون يجرّون تدريباً مهنيّاً متصلاً بالعمل. وحتى بين برامج القروض، كان هناك اختلاف في شروط مثل معدلات الفائدة وشروط السداد. وقد ترتب على هذا التنوع في أساليب العمل عدة نتائج، وكان من بين هذه النتائج أن تمكن اللاجئين من الاستفادة من تسهيلات الائتمانية متعددة في آن واحد مما ترتب عليه زيادة مديونيتهم وانخفاض قدرتهم على الالتزام بدراعيهم سداد القروض لجميع الدائنين. كما تلاشى أيضاً الخط الفاصل بين القروض الممنوعة أو غيرها من أشكال المساعدة المادية العينية التي تقدم مجاناً. وفي ظل هذه الظروف، كان من الصعب تعزيز ثقافة سداد الديون. وفي عام ٢٠٠٢، أصبح واضعاً ما يلي: (١) أن تدخلات

اللجنة تزيد من تعقيدات السوق المضطربة بالفعل؛ (ب) أن الوكالات الأخرى تركز اهتمامها الآن على الاحتياجات الأساسية للمستفيدين التي كانت اللجنة تلبيها في بادئ الأمر؛ (ج) أن الوكالات الأخرى قد تناوهر لديها، في الواقع، المزيد من الخبرة والقدرة على تلبية تلك الاحتياجات.

أفضل الممارسات المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين

تلقي هذه الدراسة الموجزة الضوء على العديد من الدروس المستفادة يمكن تلخيصها فيما يلي:

■ يحتاج تنفيذ البرامج الناجحة الخاصة بالتمويل متناهي الصغر إلى ملقم من العاملين المؤهلين تتوافر لديهم خبرة فنية بالإضافة إلى التزام تنظيمي باستغلال الموارد اللازمة لتوفير تلك الخدمة على كافة المستويات التنظيمية.

■ يجب فهم التمويل متناهي الصغر على أنه تدخل مالي وفقاً لبرنامج، ويجب وضع أنماط للتعاون بين العاملين الميدانيين بالبرنامج وموظفي التمويل بالمقر الرئيسي والحفاظ على هذه الأنماط لضمان مراقبة الجودة وإعداد التقارير المتعلقة بها.

■ يجب تقييم أثر برنامج التمويل متناهي الصغر بأسلوب مبتكر. وينبغي الاعتراف بإمكان حدوث نتائج عكسية تضر بأهداف البرنامج المتمثلة في تعزيز تأمين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

■ يجب دراسة مفاهيم مثل مفهوم «الاستدامة» والاكتفاء الذاتي، الذين

يستخدمان بوجه عام كمعيارين للنجاح، بعين ناقدة. وقد يكون إيجاد تعريفات جديدة للمفهومين أمراً ضرورياً شأنه شأن ضرورة إدراك أنه قد تكون هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون تحقيق أي منها.

جيسون فيليبس هو المدير القطري للجنة الإنقاذ الدولية بكنيا. بريد إلكتروني: Jason@irckkenya.org
معرفة Jason@irckkenya.org
بشان عمل اللجنة في كينيا، يمكن زيارة الموقع التالي:
www.theirc.org/Kenya/index.cfm

١ انظر موقع: www.sphereproject.org
للمناقشة ما بعدد الوضع الدائم للاجئين. أثير البحث الذي أجراه خبراء، ليست هناك حلول في الأفق. مشكلة أوضاع اللاجئين الدائمة في أفريقيا: No Solutions in Sight: the Problem of Prolonged Refugee Situations in Africa
يقدم جيف كيرسب، وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR EAPU، ضامناً جديدة في بحث اللاجئين، يناير ٢٠٠٣، يمكنك الاطلاع على البحث عبر شبكة الإنترنت على الموقع التالي:
www.unhcr.ch/eapu

٢ انظر موقع: www.seepnetwork.org
٣ يتم تحقيق الأرقام التالية من ناحية التشغيل عندما يكون الدخل الذي يتم تحقيقه داخلياً من الفائدة والرسوم مساهماً للمؤسسات لتسهيل برنامج الائتمان أو أعلى منها. ويتم تحقيق الأرقام التالية من ناحية التمويل عندما يطبق الدخل الذي يتم تحقيقه داخلياً كاتفايت التشغيل والتكاليف المالية المباشرة لتغطية تكاليف وحدة التقييم التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. جيف كيرسب، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين وأعمالهم، مع أنفسهم، بيعة مختصرة: UNHCR, refugee livelihoods and self history
٤ انظر التقرير: Reliance Brief History of the Emergency Relief Fund
٥ انظر السياسات، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ويمكن الاطلاع على البحث عبر شبكة الإنترنت على الموقع التالي:
www.unhcr.ch/eapu

٦ «لم يكن منحنياً أبداً بعد» انظر جيف كيرسب، «Hell never looked so good»
٧ انظر جيسون فيليبس، تقرير ميداني، مجلة الشؤون الإنسانية، أغسطس ٢٠٠٢، ص ١٢-١٠، ويمكن الاطلاع على التقرير عبر شبكة الإنترنت على الموقع التالي:
www.humanitarian-review.org/upload/pdf/PhilipsEnglishFinal.pdf

الاثتمان متناهي الصغر - «نسخ الأكسجين لحياة أفضل»^١

بقلم: ميريزي كفيرنود

الروبيجي والذي تولّى تنفيذه منذ عام ٢٠٠٢ إحدى وكالات الائتمان التابعة لنا، وهي شركة نورويجيو المحدودة، همارزات معدلات المبادر مرتفعة بشكل غير عادي كما يوجد حالياً نحو ٣.٥٠٠ عميل لدى الشركة. وتوفر مشروعات الأسر التي يقدم البرنامج الدعم المالي لها فرص عمل لما يزيد عن ٧.٠٠٠ فرداً. وتند شركة نورويجيو واحدة من عشر مؤسسات محلية تدعمها الوكالات الدولية تعمل على خلق فرص اقتصادية لكل من النازحين داخلياً والفقراء من مواطني أذربيجان. وتستخدم هذه المؤسسات قرابة ٣٠.٠٠٠ عميل وتقدم الدعم لحوالي ٤.٠٠٠ مكان عمل.

منذ عام ١٩٩٨، يلعب المجلس النرويجي للاجئين Norwegian Refugee Council دوراً رئيسياً في تقديم القروض متناهية الصغر إلى النازحين داخلياً في أذربيجان لتمكينهم من الوقوف على أقدامهم.

أمريكي). ولم تتجع ثروة النفط والغاز التي اكتشفت مؤخراً في أذربيجان في سد الحاجة لإيجاد سبل دائمة لكسب الرزق لتطاع من السكان لا توجد أمامهم أية فرص حالياً للعودة إلى إقليم ناجورني كاراباخ الذي يسيطر عليه أرمينيا. وقد نصح بشكل رائج البرنامج الذي أنشأه المجلس

وتعتبر أذربيجان موطناً لنحو ٥٧٥.٠٠٠ نازحاً داخلياً غادروا إقليم ناجورني كاراباخ والأقاليم المجاورة في أوائل تسعينات القرن العشرين. ووفقاً لأحصائيات الأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن ٧٠٪ من النازحين داخلياً يعيشون تحت خط فقر الدخل (يبلغ الدخل الشهري للفرد ٢٤ دولار

على القروض والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة عجز العملاء عن الالتزام بمواعيد السداد.

وفي مجتمع بسيط يسيطر عليه الذكور مثل أذربيجان، يكون معظم المستفيدين من القروض الرجال، ولكن يتم تقديم عدد كبير نوعاً ما من القروض إلى الأسر التي يكون فيها الزوج والزوجة مسؤولين بالتساوي عن القرض وتسيير المصاريف المنزلية. وتعتبر العضلة الصغيرة، ومؤسسات فينكا، ومنظمة أوكسفام من بين الوكالات التي تسعى لإيجاد استراتيجيات أفضل لتوفير تكافؤ الفرص للمرأة من أجل تنمية المشروعات وتقليل مخاطر انتفاع الرجال بالقرض والتدخل في التنمية للمرأة. ويمكن أن تؤدي المبادرات الموجهة نحو المرأة للتدريب على المهارات إلى رفع نسبة القروض التي يتم تقديمها للنساء.

ويعتبر التدريب المهني تحدياً كبيراً يواجه أولئك العملاء الذين لم يزلوا أي نشاط اقتصادي منذ عدة سنوات وفقدوا مهاراتهم السابقة، حيث غادر كثير منهم المناطق الريفية ولم تكن لديهم الرغبة في العمل في المدن في حاجة لمهاراتهم، وبالتالي ليس من المستغرب أن يعمل معظم عملاء القروض في قطاع التجارة في المدن، وليس في الأنشطة الإنتاجية. لذا، يجب على الجهات المقدمة للالتزام متناهي الصفر بذل المزيد من الجهد لدعم قطاع الخدمات في أذربيجان والجمع بين تقديم القروض والتدريب المهني، وتنمية مهارات الأعمال.

وقد يبدو من الصعب التوصل إلى تسوية للنزاع حول تقديم ناجورين كاراباخ في ظل المواقف المتضاربة التي يتخذها طرفا النزاع. كما أنه ليس من المتوقع في المستقبل القريب، عودة اللاجئين داخياً على نطاق واسع. لذا، يجب أن يأتي دعم استراتيجيات كسب الرزق في إطار حلول دائمة لازمة للاجئين داخياً في أذربيجان، سواء إندمجوا في المجتمعات المضيفة أو عادوا في نهاية الأمر إلى موطنهم الأصلي. ورغم أن البعض يرى أن جعل العيادة في المناطق الريفية مريحة للاجئين داخياً يفاقم بمرحلة عملية العودة، فإن المجلس الترويجي يرى أن دعم قدرة التازحين داخياً على تحمل مسؤولية أنفسهم سوف يساعد على تمكينهم مهما كان ما يختبه المستقبل لهم.

ميوريز كنيرزوروف هو الممثل المقيم للمجلس الترويجي للاجئين في أذربيجان. بريد إلكتروني: merethek@nrc-az.org. وقد تمت كتابة هذا المقال بمساعدة بهمان أسكيريوف من شركة نورميكرزو وجيف فلاوروز من مؤسسة فينكا. فرع أذربيجان www.villagebanking.org

لعمرة ومعلومات واقعية من التازحين داخياً في أذربيجان. انظر قاعدة بيانات المشروع العالمي المضي بأوضاع التازحين داخياً Global IDP Project في الموقع التالي: www.dh-idpproject.org/Sites/default.aspx?Country=Azerbaijan

١ تردد هذا التطبيق في اجتماع أمتد مؤخراً لتوسيع التحويل متناهي الصفر في أذربيجان.

٢٠٠ دولار أمريكي ساعدتهما بعدد على زيادة حجم أعمال مشروع للأغذية قام به، وقسم محل بقالة، وتشغيل ثلاثة مساعدين، وأنشأ ميهمان، مؤخراً مخبزاً ويقرض قيمته ٨٠٠ دولار أمريكي قام بشراء قرن وتمكن من تشغيل ستة أفراد آخرين. ويقوم حالياً بتوريد مخبوزات إلى ٢٠ محل من محلات بيع المخبوزات في إقليم باكو والمنطقة المجاورة كما يعمل أسرته البالغ عدد أفرادها سبعة أفراد. وبالإشتراك مع عملاء شركة نورميكرزو الآخرين، يستثمر بهمان حوالي نصف أرباحه في المشروع والباقي يستخدمه لرفع مستوى معيشة من يعملهم، وبالمعامل المحلي، لدى أسرة ميهمان الآن دخل جيد. ويرغب ميهمان في الحصول على قرض آخر ببلغ أكبر من أجل التوسع في أعماله.

وقد نجحت برامج القروض التي تستهدف التازحين داخياً المقيمين في المدن والقرى لأن شركة نورميكرزو قامت بعمل التالي:

- بناء الثقة وخلق الشفافية ودعم ثقافة الالتزام؛
- خلق مصداقية لها في المجتمع قبل إصدار القروض بدون ضمان؛
- عقد اجتماعات مع كبار وفادة المجتمع للتأكد من معرفة جميع المقترضين المرتقبين بشروط القروض؛
- الاتصال بالعملاء، بمسفة منتظمة وضمان قيام الموظفين التابعين لها بزيارات للمتابعة.

التحديات التي تواجه برامج الالتزام متناهي الصفر في أذربيجان

ما يساعد الإطار القانوني في أذربيجان على تقديم خدمات الالتزام متناهي الصفر، حيث تنظر مصالح الضرائب إلى برامج الالتزام متناهي الصفر على أنها أنشطة مبرعة وتسمى لتطبيق نظام ضريبي مبدد. فعلى سبيل المثال، تفرض هذه المصالح ضريبة على الدخل الناتج من فوائد القروض على أساس نفس المعيار الذي تفرض به الضرائب على أي نشاط تجاري آخر واسع النطاق - رغم أنه لا يتم الحصول على «الربح» الإسمي وإنما بعد استثماره لزيادة رأس المال المقترض المتاح لتوزيعه مرة أخرى على الأسر المستضيفة. وما لم يتم تخفيف المبدأ الضريبي الثقيل، فسوف تظل معدلات الفائدة التي تفرضه مرتفعة ولن تستطيع البقاء على المدى الطويل سوى المؤسسات الأكبر حجماً التي يتوافر لديها رأس مال كبير.

ويعتبر إرساء مبدأ الشفافية أمر لا غنى عنه في بلد يتفشى فيه الفساد. ويساعد

المجلس الترويجي في ذلك من خلال دعم عملية اتخاذ العملاء للقرار. ومنذ عام ٢٠٠٠، يتم عقد اجتماعات حيثات عامة سنوية للعملاء، كما يتم إشراك ممثلين من مجتمعات العملاء من لحظة بداية إجراءات القرض. وتتخذ المجالس الاستشارية - التي يتم تشكيلها من ممثلي مجتمع العملاء ومن المسؤولين المختصين بالمجلس الترويجي - القرارات بشأن من لهم حق الحصول

ورغم أن هذه فكرة في محيط بالمقارنة بالعاجلة لتوفير سبل دائمة للقرض لملايين الفقراء، فإنها تشكل بداية كما أنها أثبتت جدوى الالتزام متناهي الصفر. ويصل التمويل متناهي الصفر في أذربيجان إلى «العموميين من حق الحصول على القروض المصدرة» - أي أولئك الذين لا تحليق عليهم، في غير ذلك من الأحوال. المعايير التي تلزمهم للحصول على قرض مسددي، حيث أن التزامهم داخياً إما أنهم لا يتوافر لديهم ضمان يذكر أو لا يمتلكون أي ضمان على الإطلاق لأنهم فقدوا منازلهم وغيرها من الأصول المادية. ومما يبعث على الأمل أن معظم المشروعات الصغيرة التي تدبرها الأسر والتي تدعمها الجهات المقدمة للالتزام متناهي الصفر يمكنها الآن الاستمرار دون تلقي مزيداً من الدعم.

ورغم أن المجلس المنظم وبعض المنظمات الأخرى لا يطلبون من عملاء القروض تقديم أي ضمان، فإن معظم القروض متناهي الصفر في أذربيجان يتم تقديمها مقابل ضمان. ومن بين وكالات الالتزام متناهي الصفر العاملة والبالغ عددها عشر وكالات، تعد الوكالات التالية هي التي يتردد عليها أكبر عدد من العملاء: المؤسسة المعنية بمساعدة المجتمع الدولي (فينكا) FINCA، ومنظمة ورلد فيجن الدولية Vision، والمجلس الترويجي، وتشمل الوكالات الأخرى: منظمة أوكسفام الدولية Oxfam، ووكالة الأدهنتست للتنمية والإغاثة (أدرا) Adventist، وDevelopment and Relief Agency (ADRA)، ووكالة فياتو للالتزام متناهي الصفر Viator، ومنظمة الهجرة الدولية (IOM) International Organisation for Migration، والمجلس النمساوي للاجئين Danisch Refugee Council، وDRG، والمنظمة الدولية لتنمية التعاونيات الزراعية Agricultural Cooperative (ACDI)، وInternational Development التي تم دمجها مع هيئة المتطوعين لتقديم المساعدة الخارجية للتعاونيات الزراعية (فوكا) VOCA. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم التمويل متناهي الصفر أطراف أكبر حجماً مثل بنك شوربنك، وشorebank، الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. وينتج أذربيجان لتتولى متناهي الصفر Bank Microfinance، Azerbaizhan Bank، ومصرف الاتحاد الأوروبي، وبنك باكو Bank of Azerbaijan، يدعمه البنك الأوروبي للشعير والتنمية European Development Bank، بالإضافة إلى الصندوق الإجمالي لتنمية مجتمع التازحين داخياً Social Fund for IDPs الذي يدعمه البنك الدولي.

إرساء مبدأ الشفافية أمر لا غنى عنه في بلد يتفشى فيه الفساد

ويعتبر ميهمان مامادوف، نموذجاً لأولئك الأفراد الذين نجحوا في خلق حياة جديدة بقرض مبدئي ذات مبلغ متواضع مقدم من المجلس الترويجي. ففي عام ١٩٩٩، حصل على قرض مبدئي ببلغ

التمويل متاهي الصفر واللاجئون

بقلم: دومينيك بارتش

عن سداد المبالغ المستحقة عليهم هم بالضبط أولئك الأفراد الذين ترغب الفوضية في تقديم أكبر مساعدة ممكنة لهم: أي الحالات المستضفة مثل الأمل أم الأمهات غير المتزوجات، وقد يكون من الصعب التوصل إلى حل لمشكلة الصدام بين الأعمال التجارية والأعمال الخيرية في بيئة اللاجئين وهو الأمر الذي كثيراً ما يؤدي إلى عدم التوافق الفعلي بين المستفيدين المستهدفين والمستفيدين الفعليين.

■ يعتبر التمويل متاهي الصفر ليس إلا صغراً

على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، كان للتمويل متاهي الصفر دور متزايد الأهمية في مسيرة تمكين اللاجئين على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

■ نشأ التمويل متاهي الصفر وتطور كضلع من فروع المعرفة قائم بذاته، ذات صلة أوثق بالنشاط المصرفي أكثر منه بالإغاثة، ودون «إقراض الفقراء»، لا يتم إعطاء اهتمام يذكر بالمعايير المالية الرئيسية. وهكذا، فإن معدل السداد الذي يقدر بنحو ٥٠٪ قد يكون

يتم تنفيذ برامج الائتمان متاهي الصفر وبرامج الإخار في عدد من أماكن اللاجئين. حيث تتفاوت هذه البرامج ما بين برامج الإدمج المحلي في المقيم والتدخلات لصالح لاجئي المدن ودعم اللاجئين المائدين في إطار برامج إعادة الإدمج والتأهيل.

ورغم ذلك، لا يتوافر تحليل واف بشأن مدى فعالية التمويل متاهي الصفر كأداة لتحسين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين، ويصرف النظر من تناول هذا الموضوع من الناحية العملية، فإن النقاط الأربعة التالية تتضمن الدروس المستفادة من الأنشطة الميدانية وتعلمي فكرة سريعة عن بعض الصعوبات الكامنة في تنفيذ التدخلات من خلال التمويل متاهي الصفر على نحو فعال في بيئة اللاجئين.

يقوم التمويل متاهي الصفر على فكرة التضامن الجماعي لحل محل الشكل المادي للكفالة في مجال المعاملات المصرفية التجارية. ورغم أن ذلك التضامن يبدو واضحاً بشدة في المجتمعات الريفية المتعاسكة (مثل طائفة النساء الريفيات البنغاليات التي يخدمهن بنك جرامين، رائد التمويل متاهي الصفر)، فإنه يكون أقل اكتمالاً في حالات كثيرة للاجئين تضم جنسيات متعددة وخلفيات عرقية متنوعة. ورغم كل ذلك، فإن التضامن بوصفه رباطاً اجتماعياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكان الإقامة أو الانتماء الجغرافي وذلك هو بالضبط الجانب الحساس في حياة أي لاجئ. بل وربما يخلص المرء إلى أن خدمة النزوح الداخلي تشكل عقبة شديدة أمام تحقيق مفهومي التضامن والمجتمع. ورغم أن بعض مستوطنات اللاجئين القائمة منذ زمن طويل، وخاصة في أفريقيا، قد تشبه المجتمعات المتجانسة، فإنها لا تعمل عادة على خلق ذلك النوع من التماسك الذي يساعد على الرقابة المتبادلة وربما الأهم من ذلك هو أنه يساعد على فرض عقوبات إجتماعية على المصمرين، وأصبح هذه المشكلة أكثر شيوعاً بين حالات لاجئي المدن متعددي الأعراق الذين غالباً ما يكونوا كثري التنقل عبر الحدود (أنظر «التنقلات غير المنتظمة في إقليم جنوب أفريقيا»).

■ معقولاً نوعاً ما من وجهة نظر المدير غير المتخصص لمشروع ما، رغم أن النضج الممارسات تقتضي تحقيق معدلات أعلى بكثير تقدر بحوالي ٩٥٪ كما تتطلب بالفعل تحقيق استدامة تامة خلال وضع سنوات لتغطية جميع التكاليف الإدارية، ورغم أن الفوضية العليا لشئون اللاجئين لا تتولي مباشرة مهمة تنفيذ برامج التمويل متاهي الصفر، وإنما تتكاتف مع شركاء منفذين بهذه المهمة، فإن هذه التدخلات مازالت تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج الإغاثة الشامل. ويشارك في هذا الرأي اللاجئون المستفيدون الذين ينظرون إلى الفوضية على أنها المتمدن بتقديم المساعدات التي تعدد وفقاً لتقديرها ومن ثم يجدون صعوبة في قبول نظام سداد صارم وسريع، ويصبون أقل قدرة بكثير على الالتزام به، وعند مواجهة هذا الخطر المعنوي، قد تلتجئ الفوضية وشركاؤها بسرعة عند الفشل، على سبيل المثال، بشأن معدلات فائدة أقل من المعدلات السائدة في السوق. ولا يجب إذن أن تتعول تلك القروض، على ما يبدو، إلى منح بمرور الوقت مما يثير التساؤل حول السبب وراء عدم إعداد هذا التدخل في شكل منفعة في المقام الأول.

■ يمتد أيضاً التعارض الجوهري بين النشاط المصرفي وعمليات الإغاثة إلى عملية اختيار المستفيدين، فالعماله الذين من المرجح أن يستفيدوا من التمويل متاهي الصفر هم أولئك الذين يتميزون بالثقل ببراعة في مباشرة الأعمال وكثيراً ما تتوافر لديهم موارد كافية لإعالة أنفسهم، وعلى النقيض من ذلك، فإن العمال الذين من المرجح أن يفشلوا في مشروعاتهم ويتخللوا

يسهم في تيسير اعتماد اللاجئين على أنفسهم ودعم سبل كسب الرزق المستدامة، وتتجاذب هذه النوع من التمويل، فإنه يحتاج لدعم من خلال التدخلات المستهدفة من ذلك، نهضة بيئة مواتية لمزاولة الأعمال، فعلى سبيل المثال، يكون للقيود التي تفرضها الحكومة على حرية تنقل اللاجئين تأثير مباشر على دخول منتجات اللاجئين إلى الأسواق مما قد يشكل بالنتيجة عقبة في طريقهم أكبر بكثير من تكلفة التمويل. وبالفعل، فإن أي من المتطلبات التنظيمية المتعددة (مثل تصاريح العمل والتراخيص التجارية) من الممكن أن تبديد بسهولة بالغة الأمل المنتظرة مما كان من الممكن أن يصمم مشروعاً تجارياً سليماً لولا تلك المتطلبات، ولكي يحقق التمويل متاهي الصفر إمكاناته الحقيقية في بيئة اللاجئين، يجب أن يركز على فهم تام لأكثر سبل الاعتماد على النفس دواماً. ورغم ذلك، فإنه من الناحية العملية، كثيراً ما يتم تنفيذ هذا النوع من التمويل «كحل سريع» لتحسين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

دومينيك بارتش هو كبير مسؤولي السياسات في وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للفوضية. بريد إلكتروني: barsch@unhcr.ch

الآراء المعبر عنها في هذا المقال هي آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الفوضية. وقد نشر هذا المقال لأول مرة عام ٢٠١٠ ومُنذ ذلك الوقت وضمت الفوضية سياسة شاملة بشأن التمويل متاهي الصفر.

إعادة رأسملة ليبريا: المبادئ الواجب اتباعها عند تقديم المنح والقروض لتنمية المشروعات متناهية الصغر

بقلم: جون توكر، تيم نورس، روب جيلي، ديف بارلك، وستيفن باومان

ويمكنهم دخول الأسواق، وتوافر لديهم القدرة على السداد:

■ عندما تتوافر لدى المؤسسة المتفردة قدرة يتراوح مستواها ما بين المتوسط والمرتفع بالإضافة إلى تركيزها على الدعامات المالية أو برامج تنمية المشروعات متناهية الصغر.

■ عندما يكون مدى البرامج والتمويل طويلاً (٣ سنوات بعد أدنى).

وفي أعقاب الصراعات مباشرة، قد تكون برامج المنح أنسب في حالات عديدة، ورغم ذلك، فإنه باستقرار الوضع في البلاد وتحسن الوضع الاقتصادي العام للسكان، ينبغي تحول التركيز من المنح إلى القروض.

تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر في سيراليون

في عام ٢٠٠١، خرجت سيراليون من حرب أهلية دامت عشر سنوات وكانت لها آثار مدمرة على البلاد. ويعول السلام، بدأ تنفيذ العديد من برامج القروض التي تهدف لمساعدة أصحاب المشروعات على التعافي من الآثار التي خلفتها الحرب، ورغم أن أداء بعض البرامج كان جيداً، فإن معظمها كان يعاني من ضعف تحديد الأهداف، وعدم تأهل الموظفين، وعدم ملائمة المنتجات، بالإضافة إلى عدم توافر نظام استرداد القروض. وفي عام ٢٠٠٣، وجدت لجنة التقييم التابعة لصندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة UNCDF أن برامج «القروض» السابقة التي انخفضت فيها معدلات السداد أدت إلى خلق نوع من التوتر بين ساد بين العملاء والمقرضين بشأن الائتمان، مما أدى إلى تفاقم خطوات تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر وبالتالي تباطأت خطوات عملية إعادة الإعمار.

المبادئ الواجب اتباعها عند تنفيذ برامج المنح

■ استخدم أداة المنح مرة واحدة لتقادي خلق شعور بالاعتمادية عليها ولتشجيع الاستثمار. إن تقديم مجموعة من المنح قد يشجع على الاعتماد عليها (لأن المستفيدين يبدون في توقع العطايا) كما أنها قد تحول دون تحفيز

لقدره مؤسسية فائقة لتمهيدا على نحو فعال. وبعد تحديد نوع التدخل الذي سوف يموله الماحون أو يمدد الممارسون، فانه ينبغي عليهم أن يصمموه في اعتبارهم هدف البرنامج وبيئة التشغيل والقدرة المؤسسية للجهة المصدرة بالإضافة إلى نطاق البرنامج أو التمويل.

وتعتبر برامج المنح مناسبة في الحالات التالية:

■ عندما يكون الهدف الرئيسي للبرنامج هو تنمية المشروعات من أجل فئات معينة من السكان - مثل النساء المستضعفات، والمهاجرين السابقين، والشباب - الذين لا يمكنهم إدارة القروض الائتمانية متناهية الصغر على نحو فعال أو لدعم الأهداف غير الاقتصادية مثل المصالحة العرقية وإعادة بناء المنازل.

■ عندما تكون بيئة التشغيل غير مستقرة (نتيجة لكثرة تقلص بعض السكان وارتفاع معدل التضخم) وعندما لا يزال السكان المستهدفون في أنشطة تجارية أو لا يمكنهم دخول الأسواق أو عندما يقيمون في أماكن نائية.

■ عندما تتوافر لدى الشركاء المنفذين خبرة في مجال تنمية المجتمعات والمشروعات متناهية الصغر، ولكن لا تكون لديهم الرغبة أو القدرة على إدارة برامج أطول أجلاً وأكثر تطوراً لتمويل متناهي الصغر.

■ عندما يكون نطاق البرامج والتمويل قصيراً (عام أو أقل).

في حين تعتبر برامج القروض مناسبة في الحالات التالية:

■ عندما يكون الهدف الرئيسي للبرنامج هو تنمية المشروعات بوجه عام لصالح أصحاب المشروعات الذين لا تتوافر لديهم إمكانية الحصول على رأس المال ويمكنهم إدارة القروض الائتمانية متناهية الصغر على نحو فعال.

■ عندما تكون بيئة التشغيل مستقرة (نتيجة لتوافر مستوى مقبول من الأمن، وقلة تقل السكان، وانخفاض معدل التضخم) وعندما يزال السكان المستهدفون أنشطة تجارية.

في البيئات التي شهدت صراعات سابقة.

■ تمنح المانحون والممارسون في الماضي في تقديم المنح والقروض إلى السكان المستعمرين لدفع النمو الاقتصادي وعملية إعادة إعمار البلاد، ودعم عودة اللاجئين المستدامة، بالإضافة إلى إعادة إدماج المحاربين السابقين، ورغم ذلك، أثبتت التجربة مِحْراً أنه ما لم تتم إدارة عملية تقديم المنح والقروض بأسلوب سليم، من الممكن أن يضر المانحون والممارسون ذوي النوايا الحسنة ظهور ثقافة معادية للائتمان، ويعطلون مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ويهتدون الضرر بالمجتمعات على المدى الطويل.

وقد وضعت هذه المذكرة كأداة عملية للمانحين والممارسين الذين يعملون في أوضاع ما بعد الصراعات بهدف تعظيم الأثر الإيجابي لبرامج المنح والقروض على تنمية المشروعات متناهية الصغر، وقد تم إعداد هذه المبادئ، التي تستند إلى أفضل الممارسات الحديثة المأخوذة من بيئات التنمية وبيئات ما بعد الصراعات، بهدف زيادة سرعة عملية إعادة الإعمار مع وضع الأساس اللازم لدعم النمو الاقتصادي. وقد قام بإعداد هذه المذكرة المانحون والممارسون لاستخدامها في ليبريا، على سبيل الاختيار، لمعرفة ما إذا كان التعاون بين المنفعين من المتوقع أن يؤدي إلى الاستفادة التامة من التدخلات عن طريق تقديم المنح والقروض.

المعايير الملزمة لبرامج المنح والقروض

في حالات الإعاقة، قد تكون برامج المنح والقروض على حد سواء أدوات ملائمة لمساعدة المزارع الذين يزالون نشطاء اقتصادياً في بدء المشروعات أو التوسع فيها، ورغم ذلك، لا يمكن أن يحل أحد هذين النوعين من التدخل محل الآخر كما أنه لا ينبغي الخلط بينهما. فبرامج المنح تزود صاحب المشروع برأس المال اللازم بسرعة دون فرض عبء السداد عليه ولا تتطلب سوى توافر قدر مقبول من القدرة المؤسسية لدى الجهات المنفذة. ورغم ذلك، تخضع هذه البرامج عدداً محدوداً من الأفراد وقد يكون لها تأثير سلبي على ثقافة الائتمان في حالة الاعتماد الشديد عليها. في حين أن برامج القروض لديها القدرة على ترويض أعداد كبيرة من أصحاب المشروعات برأس المال اللازم بصفة مستدامة، ولكنها تحتاج

ثقافة مؤسساتية سليمة مقترنة بمهمة وروية قادرة على زيادة خدمات التمويل متناهي الصغر المقدمة إلى العملاء، ذوي الدخل المنخفض، ونظم إدارة ومعلومات تتيح لها إمكانية إعداد تقارير مالية تتسم بالدقة والشفافية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً. هذا بالإضافة إلى نعلم تشميل تتسم بالكمالية.

■ الخدمة المتميزة والأنشطة الميدانية: ينبغي أن تركز المؤسسة على خدمة العملاء، ذوي الدخل المنخفض وزيادة وصولها إلى العملاء واحتراف السوق، وأن تقدم خدمات مالية تلبى احتياجات العملاء، وأن توافر لديها القدرة على تعديل الخدمات لتلبية الاحتياجات المختلفة لأصحاب المشروعات في أوضاع ما بعد الصراع (التي يسود فيها ضعف الثقة، وكثرة التنقل، وحرمان المشروعات من رأس المال، وإتباع استراتيجيات التكيف التقليدية)

■ الأداء المالي السليم: ينبغي على المؤسسة أن تحدد معدلات، فائدة على القروض تفكي لتغطية التكاليف الكافية للإفراض الفعال بصفة مستدامة، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل القروض المتأخر سدادها في محفظتها المالية. ولخفض معدلات التخلف عن السداد، وأن تدع خطة لوضع قاعدة تمويل متنوعة للقيام بأنشطة التمويل متناهي الصغر لتقليل بقدر الإمكان من الانكسار على الإعانات المقدمة من المانحين

■ إعداد التقارير: يجب أن يتوافر لدى جميع المؤسسات التي تتلقى الدعم نظام لإعداد تقارير دورية بشأن جودة خدماتها، وأنشطتها الميدانية، وأدائها المالي، بما في ذلك القوائم

الأجل للعملاء، إن إتباع خطوات متدرجة مباشرة، أو اشتراطات الترتيب، للاستفادة من برنامج للقروض يمكن أن يشجع طائفي الممنح ذوي التوايا الحسنة على التطلع لأن يصبحوا أصحاب مشروعات معترف بهم من حقهم الحصول على تمويل مستدام لمشروعاتهم.

المبادئ الواجب اتباعها عند تنفيذ برامج القروض

تطبيق الدروس المستفادة من أفضل الممارسات العالمية المثبتة في مجال التمويل متناهي الصغر بل وتحقق نتائج ملموسة في الأوضاع التي شهدت صراعات سابقة وأصبحت مستقرة إلى حد معقول بعد مرحلة ما بعد الصراعات مباشرة^٢ وبناء على ذلك، تركز المبادئ التوجيهية المذكورة أدناه على معايير الاختيار التي ينبغي على المانحين والممارسين مراعاتها، وليس على مبادئ التعميد نفسها^٣ ورغم ذلك فإنه بالنظر إلى الصعوبات التي تتم مواجهتها والحيثيات المطلوبة لتعميد التمويل متناهي الصغر بشكل فعال ومستدام في الدول النامية وبالنظر أيضاً إلى الضعف المؤسسي الذي عادة ما يوجد في الدول في مرحلة ما بعد الصراع، فإنه ينبغي على المانحين والممارسين إيلاء اهتمام غير عادي إلى مراعاة معايير الاختيار قبل تمويل أو اقتراح أي تدخلات عن طريق التمويل متناهي الصغر.

إن أي مؤسسة أو وكالة دولية للدعم المالي تتلقى دعماً للقيام بأنشطة الائتمان أو الإحار يجب أن تكون لديها القدرة على إظهار كفاءتها، أو تكون لديها مؤشرات قوية على قدرتها، في المجالات التالية^٤

■ القوة المؤسسية: ينبغي أن تتوافر لديها

الاستثمار لأن تبديد مبلغ الممنحة هي الإنفاق بدلاً من استثماره، سوف يقابل بتقديم منحة أخرى.

■ إضلل الممنح عن القروض لتفادي الخلط بينهما من جانب العملاء؛ في حالة عدم استماعة لتفادي الفصل بين المشاغلين، ينبغي أن يتم ذلك عن طريق الاستماعة بموظفين مختصين، واستهداف فئات مختلفة من السكان، واستخدام وسائل محددة بوضوح لعرض المنتجات إما كمنح أو قروض.

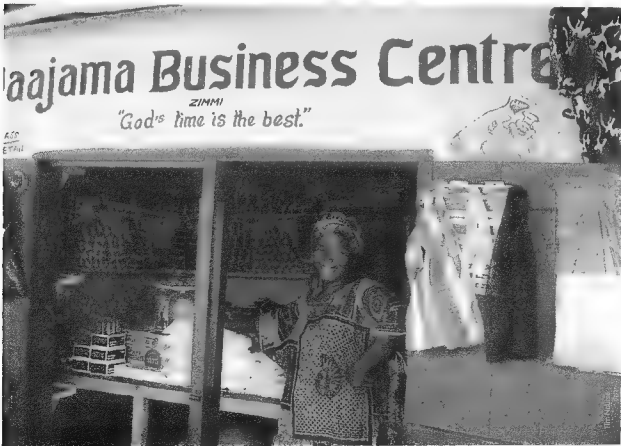
■ قدم المشورة مع تقديم الممنح: لزيادة فرص نجاح الاستثمار. ينبغي أن يكمل الممنح إجراء تدريب أو تقديم توجيه من جانب موظفين متمكنين.

■ اطلب تقديم مساهمات أو إقرار بالالتزام. لضمان جدية المستفيد في التعامل مع المشروع. ينبغي أن تكون الممنح مشروطة بالوفاء بمتطلبات معينة أو تقديم مساهمة ما من المستفيد.

■ وزع الممنح المشروطة على مرحلتين: يجب أن يثبت المستفيد حسن استخدامه للممنحة مبدئية ببيع صغير، وأن يكون قد حصر دورات التدريب و أعد خطة عمل قبل تلقي المبلغ الكامل للممنحة.

■ اطلب من الملتحقين للممنح المشروطة بالمساهمات المقدمة منهم تقديم مساهمات نقدية أو عينية تساوي على الأقل ١٠٪ من قيمة المشروع

■ نسق مع برامج القروض لتيسير التمويل طويل



المالية التي تتم مراجعتها سبواً.

الخطوات التالية الواجب اتخاذها

توفر الدول في مرحلة ما بعد الصراع مثل ليبيا الفرصة لثقلية الاحتياجات الماسة للسكان المتضررين من الصراع مع وضع الأساس اللازم لقطاع مشروعات نشط سوف يساعد على دفع النمو طويل الأجل ودعم الاستقرار في البلاد. ورغم ذلك، هناك أيضاً خطر ألا يتم على نحو صحيح استهتام ذلك التدفق الكبير لأموال الإغاثة - التي يتم توجيهها على نحو غير صحيح إلى برامج المنح أو القروض - مما يؤدي إلى التكاثر عليها أو ضعف ثقافة الائتمان. وتشكل المبادئ المطروحة في هذه الورقة نقطة بداية بالنسبة

للمانحين والممارسين للبدء في تسويق أسشطتهم مما يساعدهم في ضمان أن تمرر الأموال عملية إعادة الإعمار على المدى القصير وتحقق عائداً على المدى الطويل.

قام بإعداد هذه المذكرة كل من:

جون توكير (صندوق تنمية رأس المال؛

www.uncdf.org، وتيم نوس (الجنة

الأمريكية للأجئين؛

American Refugee Committee،

www.archq.org، وروب جيلي وديف

يبارك منظمة الإغاثة العالمية

World Relief، www.wr.org، وستيفن

ياومان منظمة الأمل الدولية

World Hope International؛

www.worldhope.org

بالإضافة إلى المقترحات المطروحة في هذا البحث بشأن برامج المنح والقروض، ينبغي على المانحين والممارسين أيضاً دراسة إجراءات تدخل تكملية بهدف تحسين مناخ تنمية المشروعات حيث يواجه العديد من أصحاب المشروعات صعوبة بالغة لا ترجع إلى عدم توافر رأس المال فحسب وإنما إلى عدم توافر المهارات أو عدم إمكانية دخول الأسواق، والحصول على المعلومات، واستخدام التكنولوجيا. لذا، تساعد برامج مهارات تطوير الأعمال أصحاب المشروعات على سد هذه الفجوات وزيادة الأرباح. وتتيح أوضاع ما بعد الصراع الفرصة للإصلاح في المقام الأول للقطاعات التي غالباً ما يكون أداؤها ضعيفاً. كما يمكن أن تؤدي الإصلاحات القانونية والدعم التنظيمي إلى تحسين ملحوظ في البيئة اللازمة لتقديم الخدمات المالية من جانب البنوك التجارية والجهات الأخرى.

المعونات الغذائية وسبل كسب الرزق: التحديات والفرص في حالات الطوارئ المعقدة

بقلم: فاليري جورييري

التاريخين أو اللاجئين

وتصف العديد من الاستراتيجيات، التي يتبناها الناس لثقلية احتياجاتهم العالية من الغذاء، أو الحفاظ على ما لديهم، مستخدمين وراهتهم مما يمرض الحضر قدرتهم على تلبية احتياجاتهم المستقبيلة من الغذاء، والتكيف مع الأزمات الأخرى. وعالماً ما يتناول المتضررون من الأزمات وحيات أقل في العدد وأصغر هي الكمية وأقل هي القيمة الغذائية من أجل الحفاظ على ما لديهم لوقت أطول دون استنفاد ما لديهم. وحين لا تتاح للنازحين فرصة الحصول على سبل الرزق الأساسية وكذلك الروابط والشبكات التي عادة ما يعتمدوا عليها في الأوقات الصعبة، يضطروا أحياناً إلى اللجوء إلى أشكال غير قانونية لتوليد الدخل مثل الدعارة والسرقة والإنجاز غير المشروع.

على الرغم من أن توفير معونة الغذاء لتجنب المجاعة هي أولى أولويات برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، هناك إدراك متزايد بأن من الممكن إنقاذ حياة مزيد من الناس على المدى الطويل عن طريق توسيع تركيز الدعم الإنساني ليشمل أولئك المعرضين لخطر فقدان ممتلكاتهم. ويجب أن يركز دعم نشاطات سبل كسب الرزق على التحليل الدقيق ووضع برامج سليمة وعقد شراكات قوية.

مرعى ملائم أو يتحولون إلى زراعة محاصيل مقاومة للجفاف أو يرسلون عائل الأسرة لبحث عن العمل في مكان آخر. وحتى في المناطق التي تعاني من صراع طويل ونزوح قصير، يواجه العديد من الناس السعي وراء سبل كسب الرزق والنشاطات الاقتصادية، سواء في القرى الريفية التي أريتها الملياتيات المتعددة أو في المناطق الحضرية التي غمرتها مخيمات

لا يعتبر الأشخاص المتضررون من الأزمات ضحايا سلبيين، فهم يعتمدون أساساً على قدراتهم الخاصة ووسائل تكيفهم ومواردهم وشبكاتهم من أجل البقاء واستعادة أوضاعهم. وهم إما ينتقلون إلى مساكن أخرى مع أفراد عائلاتهم أو يرسلون أطفالهم للإقامة فيها. وهم يستخدمون مداخلهم أو يأخذون قروصاً أو ينقلون قطع أغنامهم إلى منطقة يتوفر فيها



فرص حصولهم على الدخل. وقد أظهرت تجربة برنامج الغذاء العالمي في كولومبيا أن الخارجين داخليا عازفون عن استثمار أموالهم في مجال تنمية أو تجديد الأصول الثابتة خشية أن تتكرر عملية نزوحهم. وفي هذا الوضع، يلقي برنامج «الغذاء مقابل التدريب» استحداثا، خاصة عندما يتم تزويد الخارجين داخليا، وهم في الغالب من مناطق ريفية، بهبات تسكنهم من المناسبات بشكل أفضل في أسواق العمل في المدن. ونتيجة لذلك، بدأ برنامج الغذاء العالمي بشكل كبير في تنفيذ برامج «الغذاء مقابل العمل» بنسب بالدرج إلى أن يصبح من الممكن إعادة توطين اللاجئين بشكل دائم.

وفي إثيوبيا، تم نجاح استخدام برنامج «الغذاء مقابل العمل» في إصلاح الأراضي المحيطة بالمخيمات السابقة للاجئين. وشارك في المشروعات كلا من اللاجئين الذين كانوا مستوطنين بصفة دائمة وأفراد الجماعات المضيفة لهم. وكان للمشاركين دور في اختيار الموقع وكذلك في نشاطات «الغذاء مقابل العمل». وكان التوقيت لهذه المشروعات مسألة هامة. فقد لاحظ برنامج الغذاء العالمي تزايد الحافز للمشاركة في هذا المشروع في الوقت الذي تبدأ فيه برامج «الغذاء مقابل العمل» بنظام العنصر الكاملة وعندما كان توزيع الغذاء محالاً يتم على مراحل. وعلاوة على ذلك، عندما بدأت برامج مشابهة في مناطق أخرى تضم لاجئين ماروا يعيشون في مخيمات. ولم تكن متاحة أمامهم فرص تذكر للعيش بشكل دائم في المنطقة. لم تكن هناك سوى مشاركة محدودة. وكما هو متوقع، اهتم اللاجئين بشكل أكبر بالمشاركة في نشاطات الاندماج في المجتمع. عندما أدركوا أنهم ومجتمعاتهم الجديدة سيستفيدون من هذه المشاركة.

القيود على حماية سبل كسب الرزق

على الرغم من أن هناك اعتراف متزايد بأنه ينبغي توجيه استخدام الدعم الإنساني، بقدر الإمكان، لدعم سبل كسب الرزق باعتبار ذلك جزءا من استراتيجيات إنقاذ الحياة، لا يخلو دعم سبل كسب الرزق من التحديات التي تواجهه. بل قد يزيد الدعم الإنساني الأمر سوءا وقد يضرز المستفيدين لمزيد من المخاطر، مثلما قد يصبح أي شكل من أشكال المساعدات الإنسانية لدية في ديناميكية الصراع، عندما يتم تقديمها عادة في ظرف طارئ مقد في بيئة تقتصر إلى الموارد. ومثل أي شكل ومن الأشكال الشائنة للمساعدات، يمكن أن تكون المعونات الغذائية عرضة

وتواجه المرأة والأسر التي تعولها امرأة مخاطر خاصة من استراتيجيات التكيف السلبية. وغالبا ما تتحمل المرأة ولاء نقص الغذاء مما يؤثر على صحتها وكذلك على القدرات الصحية لزمها الذي الأولين لأطفالها الحاليين أو أبنائها الذين لم يولدوا بعد. وعاليا ما تتحمل المرأة مسؤوليات جديدة لتتحقق سلامة أسرنا ورعاها وأمنها الاقتصادي. عندما يذهب زوجها لأي مكان آخر يبحث فيه عن عمل أو عندما يكون زوجها مجنونا في القوات المسلحة. والقضايا من أول من يتركز المدرسة أو يواجه الزواج المبكر عندما تتعرض سبل الأسرة لكسب الرزق للخطر. وقد تتعرض المرأة للإيذاء الجنسي أو لممارسة الدعارة من أجل حماية حياة وسبل رزق أسرنا.

ويمكن أن يؤدي دعم وحماية سبل كسب الرزق، باعتبارهما من العناصر الأولية للتدخل في حالة الطوارئ، تحقيق ما يلي

- المساعدة في حماية الأمن الغذائي والقدرة الإنتاجية للأشخاص.
- التمكين من استعادة الوضع في إطار التدخل في حالة الطوارئ.
- المساهمة في تقليل الاعتماد على معونات الإغاثة
- خفض التكاليف التي تتحملها وكالات العوث عندما يحتاج الناس للإغاثة من أجل البقاء، غالبا ما تكون سبل رزقهم قد فقدت بالفعل ومن ثم، يلجأون إلى الاعتماد بشكل أكبر وأطول على معونات الإغاثة.
- تشجيع مشاركة الناس والاستجابة لما يريد المتفقون، وتناول أولويات المجتمع.

ولتصم خيارات التدخل بالمعونات الغذائية بأنها وأسمة التعلق في أوضاع الهجرة القسرية، وغالبا ما تشمل توزيع حصص غذاء، كالماء أو جرزنية على كل المتضررين أو الفئات الفرعية المستهدفة وكذلك دعم برامج الغذاء العالمي ومن أجل حماية أو إعادة بناء سبل كسب الرزق، توفر البرامج الجديدة الغذاء مقابل العمل (لدمع الإنتاج الزراعي، واستعادة البنية التحتية الإنتاجية أو الاجتماعية أو بنية النقل وتعزيز الانتماء البيئي). الغذاء مقابل التدريب ونشاطات التمدية بالمعارس. وحتى تتال هذه النشاطات النجاح يجب تصميمها بحيث تلائم وصما مميا وبحيث تتناول الأولويات التي يحددها المتفقون، ويأخذون عن طريق إشراكهم في تصميم البرامج وكذلك تنفيذها.

وفي كولومبيا، تشجع المعونات العدانية المازحين داخليا على المشاركة في النشاطات التي تركز على استعادة البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية، وكذلك تشجعهم على نشاطات التدريب وبناء القدرات التي تهدف إلى ريادة

أرواح الناس ورفع المانة عنهم.

يُعد هذا الهدف مسألة سياسية بقدر ما هو مسألة فنية

ويشكل هذا الوضع عددا من التحديات أمام موظفي برنامج الغذاء العالمي وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، وتشمل هذه

عليهم الوصول إلى العاملين في مجال المونة. وتواجه المرأة مخاطر معينة تتمثل في الاعتداء عليها إثناء مباشرتها لاستراتيجياتها لكسب الرزق

وعلى الرغم من هذه التحديات، يمكن أن يسهم وجود تنسيق، تقوده المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معيمات اللاجئين لطلب المعونات الغذائية وغير الغذائية حسب استراتيجية عامة، بتكوين روابط وثيقة بين القطاعات وتعزيز التدخلات الخاصة بسبل كسب الرزق، وبالإضافة إلى ذلك، توجد أسواق تقوم بأعمال معينة في معظم مخيمات اللاجئين وكذلك توجد بعض فرص العمل داخل المعيم إن لم يكن خارجه. تستطيع دعم استراتيجيات سبل كسب الرزق، وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة حالة أجراها برنامج الغذاء العالمي مؤخرا في غينيا أن من الممكن إشراك اللاجئين كعمال مهرة وغير مهرة في دعم جهود الإغاثة (تصعب القيام وبناء مراكز للصحة وشبكات الصرف الصحي أو صنع الطوب لبيعهم لوكالات الإغاثة). ويمكنهم مزاولة التجارة مع غيرهم من اللاجئين أو مع السكان المضطربين (القيام بخدمات معينة أو بيع المنتجات المزروعة في الحدائق الصغيرة أو بيع الأسماك أو البضائع المصنعة) أو يمكنهم المشاركة في النشاطات الصغيرة المدرة للدخل (مثل الخياطة أو الخبز). وتبرز مذكرات التفاهم بين برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تم تصديقها مؤخرا في سبتمبر 2002، أهمية مجهودات دعم نشاطات بناء الأصول كشجع المستفيدين على الاعتماد على النفس، وهو ما يعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، لا تعتبر المعونات الغذائية دائما أكثر الموارد ملائمة عند السعي للاحتياط بالأصول أو دعم سبل كسب الرزق. ويجب أن تركز تدخلات سبل كسب الرزق على تحليل دقيق للقاء المتوفر حاليا وفرص الحصول عليه بالنسبة للمتضررين من الأزمات، وكذلك على الأثر الذي تركته الأزمة على ما يمتلكه الرحال والسماء من أصول استراتيجياتهم وعلى سبل كسب الرزق الخاصة بهم، وكذلك على الدور الذي قد تلعبه المعونات الغذائية سواء هي المصاحبة على الأصول، أو هي سد احتياجات الاستهلاك الأسري. ومن الضروري أيضا الأخذ في الاعتبار أثر المونة الغذائية على السياسات والمؤسسات والتعليقات التي تؤثر على استراتيجيات سبل كسب الرزق، لاسيما، الأسواق. وقد تعتبر التدخلات النقدية المتوحد الأمثل للتفاعل مع الأزمة، في حالة توفر الغذاء في السوق مع عدم قدرة الناس على الحصول عليه دون استنفاد أصول جوهريه

حالة ثقل، مصفة خاصة، يكون من الصعب تحديد عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى الدعم وكذلك تحديد مستوى الدعم المطلوب ومسايرة التغيرات. وغالبا ما ينتشر المازجون في مساحة كبيرة وقد يحكم عملية تسهيل اللاجئين اعتبارات سياسية ويؤدي ذلك إلى ازدواجية في الإحصائيات. وكذلك يؤدي الانفتاح إلى المؤسسات العامة القوية أو نظيراتها الحكومية الموثوقة فيها إلى وجود فجوات معلوماتية خطيرة وشكوك حول مصداقية البيانات وصعوبة التأكد من المعلومات، لاسيما في المراحل الأولية من عملية ما. ويتم الآن تحريك التفتيش البيولوجية الإحصائية الحديثة، بما في ذلك بصمة العين وأصابع اليد. وتبشر هذه التفتيش بالساح في إضفاء مزيد من الحيوية على عملية التسهيل مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أي اعتبارات ثقافية.

ويعد الهدف من تقديم الدعم إلى أكثر الناس احتياجا بمثابة تحديا مستمرا. لاسيما عندما تتعارض معايير المونة مع التقاليد المحلية للمشاركة في الموارد. وعندما تحاول السلطات توجيه المونة الغذائية بطريقة تخدم الأهداف السياسية أو العسكرية، وعندما يكون هناك عدم أمان بدرجة كبيرة. وقد يحدث ضغط عندما تحاول وكالات المعونات تقديم معونات إلى التازحين داخليا أو اللاجئين دون الأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمعات المصيبة أو المحيطة. وهي الواقع، يعد هذا الهدف مسألة سياسية بقدر ما هو مسألة فنية. وقد يترتب على القرارات التي تم وضعها أثر خطير على فعالية المونة وأثارها الحايية والمخاطر الأمنية التي يواجها المستفيدون وموظفوا الوكالات. ومن بين طرق تناول هذا الأثر ضمان الشفافية في تخصيص التوزيع وتنفيذه لكي يعرف الجميع الأشخاص المستفيدين وسبب استهدافهم. وفي بعض المواقف المماثلة، يعد من الضروري توفير المزيد من الغذاء لسد الحد الأدنى من الاحتياجات حتى لو كان بعض عمليات التسريب لأولئك الذين لم يتم استهدافهم.

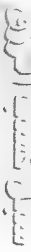
ويؤدي أوضاع اللاجئين وبعض أوضاع المزوج الداخلي إلى خلق قيود خطيرة على سبل كسب الرزق لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى خلق فرص ممكنة لتوفير هذه السبل. إذ غالبا ما تكون فرص اللاجئين والتازحين داخليا محدودة للحصول على الأراضي والمواشي وفرص العمل. وبغیر ذلك من سبل الرزق أثناء فترة لجوئهم، مما يؤدي إلى الحد من قدرتهم على إتباع استراتيجيات سبل كسب الرزق. وقد يمثل الأمن أيضا مشكلة بالنسبة لهم، إذ قد يتعرض اللاجئين في المحيمات القريبة من الحدود المقلية إلى الهجوم أو يتم تجنيدهم وقد يصعب



سبي يجمع حطمة محايه شمال شيرو منطقة مهاباد، النوبيا

التحديات ضمان توفير المونة الكافية للناس الذين في حاجة إليها وأن يتم ذلك في الوقت والمكان الذين يريدهون، وأن يتم توفير المونة بطريقة فعالة وأمنة لكل من موظفي البرنامج والمستفيدين، وأن تؤدي تدخلات الإغاثة ليس ضحعب إلى الوفاء بالاحتياجات المماثلة للمستفيدين، بل أيضا عدم الإضرار بهم

وعندما تتعلق حالات الطوارئ بأشخاص في



المتطلبات الضرورية لوضع البرامج

يتطلب وضع البرامج الخاصة بدعم سبل كسب الرزق في حالات الطوارئ المعقدة ما يلي:

- إدراك كيف يمكن أن تعرض المخاطر، الناتجة عن الصراعات، النظم الأسرية لكسب الرزق. أهمية التحليل السياسي لاقتصاديات الحرب لتحليل العمليات المعقدة التي نشوء البيئة التي يشار فيها الناس سبل كسب الرزق والتي تتحقق فيها نتائج ذلك.
- الربط بين تدخلات ما قبل الوضع الطارئ والتعامل مع الوضع الطارئ: ضرورة التنسيق بين التحذير المبكر والتخطيط الطارئ وتحليل مواطن الضعف وكل من برامج الطوارئ والبرامج طويلة المدى لتحسين قدرة المجتمع على مواجهة المخاطر.
- استخدام المؤشرات التي تعتمد على المجتمع لتتبع التغيرات الطارئة في مواطن الضعف بمرور الزمن (مثل بيع الأصول والتغيرات في وضع الأمن الغذائي وزيادة معدلات التسرب من المدرسة ومستويات سوء التغذية والتغيرات الطارئة على الوضع الصحي بشكل عام).
- دمج التقديرات الخاصة بسبل كسب الرزق في تقديرات الاحتياجات في حالة الطوارئ يشمل هذا أرشفة استراتيجيات سبل كسب الرزق التي يتبعها النساء والرجال، وأرشفة

الأصول التي يعتمدون عليها في كسب رزقهم والسياسات والمؤسسات والعمليات التي تؤثر في قدرتهم على اتباع استراتيجيات التكيف.

- التصديق بين الاستراتيجيات التي يتبعها الرجال والنساء والمخاطر التي يواجهونها.
- ضمان أن تتم تدخلات الطوارئ في وقت مبكر يكفي لتقليل الحاجة إلى استراتيجيات التكيف السلبية: يتطلب ذلك الحصول على التمويل والمعرفة المحلية بشكل أسرع وأكثر توفراً.
- المدعاه بشكل أفضل عن أولئك المعرضين لخطر فقدان سبل كسب الرزق: تتطلب الأوضاع، التي تلعب فيها المعونات الغذائية دوراً هاماً في الحفاظ على الأصول ودعم سبل كسب الرزق، كميات من المعونات المدعاه أكثر من الكميات اللازمة لسد الاحتياجات الملحة اللازمة للبقاء.
- ينبغي أن يعرف موظفو الوكالات الإنسانية وسائل الدفاع المجتمعي. وأن تكون لديهم القدرة على الاندماج فيها، عندما تكون المعونات الغذائية، وعندما لا تكون، هي الأسلوب الملائم للتعامل مع الوضع.
- ضمان أن يكون كل العاملين لديهم القدرة على إجراء تقييمات قائمة على مفهوم المشاركة وتصميم برامج فعالة وتمييزها ومراقبة أثر نشاطاتهم وتجسيد الاعتبارات الخاصة بالتنوع الاجتماعي.

ومن الضروري عقد شراكات قوية مع المنظمات التي تتهم احتياجات المجتمعات والتي تكون مستعدة لتبني منهج سبل كسب الرزق. ويجب أن يشارك برنامج الغذاء العالمي شركاء آخرين في تقديره وتحليله وعمليات تصميم البرامج. ويجب تشجيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمالية والتي لها خبرة في دعم سبل كسب الرزق في حالات الطوارئ. كما ينبغي على برنامج الغذاء العالمي أن يضمن إلى عقد شراكات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تسهم بالموارد عبر الغذائية بحيث تكون مكملة للموارد الغذائية التي يوفرها برنامج الغذاء العالمي.

فاليري جونييري هو رئيس المحللين السياسيين وقائد فريق الإغاثة والانتعاش بقسم دعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج في برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة. بريد إلكتروني: valeri.guarnieri@wfp.org.



أحد الموظفين يشرح وضع المحاصيل في موقع لبرنامج الغذاء العالمي فيها

سبل كسب الرزق للمرحلين سابقاً في أوكرانيا

بقلم: جريتا أوهلينج

وعندما تولت (الرابطة) من جديد المسؤولية لم يكن هناك نظام لرد القروض، إلا أن البرنامج المختلط للمنع والقروض شجع الاتجاه نحو الابتكال على البرنامج والتقليل من الاعتماد على النفس بدلاً من التشجيع على ذلك، ويزعم المنتقدون أنهم عندما زاروا مكتب الصندوق لتسديد أقساط القروض قبل لهم أن يعتبروا ما حصلوا عليه من قروض بمثابة منحة إنسانية.

التحديات التي تواجه بيئة ائتمان أصابها الضرر

عندما شرعت (الرابطة) في تقديم القروض، هزشت رسماً للمرة واحدة يدفع مقدماً يسمى «قسط إنساني» بنسبة ١٥٪ من القرض، ويحصل هذا القسط في صندوق دوار. وبينما أعرب المنتقدون - الذين كان لدى الكثيرين منهم تجارب سلبية مع المصارف التقليدية - عن قنولهم لهذا النهج شكل عام، نظّر بعضهم إلى الرابطة (وهي منظمة أهلية) على أنها منظمة تميزهم لحمايتهم. إن آراءه من جهة نظر المستعدين بالقروض، الذين ليسوا على دراية بالممارسات المصرفية القريبة، بدا لهم أن رسم القرض (١٥٪) لا يمثل في الواقع تكلفته القروض، ولكنه ثمن «للحماية» من جانب (الرابطة).

واكتشفت (الرابطة) أن القروض الأكثر نجاحاً هي تلك التي تُمنح للأفراد الذين لديهم المهارات أعمالاً تجارية قائمة ببرشون في التوسع فيها. وعلى سبيل المثال، حصل مؤرخاً صناعات فساتين شخصية مهنية على قروض تكميلية. وتتناقض هذه الإستراتيجية، التي من المفترض أن

تدعم بقاء واستمرار المنظمة الأهلية (لإقراض المقرضين ذوي الخبرة وأصحاب المشروعات)، مع الهدف المتمثل في منح القروض للأكثر ضعفاً والمنتقذين من المرحلين سابقاً.

وتقبل (الرابطة) السداد المزعج وأعفت من سداد قرضين فقط من بين ٤٩ قرضاً. لكن محفظتها المالية غير مجدية حالياً، فهناك

هل لعبت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين دوراً فعالاً في تشجيع الاعتماد على النفس من خلال البرامج المدرة للدخل في جنوب أوكرانيا؟ وما الذي يمكن عمله لتحسين الاعتماد على النفس في أوكرانيا وهي غيرها من دول الاتحاد السوفيتي السابق الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة؟

رفض المسؤلون المحليين منح تسجيل الإقامة (برويسكا) إلى عدم قبول الكثير منهم للعمل في القطاع الرسمي. وأسهم خوف السكان المحليين من المسلمين والأجانب والغريباء في زيادة عزلة العائدين عن سوق العمل، وكان لابد من التنب على هذه الصعاب هي الوقت الذي كانت فيه أوكرانيا تقوم بتفكيك اقتصادها المركزي.

البرامج المدرة للدخل في القرم

في عام ١٩٩٨، بدأ المجلس النيماركي للاجئين برنامجاً لمساعدة المرحلين سابقاً. وقدم البرنامج محاً وقروضاً لأغراض تتراوح بين شراء بقرة ومشروعات أكثر طموحاً مثل ورش الحياكة الصغيرة. وعندما أغلق المجلس النيماركي للاجئين مقره في القرم، تقدمت المفوضية وتعاقدت مع شريك تنفيذي محلي، هو رابطة محامي التتار في القرم (الرابطة)، لمراقبة مجموعة المنع والقروض القائمة وإقامة مشروعات جديدة. وعندما أغلقت المفوضية بدورها مقرها في القرم في أغسطس ٢٠٠٢، افترضت نقل المسؤولية عن برنامج القروض متناهية الصغر إلى صندوق التنمية والسكان التابع للأمم المتحدة.

(الصندوق)، ولكن بعد ذلك أعادت المفوضية بناء شراكه مع (الرابطة) عندما رأى الصندوق أن الخلط بين المنع والقروض في البرنامج وما حدث قبل ذلك من التخلي عن رد الدينون جعل مناه القروض المحلية متنامية الصغر يتسم بالمخاطرة.

وقد تسميت الفترة التي لم تكن خلالها (الرابطة) أو الصندوق مفوضين لقبول تسديد مبالغ القروض في إريك السكان المنتقذين.

ومند استقلالها عام ١٩٩١، سمحت أوكرانيا إلى إعادة هيكلة اقتصادها في حضم التضخم المتزايد وتضمني البطالة وانتشار الفساد واستقلت الدولة العائدين من مناطق المنفى السابقة والأحاثين من مناطق الصراع، وخلفت الحركات السكانية (الواسطة) في سياق إصلاحات السوق مناخاً صعباً للحماء على سبل كسب الرزق.

اللاجئون والمرحلون سابقاً في أوكرانيا

سكن التتار القرميون من أصل تركي شبة جزيرة القرم لأكثر من سبعة قرون قبل اتهامهم ظلماً بالتواطؤ مع الألمان الفزاة وترحيلهم بشكل جماعي عام ١٩٤٤. ومنذ أواخر الثمانينات، عاد ربع مليون تتار من القرم إلى أوكرانيا وبقي عند ممائل في المنفى في آسيا الوسطى وبألاسكا في أوزبكستان^١.

ومن المعروف أن بعض التتار العائدين كانوا لاجئين من المناطق التي مرتقتها الحرب في آسيا الوسطى والقوقاز. وصُعب الباقى منهم على أنهم مرحلين سابقاً أغلبيهم لا ينتمون لدولة معينة. وقد أدى حجم البطالة (الذي بلغت نسبته ٧٠٪) في بعض المناطق ومدى الحاجة للاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي لكسب الرزق إلى تأكيد الحاجة لدعم الاعتماد على النفس بين هؤلاء السكان المهيجرين قسراً الذين في وضع ضعيف للغاية.

وقد أدى الاعتماد على النفس إلى ظهور عدد من الصعاب، فمعظم المناطق التي سمح للتتار إعادة الاستيطان بها تفتقر إلى الطرق الممهدة وسهولة الوصول إلى وسائل المواصلات العامة والوصول على فرص العمل أو التجارة، وأدى



متخارج لأكثر من ٣٠ يوما في سداد كافة القروض التي تم منحها عام ٢٠٠١. ويمكن مقارنة ذلك بالمعايير العامة التي تتبعها المؤسسات التي تقدم قروضا متناهية الصغر. وحسب هذه المعايير، يجب ألا تزيد القروض المتأخر سدادها لمدة يوم أو أكثر من ١٠٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

وهناك عن ذلك، فإن القدرة على الاستمرارية تعتبر ضعيفة. ونظرا لمعدل السداد البطيء أصبحت (الرابطة) غير قادرة على أن تدفع رواتب موظفيها. مما أدى إلى تركهم العمل الواحد طو الآخر، وهي اليوم لا يعمل بها سوى المدير والمحاسب اللذين يعملان بشكل تطوعي وغير متفرعين مما أدى إلى أن تصبح المنظمة غير

يعتبر الفصل بين المنح والقروض

أمرا هاما

مجهزة لإعطاء قروض جديدة، وإزاء قلة الأموال المتاحة، لم تحاول (الرابطة) القيام بنشاطات ميدانية، ولذا تكون انطباع لدي معظم أفراد المجتمع بأن (الرابطة) لا تمد تقدم قروضا. ولك مشكلة تبرز الحاجة إلى اختيار شركاء محترفين لديهم الخبرة بالقروض متناهية الصغر

ومارال ممنوعون كثيرون يعيشون على الخضروات التي يزرعونها في بيوتهم ومقايضتها ولا يبدون هؤلاء أي تحسن في قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم اليومية. وما لديهم من دخل بسيط إما يعاد استثماره في الأنشطة التجارية أو لتغطية الزيادة في نفقات المعيشة. ونظرا لسوء التخطيط لم تستطع بعض المشروعات أن تبدأ في العمل، وعلى سبيل المثال، لم يراع تصميم مصنع للمكسونة أخطاء في التقديرات، ففلس سبيل المثال، تم إحصاء ماكينات اللحكة لبعض المشروعات لكن لم يتم توفير القماش لأن (الرابطة) قد استندت ما لديها من أموال

في أوكرانيا؛

■ أحقق العديد من المشروعات التجارية نتيجة للتعرض لصدمات غير متوقعة؛ على سبيل المثال، أدى مرض الأسر، أو الوفاة، أو حوادث السيارات إلى تحول إلتحاق القروض لتلبية الاحتياجات الطارئة، ولم يكن لدى العملاء احتياطي مالي يمكنهم من الاستمرار في نشاطهم التجاري، الأمر الذي يوضح أن ما كان يحتاجه الماندون بالفعل هو تقديم

المساعدة وليس القروض.

■ النظام المصرفي واللوائح التنظيمية ليست مشجعة للمشروعات التجارية بالنسبة للبعض. يعتبر مجرد تسديد ثمن تسجيل الشامل أمرا غير مشجعا.

■ تعتبر المشروعات المتبقية للقروض في بعض الأحيان إلى الصنف الرسمية، مما يجعلها تعتمد بشكل غير مضمون على من يرفعها من أصحاب ذوى النفوذ. وعلى سبيل المثال، فتحت إحدى السيدات مقهى على شاطئ البحر، ولكن تشاجرت مع أحد المسؤولين المحليين الذي يرغب في أن يكون شريكا لها في المشروع ومن ثم تعرضت السيدة للتهديد وغنمت من مزاوله نشاطها.

■ يحتاج المتقروضون إلى المساعدة في ظل نظام ضريبي معقد ولوائح تنظيمية معقدة. ويشكو الكثيرون من أن سداد جميع الضرائب المطلوبة قد يؤدي إلى إفلاسهم.

الدروس المستفادة:

تشير تجربة مع القروض متناهية الصغر في القرم إلى ما يلي:

■ يجب أن تتناول الجهود المستقبلية لتعزيز سبل كسب الرزق، بشكل مباشر، الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الفنية لأولئك المرحلين سابقا بحيث لا تقتصر فقط على السكان الجدد في المنطقة وإنما تمتد أيضا لتشمل أولئك الذين ليسوا على دراية بنظم المعاملات المصرفية والأنشطة التجارية.

■ يجب أن تنقل المبادرات الخاصة بتقديم القروض متناهية الصغر رؤية واضحة وأن تكون محددة بشكل واضح.

■ يعتبر الفصل بين المنح والقروض أمرا هاما لضمان أن يمي المنضمون المعني الصعيق بحقوقهم ومسؤولياتهم. ويجب أن تقدم المنح والقروض عن طريق مؤسسات مختلفة.

■ يجب إكمال الجهود التي تعمل على تسهيل استمرارية سبل كسب الرزق عن طريق الضغط على الجهات الرسمية لمنع حق الإقامة والصماح بمزاولة الأنشطة التجارية. وبدون الحصول على هذا الدعم، سوف يستمر استبعاد الماندون المهاجرين قسريا عن العمل في ميدان الأنشطة الاقتصادية.

■ ثم يوجه إليهم اللوم لأنهم يعتمدوا على الغير.

■ في النظم الاقتصادية الانتقالية مثل النظم الأوكرانية، يعتبر وجود رقابة مكثفة وإشراف مكثف أمرا ضروريا لتوعية منتظمين وتعدوا ليس فقط على الممارسات السوفيتية للتبليغ والإحصاءات "المزدوجة" وإنما أيضا على عقلية الصرف لمن يستحق.

■ ينبغي تقديم برامج بديلة للمتقروض

الأكثر فقرا ومعنفا. وبعبارة أخرى أولئك الذين من غير المحتمل أن يسددوا القروض هي مواضعها.

■ يمكن أن يؤدي منح قرض في بيئة عمل فاسدة إلى حدوث إعاقه أكثر من أن يؤدي إلى تقديم المساعدة إذا أصبح المتقروض من القروض أهدافا لجماعات المافيا والابتزاز

■ يجب تدريب رجال الأعمال المرتقبين وتقديم المشورة المصرفية لهم على مهارات الأعمال وعلى التسويق وتنمية المهارات المهنية وأدوات الدفاع المجتمعي

واخيرا، ينبغي أن يُعَدَّ بالصناديق الدوارة وغير ذلك من الأصول إلى مسؤولين مؤهلين وذوي خبرة في القروض متناهية الصغر ويستطيعون مواجهة التحديات التي يتعرض لها النشاط التجاري في أوكرانيا وتوفير منح للقروض متناهية الصغر. ويتطلب تشجيع القروض متناهية الصغر بشكل فعال معرفة ومهارات خاصة.

وهناك ما يدعو للتأمل. ففي النصف الأول من عام ٢٠٢٠، ارتفع إجمالي الناتج المحلي في أوكرانيا بنسبة ٧.٥٪. وتمت السيطرة على التصنيع الهائل الذي شهدته فترة منتصف التسعينيات وكان من بين الصلة المستهدفة من السكان المرحلين سابقا نسبة كبيرة من الأفراد المتطلعين رجال الأعمال المتحمسين لاقتحام العرض ليحققوا الاعتماد على النفس. ومع أن المناخ التجاري في القرم يعتبر معقدا، إلا أن مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحسن مما كان عليه الوضع في فترة التسعينيات. ويتمثل التحدي في ضرورة مضاعفة تحقيق النجاح الذي حققه بعض المرحلين سابقا من التاربيين في عاصمة القرم، والبدء في تعزيز البرامج المدة للدخل في الأحياء الريفية التي تلقصها الطرق الممهدة والإمداد بالمال وشبكات الصرف ووسائل المواصلات العامة.

جريتيا يوهلنتج هي مستشارة منذ فترة طويلة بوحدة التقييم والسياسة التابعة لعفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، بريد إلكتروني uehling@unhcr.ch ويمكن الاتصال برابطة المحامين التار في القرم على البريد الإلكتروني: info@crimere.com.

١. المزيد من المعلومات عن تار القرم اطلع موقع: www.euronet.nl/users/sota/krmmtar.html وموقع www.iccrimea.org/reports/10th-anniversary.html

تسويق مهارات اللاجئين: قصة نجاح من أكسفورد

بقلم: راشيل ويجانز

«تعلمت الكثير من هذه الدورة، التي ساعدتني على أن أكون أكثر ثقة في ملء استمارات طلب العمل وكتابة البيانات الشخصية والتحدث في المقابلات الشخصية للتقدم للوظائف والاستماع للحصول على معلومات عن فرص العمل وقراءة إعلانات طلب الوظائف والتحدث بثقة مع الناس للحصول على معلومات عن أي شيء أريده».

مسئولة عقد هذه الدورة. ولا زالت الدورة متاحة للاجئين وطالبي اللجوء وأيضا لغيرهم لتحسين معرفتهم باللغة الإنجليزية

تهدف التقييمات في أعمال بدون أجر لتحقيق ما يلي

■ إعطاء فكرة عن مجال العمل المختار في بريطانيا.

■ تقديم التدريبين إلى الأشخاص الذين يعملون في نفس المجال.

■ زيادة الثقة في إمكانية العمل في هذا المجال.

■ تقديم خبرة عمل حقيقية للمساعدة في تقديم الطلبات لشغل الوظيفة مستقبلا

■ توفير أماكن عمل يمكن الرجوع إليها للاستعلام عن المتقدمين.

«أصبح اللاجئون الذين تم توفيرهم لدينا أعضاء ممتازين ضمن موظفي الشركة. وذلك لأن لديهم الرغبة في التعلم والرغبة في تحقيق ذلك. وحققت التحويل عليهم وقدرتهم على أداء العمل أعلى معدل فلم يأخذ أحد من بينهم سوى يوما واحد فقط. أجازة مرضية». مدير التوظيف والتدريب بشركة Stagecoach (وهي شركة نقل في أكسفورد).

وقد أجريت تقييمات في مجال ثقافة التعرّنة ووضع برامج الكمبيوتر والوظائف الإدارية

منذ عام ٢٠٠١، يعمل مشروع أكسس فرست «Access First»، وهو أحد مشروعات منظمة Refugee Resource في أكسفورد، بالتعاون مع مؤسسات أخرى لمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء على إيجاد عمل لهم وتدريبهم بما يتفق مع قدراتهم وطموحاتهم.

■ الاستماع بموارندا للحصول على معلومات عن التدريب والأعمال التي تقدمها وكالات أخرى. وعن وظائف محلية ودورات تدريبية ومنع دراسية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العملاء يقومون بزيارتنا مرتين أو ثلاث مرات للحصول على الدعم ثم يواصلون العمل بشكل مستقل. ونحن نعمل مع الآخرين بشكل مكثف. لفتحات تتراوح من شهرين إلى عامين.

«في بعض الأحيان تصبح مكروها لأنك لا تتحدث بنفس اللغة، ويُنتظر إليك كما لو كنت شخصا غريبا جدا وتُشعر بأنك ممزول».

وبالتعاون مع المدرسة الإنجليزية الطلائعية التابعة لمجلس مقاطعة أكسفورد شاير، نظمنا دورة تأهيلية للعمل لمدة ٦٠ ساعة. وتركز الدورة على تعليم اللغة الإنجليزية والتدريب على المبادئ الأساسية للمعاصرة في سياق التوظيف وتهدف الدورة إلى تأهيل الأفراد لجميع جوانب العمل في بريطانيا، بما في ذلك تأهيلهم لإعداد البيانات الشخصية والسيرة الذاتية وملء استمارات طلبات العمل وتقديم أنفسهم. وقد عرض أصحاب الأعمال المحليين إجراء مقابلات شخصية مصورة. وشرح مسئول صرسي الضام الصرسي ومظام الضمان الاجتماعي في بريطانيا. وأتيحت أيضا للمشاركين فرصة تعلم التشريعات الإنجليزية المتعلقة بالصحة والسلامة والحصول على شهادات بذلك. وحصل العديد على شهادة المعاصرة المعترف بها على المستوى القومي.

وحققت هذه الدورة التدريبية نجاحا بالغا، ونولى الآن مجلس مقاطعة أكسفورد شاير

«أعلم أن الناس يقولون أن طالبي اللجوء يأتون إلى هنا سعيًا وراء المال. وبمضهم يقول أن طالبي اللجوء لا يريدون العمل. إنني حقا أريد أن أعمل ولكن ليس ذلك بالأمر اليسير».

تعد مسألة جهورية لمنظمة Refugee Resource أن يشكل اللاجئين وطالبي

اللجوء عملا بأنفسهم. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع «Access First» قد نشأ من سلسلة من ورش عمل للتعاون مع اللاجئين وطالبي اللجوء ومن مجموعة استشارية من اللاجئين اجتمعت بشكل دوري كل ثلاثة أشهر خلال فترة المشروع. وكانت المهمة الأولى للمشروع هي قيام مجموعة مدربة من اللاجئين وطالبي اللجوء بإجراء لقاءات شخصية مع خمسة وتسعين شخصا يتحدثون تسع لغات عن مهاراتهم وطموحاتهم. وكان العمل بالتعاون مع منظمات أخرى محلية تعمل مع اللاجئين أمرا أساسيا أيضا لنجاح المشروع. ومن ثم، عقدت مجموعة توجيهية بالمشروع اجتماعا لعملائهم من خمس منظمات قانونية ونطاقية معينة محلية.

وانتهت المرحلة الأولى من المشروع في ديسمبر عام ٢٠٠٢ بحصول ٦٦٪ من المشاركين في المشروع على عمل مقابل أجر.

وأجريت مقابلة مبدئية مع كل شخص لمناقشة الدعم المناسب اللازم، وروى أن هذا الدعم يمكن أن يتكون من مزيج مما يلي

■ عدد دورة تأهيلية للعمل.
■ تقديم المشورة والتوجيه لكل فرد على حدة.

■ التقييم في عمل بدون أجر بما يتوافق مع أهداف كل فرد.

نشرة الهجرة القسرية ٢٠

باللاجئين لها تأثير كبير على عملائنا .

■ إدارة صندوق للمنع الطلابية الصغيرة للمساعدة في التقلب على العقبات التي تواجه سوق العمل نظرا لعدم القدرة على دفع العمرووات وثمان الكتب وتكاليف الانتقالات ورعاية الأطفال وتوفير المعدات .

■ إجراء لقاءات تدريبية لأصحاب الأعمال ومقدمي الخدمات حول القضايا التي تتعلق بتشغيل اللاجئين

■ مساعدة المختصين بمسعة اللاجئين، وذلك عن طريق تقديم مساعدات تطوعية من طلاب الطب بجامعة أكسفورد ، للمساعدة على اجتياز اختبارات اللغة الإنجليزية والمهنية المطلوبة لبدء إجراءات تسجيلهم في إنجلترا .

ومن دواعي سرورنا أن ٣٦٪ من الذين عملنا معهم لفترة طويلة أصبحوا الآن موظفين كل الوقت، وهناك ٢٨٪ آخرون يعملون بشكل غير متفرغ . ومن الجدير بالذكر أننا عندما بدأنا العمل في هذا المشروع قبل لنا من مشروع مماثل في لندن الآن نتوقع نسبة نجاح تتعدى ٣٠٪.

وبعني قرار الحكومة البريطانية بمنح طالبي اللجوء من العمل أن نسبة كبيرة من عملائنا هم من اللاجئين الذين تم الاعتراف بحقهم في البقاء (على الأقل مؤقتا) ونحن نرى عددا أقل من طالبي اللجوء . ونأمل أن يتيح لنا التمويل في المستقبل مساندة هذه الفئة الضعيفة، على الأقل بإيجاد عمل تطوعي لهم . وهي إبريل عام ٢٠٠٤ ، بدأنا مشروعا جديدا للاجئين العاطلين وطالبي اللجوء ممن لديهم تصريح للعمل .

راشيل ويجانز هي منسق مشروع

Access First، ويريدها الإلكتروني،

rachelwiggins@refugeeressource.org



مقاطعة أكسفورد شاير، الذي يعد من أكبر أصحاب الأعمال في المقاطعة، بالتعاون مع المنظمة في توفير تعيينات بدون أجر للاجئين وطالبي اللجوء؛ حيث قدم جهاز المطاط والانتفاذ التابع للمجلس، ثلاثة تعيينات بدون أجر وثلاث وظائف باحر

ونحن نقوم أيضا بما يلي:

■ مكافحة النمصرية والأفكار النمطية
التعليمات المدائية من رجال السياسة ووسائل الإعلام بشأن الأفكار النمطية الخاصة

ودعم الصحة الذهنية والصعابة وأثبتت هذه التعيينات نجاحا فائقا؛ حيث تم توفير معظم من الحقوا بهذه الأعمال.

إلا أن الثور على مكان عمل مناسب لشخص ما وإجراء ذلك التعيين لصالح كل من صاحب العمل والمتدرب يستغرق وقتا طويلا . ونعتمد منظمة Refugee Resource على العلاقات الطيبة مع أصحاب الأعمال، فالقائدة هنا متبادلة، وقد أشى أصحاب الأعمال على جهودنا بفضل الأشخاص الملتزمين الجديرين بالثقة الذين أرسلناهم إليهم . كما التزم مجلس

الفلسطينيون المنسيون: كيف يعيش اللاجئين الفلسطينيين في مصر

بقلم: عروب العايد

مصر، أصبح الفلسطينيون قادرين على إيجاد عمل لهم مقابل أجر جيد في دول الخليج في فترة الستينيات والسبعينيات، وعُرف الفلسطينيون بالكفاءة المهنية العالية وعملوا في مجال الطب والتجارة والهندسة والتدريس والإدارة. أما الفلسطينيون الذين بدأوا حياتهم المهنية قبل عام ١٩٧٨ فقد تمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم.

ومع ذلك، لا تقتصر قيود التعليم على صفار الفلسطينيين فقط، فالكثير من الفلسطينيين في مرحلة المراهقة تركوا المدارس. و نظرًا لإدراك الفلسطينيين للقيود المفروضة عليهم لكسب الرق، أصبح طموح العديد من الشبان الفلسطينيين قاصراً على تعلم المهارات المهنية أو امتلاك المحال التجارية. أما

الشابات الفلسطينيات فقد تخليهن عن أمهاتهن في التعليم وكرسن أنفسهن لأداء الواجبات المنزلية وتربية الأطفال. إلا أنه في الآونة الأخيرة، نتيجة للصعوبات الحديدة التي يواجهها الفلسطينيون منذ اندلاع انتفاضة الأقصى الأخيرة، زاد تعاطف الناس تجاه الفلسطينيين وأدى ذلك إلى أن تسمح الهيئات التعليمية للطلاب الفلسطينيين بالالتحاق بالمدارس الحكومية دون سداد المصروفات، وقد ساعد ذلك الطلة لكنه لم يغطِ الهوة للأغلبية التي كانت قد أحبطتها عدم إتاحة التعليم في السنوات الماضية.

أما القطاع الخاص فيطلب المهارات التي بدون التعليم يصعب على الفلسطينيين اكتسابها. وبشروط أصحاب الأعمال القطاع الخاص أن يحصل الفلسطينيون على تصريح العمل وتحدد اللوائح نسبة عدد العمال الأجانب في أي شركة بنسبة ١٠٪. ولذا اضطر الفلسطينيون للعمل كسائقي تاكسي أو سائقي شاحنات - وهي أعمال يقوم بها العمال غير المهرة أو شبه المهرة - أو للعمل في إصلاح الدراجات، أو بيع الملابس المستعملة في الشوارع أو كياتين متجولين "تجار شطة" يحملون السلع من محافظة إلى أخرى.

يعيش ما يقرب من ٥٠ ألف لاجئ فلسطيني في مصر دون مساعدة أو حماية من الأمم المتحدة وهم يعانون من الكثير من القوانين والتشريعات المقيدة. ولا يتوفر سوى القليل من المعلومات عن نكبتهم.

للفلسطينيين، وصورت وسائل الإعلام التابعة للدولة صورة سلبية توضح "عدم المرفان بالجميل" من جانب الفلسطينيين واتهمت الفلسطينيين بأنهم تسبوا في قضية لحرثهم نتيجة لطمعهم ورعيتهم هي بيع أراضيهم للصهاينة. ونتيجة لذلك يعتقد الكثير من المصريين أن الفلسطينيين أغنياء ولديهم نفوذ اقتصادي قوي ولذا لا يستحقون أي تعاطف أو مساعدة.

حقوق الفلسطينيين في مصر منذ عام ١٩٧٨

بعد أن كان التعليم بالجامعة مجاناً في عهد جمال عبد الناصر، أصبح على الفلسطينيين أن يدفعوا رسوم الدراسة بالعملة الأجنبية. وحتى هؤلاء الذين لهم الحق في الإعفاء من دفع ٩٠٪ من المصروفات المفروضة على الطلبة الأجانب لم يتمكنوا في أغلب الأحيان من دفع المبلغ المتبقي، ويتحدث بعض الفلسطينيين عن إعداد شهادات ميلاد مزورة تبين أنهم مصريون لكي يحصلوا على التعليم المجاني. وآخرون دفعوا، مبدئياً الحد الأدنى من المصروفات التي يدفعها المصريون وتمهدوا بدفع المبلغ المتبقي من المصروفات

الشابات الفلسطينيات تخليهن عن أمهاتهن في التعليم

المقررة على الأجانب بعد التخرج. وغالباً لا يتمكنون من تسديد المصروفات ولذا يصرمون من الحصول على شهادات رسمية لتحرجه.

ونظراً لمؤهلاتهم التعليمية التي اكتسبوها في

المعروف

أن الفلسطينيين لجأوا إلى مصر بعد حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧. وقد منح سكان غزة، الذين عملوا موظفين مدنيين عندما كان قطاع غزة تحت الحكم الإداري المصري، وكذلك طلاب غزة المقيمين في مصر، عندما تم احتلال غزة في عام ١٩٦٧، من العودة لوطنهم، ولم تقدم مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين (المفوضية) ولا وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين (الوكالة) الحماية أو الدعم لسكان أو طلاب غزة الفلسطينيين الخارجين. وتحدث الإشارة إلى أنه تم إنشاء هذه الوكالة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وبدأت عملاتها في عام ١٩٥٠. وهي حيز اقامت الوكالة مشاريع للإغاثة والمساعدة في سوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة. لم تسمح مصر للوكالة بالعمل على أراضيها،

صاحب تصاعد نفوذ جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٢ العصر الذهبي للفلسطينيين المقيمين في مصر. فكان يُنظر للفلسطينيين نظرة مساوية للمواطنين المصري فأنجحت أمامهم فرص التعليم وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الدولة، وكذلك فرص العمل دون قيود. إلا أنه، في أواخر فترة السبعينيات، تأثرت بشكل كبير جماعات الفلسطينيين النازحين في مصر بسبب توتر العلاقات بين الحكومة المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية وكانت اتفاقية كامب دافيد للسلام وإغتيال وزير الثقافة المصري على يد الجماعة الفلسطينية التي يترعها أبو نصال عام ١٩٧٨ نقطة تحول، إذ تم تعديل القوانين والتشريعات لمعاملة الفلسطينيين كأجانب، وتم إلغاء حق حرية التعليم والعمل والإقامة

والاحتفاظ بوضع اللاجئين. وفي عام ١٩٨١، وقعت مصر أيضاً معاهدة ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. إلا أنه من الناحية العملية، لم يتم تنفيذ أي من الوثيقتين السابقتين وأدت سياسات مصر المتغيرة تجاه الفلسطينيين بالحد من تأكل تدريجي لحقوقهم. حيث هُشمت وقللت القوانين من وضع الفلسطينيين وعاملتهم كأحباب غير مسموح لهم بالوصول إلى الهيئات الدولية للتعبير عن احتجاجاتهم. كما لم تستطع جميع الوثائق القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة والجامعة العربية حماية حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، ليس فقط في فلسطين بل أيضاً في المنفى. وإذا كانت مصر وناقي الدول العربية مخلصين في دعم قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيتمتع عليهم أن يوفروا الحقوق وإنجاح الحصول على الخدمات إلى أن يأتي ذلك الوقت الذي يستطيع فيه الفلسطينيون العودة إلى وطنهم.

عروب العايد با حثة مستقلة مقبلة في عمان، بالأردن، وينصب اهتمامها في قضايا اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة. هذا المقال مقتبس من مشروع بحثي استمر لمدة عامين من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ تحت رعاية برنامج دراسات الهجرة القسرية FMRS بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بريد إلكتروني:

www.aucegypt.edu/academic/fmrs،
تمويل من المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية هذا المشروع، بريد إلكتروني: www.idrc.ca. هذا المقال مقتبس أيضاً من كتاب سيصدر قريباً بعنوان: «الفلسطينيون في مصر: تحليل لإستراتيجيات البقاء وسبل كسب الرزق». للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالكتابة على البريد الإلكتروني: oroub@yahoo.com

من يحمي حقوق الفلسطينيين في مصر؟

من الناحية النظرية تعتبر «المفوضية» مسؤولة عن حماية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المناطق الخمسة لعمل الوكالة. ومع ذلك، أعاق المساسة العرب قدرة «المفوضية» على توفير الحماية. وتعمل الدول العربية موقفها بأن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن ملرد الفلسطينيين من أراضيهم، طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ الذي صادق على مشروع تقسيم فلسطين. ومن ثم، تعتبر الأمم المتحدة مسؤولة بشكل مستمر عن وضع آليات لإعادة الفلسطينيين إلى وطنهم وتوهمهم. فإذا سمح العرب «للمفوضية» بحماية الفلسطينيين، قد يضر ذلك بتضخيمهم وذلك عن طريق التشجيع على توطينهم في دول أخرى.

ومن ثم، تم استبعاد الفلسطينيين من الحصول على حماية «المفوضية» وذلك استناداً إلى أنهم يحصلون على المساعدة من «الوكالة». يخشى النظر عن كون أن «الوكالة» لا تساعد إلا أولئك الذين يعيشون في المناطق الخمسة لمعاملتها. وظل الوضع هذا النحو حتى سبتمبر عام ٢٠٠٢. عندما أعادت المفوضية تفسير المادة (١-د) من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين لتأكيد أن اللاجئين الفلسطينيين هم لاجئون بطبيعة الأمر ويتعين على «المفوضية» حمايتهم إذا توفقت المساعدة والحماية المقدمة من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، شمل ذلك الفلسطينيين الذين لا يعيشون في الدول التي تمارس فيها «الوكالة»، عملياتها في إطار التفاوض الذي - يتولى «المفوضية» حمايتهم. ومع ذلك، من الناحية العملية، مازالت «المفوضية» لا تقدم الكفالة للفلسطينيين الذين لا يشملهم التفاوض الممنوح للوكالة.

الخلاصة

تعد مصر من أحد الدول الموقعة على بروتوكول الدار البيضاء عام ١٩٦٥ وقد صدقت على مواده التي وضعت خصيصاً لمنح الفلسطينيين حق الإقامة والعمل والسفر مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية الحفاظ على الجنسية الفلسطينية

كانت هناك أقلية من الفلسطينيين هم الأكثر حظاً؛ وهم الموظفون السابقون بمنظمة التحرير الفلسطينية والموظفون المدنيون السابقون في مصر. إذ حصل هؤلاء على دخل منتظم واستطاعوا أن يخلقوا أبنائهم بالمدارس الحكومية وتم إعازهم من تسديد مصروفات الحاممة.

وفضلاً عن ذلك، تأثر الفلسطينيون بما يلي:

■ محاطر الأرصاع الصحية الطارئة، على الرغم من أن الخدمات الصحية الأساسية تقدم بشكل مقبول للفلسطينيين، إلا أن معظمهم يخشى من عدم القدرة على دفع تكاليف العمليات الطبية غير الموقعة والمكلفة وتكاليف العلاج لفترات طويلة

■ قانون ١٩٧٦ الذي يفيد امتلاك الأجانب للعقارات والأراضي وقانون ١٩٨٨ الذي يقصر ملكية الأراضي الزراعية على المصريين فقط.

■ الشروط المقيدة للإقامة: يشترط لتجديد تصريح الإقامة دفع الرسوم وإثبات ما يبرر البقاء في مصر حتى وإن لم يتمكن الفلسطينيون من العودة إلى فلسطين. ويعرض للسجن أو الترحيل من لا يستطيع تقديم ما يثبت تسجيله في أحد المراحل التعليمية، أو تقديم تصريح عمل أو ما يفيد الزواج من مصري أو مزاولة نشاط تجاري مع مصري أو ما يفيد بان رصيده بالبنك يساوي ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

■ القيود المشددة على السفر: إذا قصى الفلسطيني أكثر من ستة أشهر خارج مصر، يجوز إلغاء إقامته ويجب على من يحتاجون للإقامة بالخارج لمدة عام التقدم بطلب تأشيرة عودة لمدة عام وتلقي هذه التأشيرة إذا لم يعد حاملها إلى مصر قبل انتهائها. وهناك الكثير من

الفلسطينيين المولودين في مصر يظلون في الدول العربية أغراب يعيشون بصفة غير قانونية وغير قادرين على العودة إلى مصر. وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، على سبيل المثال، قضى أحد الطلاب الذي كان يدرس في روسيا ١٤ شهراً ينتقل من مطار موسكو إلى مطار القاهرة قبل أن تتمكن «المفوضية» من الحصول له على اللجوء في السويد.

١. لعهد من المعلومات حول بروتوكول الدار البيضاء، وحقوق الإقامة للفلسطينيين في مصر والدول العربية انظر موقع
www.bod-lord/Protection/Documents/ArabStates
/C arablaa Protocol.htm
موقع
www.sham-lord/publications/menoc/menoc.htm

الاستفادة من تجربة تأهيل اللاجئين السيرلانكيين في الهند

بقلم: كيه. سي. ساهيا

■ إطلاق مبادرة لنقل المهارات الخاصة
بتصنيع شباك الصيد من اللاجئين كبار
السن إلى كل من اللاجئين الشباب
والصيادين المحليين.

■ تأسيس جمعيات تعاونية لتشغيل الشباب
وقد حصلت تلك الجمعيات على عقود عمل
للمساعدة في بناء دخل لسكة حديد كيركنا
على الساحل الغربي للهند.

■ إنشاء ثلاثة مراكز للتدريب على الحياكة
استطاع اللائون المدربون الوفاء
باحياجات سكان المعهم وبيع منتجاتهم في
الأسواق المحلية.

■ إقامة مركز تعليم لتقطيع الأحجار الكريمة
حيث تعلم حوالي مائة شاب لاجئ تقطيع
ومقل الأحجار شبه النفيسة، وأمكن لبعض
منهم إقامة أعمال خاصة بهم، ووجد آخرون
عملاً بالقطاع الخاص.

■ إقامة مشروعات مدرة للدخل للفتيات، مثل،
مناغة الحبال والمشقات من الناف شجر
حور الهند.

■ تمكين الأرامل المستصعدات وكبار السن من
زيادة دخلهم عن طريق تربية الدواجن.

■ زيادة الوعي البيئي عن طريق تحسين
المرافق الصحية بالمعيمات، وتشجيع رفع
كفاءة الطاقة واستخدام الغاز الحيوي

■ مساعدة ١٧٦ مجموعة سائبة تحصل على
قروض لإقامة مشاريع خاصة صغيرة الحجم
لتنسجيد الأغذية وبيعها (كل مجموعة تتألف
من ١٥ إلى ١٨ عضوة).

■ تقديم قروض إلى شباب اللاجئين لتمكينهم
من إقامة محلات نقالة ومخابز وتمكينهم من
تسويق الأسماك والخضروات وإنتاج ورش
لتصنيع الدراجات.

■ منح قروض لمساعدة البائعين والتجار

يعيش نحو ٦٥٠٠٠ لاجئ تاميلي من الفارين من الصراع في سيرلانكا في ١٢٢ مخيماً بولاية «تاميل نادو» الهندية، وبينما تبعت محادثات السلام الأمل في إعادتهم لموطنهم، فإن جهود «منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلا»، وهي مجموعة تمارس عملها بالاعتماد على الذات، تظهر كيف يمكن للاجئين تزويد أنفسهم بالمهارات اللازمة لإعادة بناء أوطانهم.

أنشطة المنظمة من الاتحاد الأوروبي، وجمعية
اليوسوية لخدمة اللاجئين، وبعض المنظمات
المسيحية، والمغتربين السيرلانكيين ومنهم
طلاب يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد التعليم من الأولويات الرئيسية للمنظمة
وعندما وطأت أقدام اللاجئين ولاية تاميل
نادو، كان معظمهم من الأميين، لكنهم حصلوا
الآن على قدر كبير من التعليم وأصبح الكثير
منهم مهنيين مؤهلين - ويتعلم المنظمة ورواتب
مأثرتي (٢٠٠) مدرسين لمرحلة رياض الأطفال
ونتيجة للدمع من السلطات التطعيمية بولاية
تاميل نادو - يذهب جميع أطفال اللاجئين
تقريباً إلى المدارس، ويدرس حالياً ٦٢١ طالباً
من مخيمات اللاجئين في الجامعات بالولاية.
وفي مقابل مساهمات المنظمة في نفقات
التعليم، فإن طلاب الجامعة ملزمون بتعليم
غيرهم من طلاب اللاجئين، ويقوم عدد كبير
من مساعدي الأطباء بخدمة رفقاءهم اللاجئين
في المخيمات، كما يعملون أيضاً في مراكز
الصحة الأولية التابعة للحكومة.

تتضمن المشاريع الأخرى للمنظمة ما يلي:

■ إنشاء مزرعتين لأغراض البحث الزراعي
والتي يتم من خلالها تدريب شباب اللاجئين،
كما أنهم تدرّج دخلاً من بيع الأرز لحكومة
الولاية وتربية الدواجن.

■ وضع برنامج دعم غذائي لتوفير غذاء
تكميلي من الحبوب المحلية للسيدات
العوامل والأمهات المرضعات لتقليل تكاليف
غذاء الأطفال الرضع.

يشكل الهندوس ثلثي هؤلاء اللاجئين
بينما يشكل المسيحيون الثلث

الباقى، ويتمي جميع الهندوس تقريباً إلى
المناطق المتضررة من الصراعات في الأقاليم
الشمالية والشرقية من سيرلانكا، وقبل مرادهم
إلى الهند في المشافي، كانت
معظم أسر اللاجئين تعمل بالزراعة أو صيد
الأسماك، وقد بعضهم إلى الهند بوابر
الصيد الخاصة به. ويتميز اللائون التاميلون
بأنهم من الشباب وكثير منهم قضى معظم
حياته في المنفى، وبالإضافة إلى هؤلاء الذين
يعيشون في مخيمات حكومية، فإن حوالي
أربعين ألف لاجئ يعيشون خارج تلك
المخيمات، وبينما تضم بعض مستوطنات
اللاجئين في «تاميل نادو» أقل من عشرة أفراد،
تكتظ مستوطنات أخرى بألاف اللاجئين.

وعلى الرغم من أن الهند لم توقع على اتفاقية
اللاجئين لسنة ١٩٥١، فإنها وفرت المأوى
للاجئين من عدة دول. ويعد السيرلانكيون ثاني
أكبر تجمع للاجئين في الهند. وقد سهّل نشأت
اللاجئين حول ولاية «تاميل نادو» وانتم
المشتركة من اندماجهم في المجتمعات
المحلية، وتزوج بعضهم من داخل المجتمع
المحلي وأقاموا روابط محلية. وتنتقل اللائون
حالة من المساعدات التي تقدمها الحكومة
المركزية وحكومة ولاية «تاميل نادو» تستعمل
على منحة نقدية شهرية، وحصص من الأرز،
علاوة على توفير المياه والكهرباء لهم بالمجان

وهي عام ١٩٨٤، أنشأ اللائون منظمة إعادة
تأهيل لاجئي إيلا، التي يتبع مقرها الرئيسي
في مدينة «شنيان» عاصمة ولاية «تاميل نادو»،
الهندية ولها أربعة مكاتب إقليمية. ويتم تمويل

مريحة لهم ولكن أيضا لمساعدتهم للتغلب على الآثار النفسية الناتجة عن العيش لسنوات طويلة في المخيمات وسنوات التكيف حول احتمالات الرجوع إلى سريلانكا. وقد أمكن تجنب أعراض الاعتماد على الغير والتي غالبا ما تصاحب العيش لفترات طويلة في المخيمات

السيد/ كيه. سي. ساها هو من كبار المسؤولين في الحكومة الهندية، ويعمل بشكل مستقل في القضايا المتعلقة بالهجرة القسرية في جنوب آسيا، والآراء الواردة في هذا المقال تعبر فقط عن آراء الكاتب الشخصية، ولا ينبغي اعتبارها تعبيراً عن وجهة نظر الحكومة الهندية. البريد الإلكتروني: kc.saha@inc.in

موقع منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلام، على الإنترنت
www.ohf.org

■ إدماج برامج الصحة، والتغذية، والبرامج المدرة للدخل، وبرامج القروض صغيرة الحجم، وبرامج التدريب على تحسين المهارات.

■ استحداث وسائل مبتكرة لتعبئة الموارد من المغتربين في دول التوطن أو دول المنشأ.

■ توفير تدريب عملي ومساعدة فنية لإيجاد سبل مستدامة لكسب الرزق.

■ دعم المصادقات مع الجهات المانحة وجذب مصادر جديدة للتحويل

■ إنشاء جهاز للعاملين الماهرين قادر على تقديم إعانات مادية طويلة الأمد وتقديم المساعدة في عمليات إعادة البناء في المناطق التي شهدت صراعات.

وتساعد برامج التمكن التي تنفذها المنظمة للاجئين ليس فقط لإيجاد فرص عمل

والتأشيد المدربين لشراء الأدوات اللازمة لهم. ومن الجدير بالذكر أن حوالي ٢٠٠٠ لاجئ يعملون حالياً في صناعة البناء.

الدروس المستفادة

قدمت المنظمة نموذجاً للمساعدات والخدمات التي توفرها منظمات اللاجئين التي تقوم بمشاريع ذاتية في أماكن أخرى، وأثبتت أن المنظمات التي يتولى أمرها اللاجئون بأنفسهم يمكنها تحقيق الأتي

■ إعداد برامج تركز على معرفة دقيقة باحتياجات اللاجئين.

■ الاستخدام الأمثل للموارد لصالح أكبر عدد ممكن من اللاجئين.

■ ضمان عدم تجاهل احتياجات الأفراد المستضعفين في المجتمع.

فرص المعيشة للاجئين السودانيين

بقلم: ليبين نيلسون مورو

السيرة الذاتية، أساليب إجراء المقابلات الشخصية، الحكم الجيد، المهارات اللغوية، وتمكين المرأة. وقد عاد بالفعل عدد من اللاجئين السودانيين من القاهرة إلى جنوب السودان. ووجد أغلبهم عملاً بشكل أساسي في المنظمات الممثلة بالشؤون الإنسانية ولكن البعض مازال يعمل بالإدارة المدنية التابعة لجيش تحرير شعب السودان التي تنشر إلى حد كبير إلى المواطنين الماهرين. وعندما يتم التوقيع على معاهدات السلام بشكل نهائي سوف يتمكن المئات من الإسهام في إعادة بناء وطنهم وتحقيق سلام دائم.

يعمل ليبين نيلسون مورو لدى مكتب الدراسات الأفريقية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ويترأس حالياً في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. بريده الإلكتروني: leben.moro@sucegypt.edu

وفي عام ١٩٩٥، أنشأت منظمة «ويندل تراست انترناشيونال» Windle Trust International جمعية أهلية باسم Skills for Southern Sudan «مهارات جنوب السودان». لمساعدة اللاجئين السودانيين المتعلمين المقيمين في بريطانيا وشرق أفريقيا على تنمية المهارات اللازمة لسوق العمل ومساعدتهم على إيجاد عمل لهم. وفي عام ١٩٩٧، أسست جمعية «مهارات» مفراً لها هي كينيا لتسهيل عودة المتخصصين السودانيين إلى أفريقيا وتنظيم ورش عمل للبحث عن عمل والمساعدة على توظيفهم. وفي فبراير عام ١٩٩٩، افتتحت الجمعية مكتباً لها في القاهرة لتوفير المعلومات والدعم للسودانيين اللاجئين الذين يرغبون في تلقي التدريب والحصول على فرص عمل في شرق أفريقيا وجنوب السودان. إلا أن مكتب القاهرة مغلق حالياً.

وهضماً عن ذلك، نظمت الجمعية دورات تدريبية (في القاهرة وجنوب السودان وبيرودي) عن موضوعات مثل كتابة التقارير، إعداد

من أكثر اللاجئين تصوراً في مصر، الطلاب السودانيين السابقين الذين ظلوا في مصر عندما تمت الإطاحة بالحكومة الديمقراطية المنتخبة في السودان عام ١٩٨٩. وقد تمكن عدد ضئيل منهم من الاستمرار في الغرب، ولكن ظل أغلبهم في مصر كلاجئين، إلا أن القهود القانونية منفتح من العمل بشكل رسمي.

ويعمل الكثير منهم بشكل غير قانوني في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم. واليهض مهم يمتك في المنزل دون عمل اعتماداً على روجاتهم، ونتيجة لذلك تحملت المرأة العبء الأكبر من المسؤولية لإعالة أسرته. وذلك غالباً لأن الرجل لا يرغب في العمل بالوظائف المتاحة الأقل مكانة والأقل مرتباً. ويتلقى بعض الطلاب السابقين تحويلات مالية من الأقارب والأصدقاء في الغرب، وهو ما يحد من دور رئيسياً لاستمرارية البقاء بالمسيرة للكثير من اللاجئين في مصر.

ركن الخطباء



لماذا انسحبت منظمة أطباء بلا حدود من أفغانستان؟

بقلم: أنوك دولا فور تري

محدرة الناس من أن الإعاقات المستقبلية ستتعبد على تقديم معلومات عن طالبين والقادة. ويمارس الجنود الأمريكيون وجنود الناتو مهام غير عسكرية وهم يرتدون ملابس مدنية. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية يعتمد اعتماداً كاملاً تقريباً على التمويل الأمريكي. فلا عجب إذن أن يخطط الأمر على المواطنين الأفغان العاديين

وقد لا يكون في وسعنا فعل الكثير لإزالة هذا الخطط. فهم اثنا مديون لهابين وفاسيل. وبمسألة وإجمل. وبهم بالضبط على الحكومة الأفغانية لمحاكمات قاتليهم وأداة المناخ الحالي الذي يساعد على الإفلات من العقاب. ويتعين علينا أيضاً أن نضبط على حركة طالبان لكي تسحب الاهتمام الذي وجهته إلى منظمة أطباء بلا حدود بأنها تقدم المصالح الأمريكية ولكن تسحب أيضاً تهديداتها الموحية ضد من يعملون باستقلالية وحيدة لمساعدة الأطفال الضعفاء. وعلى صعيد المستويات السياسية العليا. علينا أن نضبط على قوات التحالف ومنظمة الأمم المتحدة ومنعجج المنظمات غير الحكومية حتى يوقفوا كل التصرفات التي تساهم في إحداث خلط بين الهويات والتفاني من احترام العمل الإنساني المستقل.

ويتعين علينا أن نطالب مخلصين للمثل الأعلى الذي تشاركنا فيه جميعاً مع هابين. لأننا نذكر الخطوات الأولى التي جعلها أطباء ومرضعات منظمة أطباء بلا حدود في أفغانستان عام ١٩٨٠. على قوالب الببال عبر السمات الضيقة وحقق الجبال، متعبدون الجبال والرياح، لكي يتسكنوا من الوصول إلى أناس معزولين عن المساعدات. لقد وصلنا عملاق دور انتفاع طوال ٢٤ عاماً رغم حروب المجاهدين. وحكم طالبان. وعملية التحرية الدائمة. ونأمل أن تتمكن منظمة أطباء بلا حدود في يوم من الأيام من العودة إلى جانب الشعب الأفغاني

أنوك دولا فور تري هي منسقة المشاريع بمنطقة أطباء بلا حدود الدولية
www.msf.org ويمكن الاتصال بالكاتبه عن طريق البريد الإلكتروني التالي:
anouk.delafortrie@msf.org

احتسى هذا الإجراء في أفغانستان حالياً مع كل عمليات القتل والافتقار إلى المتابعة الحكومية. والتهديدات الصريحة الموجهة من حركة طالبان ضد منظمة أطباء بلا حدود.

وليس من الأمانة أن نقول إن السبب في عمليات القتل هو ما تقوم به قوات التحالف من أعمال وكذلك الحط الذي زرعه الولايات المتحدة عندما أطلقت على المنظمات غير الحكومية أسماء مثل «الفرق المدنية المعاونة للجيش» و«أعضاء فريق مكافحة الإرهاب». إن مسؤولية مقتل هابيل وزملائها تقع دون شك على عاتق أولئك الذين أعطوا الأوامر بالقتل وقاموا بالتنفيذ ومع ذلك، هم نحن خلال تبيين المفهوم القائم على أن المساعدات الإنسانية هي جزء من استراتيجيتهم الأكبر. قام

السياسيون الغربيون بنشر الفكرة المستندة إلى أن الهبات الإنسانية لم تعد مستقلة أو حادية

ومن المعروف أن القاعدة المحليين، والجماعات المتطرفة وقوات التحالف تستفيد جميعها من إساءة استغلال جهود تقديم المساعدات الإنسانية وليست هذه ظاهرة جديدة. إنما الجديد هو حجم هذا التلاعب. ولعل هذا الوضع قد تفاقم مع وصول عشرات المنظمات غير الحكومية الجديدة التي لا تلتزم بالصورة باستقلاليته عن مموليها أو بالحيدة تجاه الأطراف المتحاربة. ونتيجة لهذا التمو القوضي والسرير، إلى جانب تضاعف عدد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. أصبح الكثير من المتطرحين غير قادرين على التفرقة بين المجموعات المسلحة والأطراف الفاعلة الإنسانية.

ففي أفغانستان يوجد قدر محدود جداً من التهم والمساعدة للناطق الواسع من الوكالات العاملة فيها. إذ أطلق المواطنون الأفغان المدينون لقب «طالبان» تويوتا على الأحاب الذين يتقاضون رواتب عالية ويمرون أمامهم من البرق في سيارات من طراز تويوتا لا كروزر التي يبلغ ثمنها ٧٥ ألف دولار وتوزع قوات التحالف في جنوب أفغانستان مشورتا تعمل صورة شالية تعمل كبساً من التمح

«هليلين» من منظمة أطباء بلا حدود - هولندا. عبارة مكتوبة على بطاقة يخط أبدي محروبة مدحية كبيرة ومتروكة على لوح أبوص فارغ يكتبه فارغ في كابول. هذه البطاقة خاصة بهليلين دو بير التي قُلت مع أربعة من زملائها في ٢ يونيو / حزيران ٢٠٠٤ على بعد بضعة مئات من الكيلومترات من المكتب الذي كانت تمر به في طريقها من وإلى مشروعيها في مقاطعة بادجيس.

بعد بضعة أسابيع من مقتله، حاطب والدا هابيل الجمعية العامة لمنظمة أطباء بلا حدود متعبدون بقدر من الكرامة والشجاعة والحكمة بكاد يهتق ما هو متوفر لدى البشر خاصة بالنسبة للزوجين فتدا ابتهمنا ذات التسمية والمعتدين ربما من أجل مثل أعنى. إنه مثل أعلى يبدو وكأنه في غير زمانه الصحيح في عالم اليوم اصطفقت. حيث يشكر العسكريون في هيئة عاملي

في الأنشطة الإنسانية بينما يتقرب العاملون في الأنشطة الإنسانية إلى من لديهم برنامج سياسي أو عسكري في مقابل حصولهم على تمويل مستمر.

ويؤمن كينس جلاك. مدير المشروع الذي كانت تعمل به هابيل. بشدة بأن منظمة أطباء بلا حدود لا ترغب في أن تتحول إلى وكالة مسلحة لتقديم الخدمات الطبية. إنما تؤمن بالعمل الإنساني الأعلى القائم على أن الذهاب إلى مناطق الصراع دون سلاح في محاولة لإقناع الأرواح والتضيق من الألام هو إعادة تأكيد لكرامة الإنسان. لقد قتل ثمانية متطوعين وغيرهم الكثير من طاقم العمل المحلي منذ إنشاء منظمة أطباء بلا حدود في عام ١٩٧١. يقول جلاك: «إن ذلك هو أخطأ ما يتعين علينا تحمله. إذ لا يمكن تقديم المساعدات الإنسانية بطريقة مأمونة لشماً. فيذهب متطوعينا إلى الصومال، أو الكونغو، أو أفغانستان» هابيل يتناول بذلك المخاطر كجزء من عملهم مع الأشخاص الذين يواجهون مخاطر أكبر بكثير. إن ما ينبغي علينا أن نطالب به هو توضيح إطار من الاحترام لسلامة متطوعيها وطاقم عملها. وقد

دارفور: لا يوجد لها حل سريع

بقلم: أليكس دو فال

التاحية البطارية. ليس من الصعب جداً تسمية التصابيا الإقليمية هي دارفور. ذلك أنه لا يوجد لدى المتمردون أي رغبة في طرد السكان العرب السود الأصليين من دارفور، كما أنهم لا يسعون للحصول على حق تقرير المصير أو الانصاف. وإنما تتحضر مطالبهم على الانصاف في التنمية، وحقو الأراضين، والمدارس والمستشفيات والديمقراطية المحلية. وكل هذه المطالب معقولة جداً. ومن الممكن أيضاً التفاوض لإيجاد صيغة لتطبيق مبدأ الحكم الذاتي في هذا الإقليم

ويمكن تسريع عملية حل مشكلة دارفور من خلال تطبيق اتفاق بيناها، أي الاتفاق المعوري الذي تم بوساطة دولية ووضع صيغة لتقسيم السلطة والأرض بين حكومتهم والقروم والحركة الشعبية لتحرير السودان. ومع ذلك، ينبغي أن تتم إعادة النظر في العديد من الصيغ التي طرحها اتفاق بيناها، الذي صيغ على أساس اقتسام بسيط للسلطة والثروات بين الشمال والجنوب. فقد تم بموجب هذا الاتفاق تقسيم المناصب الحكومية البارزة بين حزب المؤتمر الحاكم والجنوبيين. فمن منهم سيستحق جانباً لميعلي دارفور نصيبها المناسب من التمثيل؟

ومن المفترض أن تكون هناك مزايا لإحصار الرعي الجنوبي جون جارانج إلى القروم في منصب نائب رئيس الجمهورية. إذ يصير جارانج إلى أن يمثل تحالفاً يضم كل المواطنين السودانيين من العرب، بمن فيهم أهالي دارفور، لذا سيكون من المستحيل سياسياً أن يؤيد الحرب في دارفور.

لقد بحث الاتحاد الإفريقي إلى دارفور سترين مراقباً حتى الآن لمراقبة وقف إطلاق النار. كما أن هناك ٣٠٠ جندي إفريقي متجهين وقت كتابة هذا المقال إلى دارفور لضمان سلامة نقل مراقبي وقف إطلاق النار. ويقاوض الاتحاد الإفريقي الآن كي يصل عدد القوات المكلفة بحماية المدنيين المروعين في دارفور إلى ٢٠٠٠ جندي. كما يمكن زيادة أعداد هذه القوات القادمة من بنجيريا، ورواندا، وتنزانيا بجنود غير أفارقة يعملون تحت نفس القيادة. وإذا احترمت هذه القوات العقيلة المحلية وسارت العملية السياسية قدماً، فإن ذلك من شأنه أن يقلل من المحاطر إلى أدنى الحدود. ولكن عملية إعادة تشكيل إقليم دارفور ستكون طويلة ومعقدة ومكلفة.

طريق مقاولين مدنيين. كما يمكن توزيعها بشكل أكثر فاعلية على طريق وكالات الإغاثة.

لكر أكثر مساعده يمكن تصديدها لدارفور هي السلام. من الناحية النظرية، هناك وقف لإطلاق النار؛ ولكن من الناحية العملية تتجاهل الحكومة (وميليشيا) الحانجاويد وقف إطلاق النار هذا ويستجيب المتمردون بالمثل. وتتصو الحكومة السودانية تشكيلها للجناجاويد وتسليحهم وتوجيههم. بيد أن الحكومة قد فعلت كل ذلك بالفعل، ولكن «الوحن» الذي ساعدت القروم في خلقه قد لا يمثل دائماً لأوامرها: ذلك أن هناك شعوراً عميقاً بعدم الثقة تجاه العاصمة بين الداروريين. كما أن قادة الحانجاويد يعلمون أنه لا يمكن أن تسرع أسلحتهم بالقوة. وقد تكون أفضل وسيلة. وربما الوسيلة الوحيدة، لتزاع الأسلحة هي تلك التي استلزمها البريطانيون قبل حوالي خمسة وسبعين عاماً. وتتمثل هذه الوسيلة في إنشاء إدارة محلية فاعلة، وتنظيم ملكية الأسلحة، والعزل التدريجي للجاريجين عن القانون وقطاع الطرق الذين يرفضون الامتثال للأوامر. لقد استغرق ذلك من البريطانيين عقداً من الزمن في ذلك الحين وأن يستغرق أقل من ذلك اليوم. ولا يرجع ذلك إلى ازدياد كمية الأسلحة الآن فحسب وإنما يرجع إلى ازدياد حدة الاضطراب السياسي.

وهناك مسألة أخرى هي حقوق الإنسان إذ ينبغي أن يتم التحقيق في ادعاءات حدوث إبادة جماعية وتحميد المسئول عنها. ومن الأفضل أن تتولى هذه المسألة لجنة دولية. أو ربما محقق خاص من المحكمة الجنائية الدولية

ويمكن التوصل إلى حل سياسي أثناء معالجة هذه القضايا العاجلة. وفي الوقت الحالي، توجد هجوة واسعة بين الأطراف المتنازعة، لأن اللغة السائدة بينهم هي لغة تبادل الاتهامات. ومن

يعاني سكان إقليم دارفور السوداني متروك الأعراف من الفقر المدقع.

والجوع. والأمراض المعدية. وبالإضافة إلى ١،٢ مليون نازح يعيشون وموتون في مخيمات على حاصي حدود دارفور مع تشاد، هناك مئات الأللاف يهرع ينامرون من أبل البقاء في بيوتهم بالمناطق الشاسعة التي تسيطر عليها حركات التمرد التي تعاروب حكومة القروم.

كانت هناك تنبؤات قوية بحدوث محاعة جماعية بعد الخلفاء الذي أصاب السودان عام ١٩٨٤، فقد حدثت هيئات الإغاثة من وفاة ما يربو من مليون شخص إذا لم يتم إرسال مساعدات غذائية. وبالفعل لم تصل المساعدات الغذائية ومات كثيرون - حوالي ١٠٠،٠٠٠ - ولكن مجتمعة دارفور لم ينهر بسبب مهازات أهراة الهائلة على البقاء على قيد الحياة. فقد كأل لديهم احتمالات غذائية. وكانوا يسافرون لمسافات بعيدة جداً بحثاً عن الطعام أو العمل أو المساعدات الجيرية. وفوق كل ذلك كانوا يجمعون الغذاء البري من الشجيرات. أما الآن، فقد سرقت الاحتياطات الغذائية والماشية. فما هائلة القدرة على جمع الأعشاب البرية والحبوب وأوراق الشجر الصالحة للأكل إذا كان ترك المحيم يعني المخاطرة بالتمرد للاغتصاب، أو التشويه، أو الموت؟ لذا يجب أن تؤخذ التنبؤات بوقاية ما يربو من ٣٠٠،٠٠٠ شخص نتيجة المجاعة على محمل الجد.

وهناك مساع حثيثة لإيصال المساعدات إلى دارفور. غير أن المساعدات الشاسعة التي يجب قطعها للوصول إلى دارفور تفتي أن المساعدات الغذائية ستكون مكلفة وغير كافية على الأرجح. فمن المفري أن يتم إرسال الجيش البريطاني لإيصال الغذاء إلى دارفور. ولكن ذلك سيكون مجرد عمل رمزي؛ لأن من الممكن إرسال المساعدات بواسطة الطائرات متكلفة أقل عن

كوبوم دارفور
دارفور
٢٠٤



اليكس دو فال هو مدير جاستس أفريكا
Justice Africa www.justiceafrica.org
ومؤلف كتاب المجاعة القاتلة: دارفور،
Famine that Kills: ١٩٨٤-١٩٨٥
Darfur, Sudan 1984-1985 ويمكن
الاتصال بالكاتب عن طريق البريد
الإلكتروني التالي:
alex_de_waal@compuserve.com

ركن الخطباء



الاتفاقية المكملة: هل تكفل حماية أفضل للاجئين؟

بقلم: مانيشا توماس وإد شينكيرج فان ميروبو

الحكومية التي تعمل عن كثب مع اللاجئين يعكس رغبة أكبر في أن تلبي هذه الاتفاقيات احتياجات الدول بدلاً من أن تضمن احترام حقوق اللاجئين.

ومن الناحية الإيجابية، قد تُسكّر الاتفاقية المكملة أساس الاتفاقيات الخاصة التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين التي ظلما عانوا منها، وربما كانت خطوة إعادة التوطين أفضل الخطة لأنها قادرة على التركيز على عدد معين من القضايا والعمل مع عدد من الحكومات للانفاق على برنامج إعادة توطين محدد بفترة زمنية، وهي نفس الوقت، قد تجد الخطة الثالثة أيضاً حلولاً دائمة لنفس القضايا عن طريق تشجيع إعادة الاندماج محلياً من خلال تقديم المساعدات التنموية.

وثير كل الأنشطة المتصلة بالاتفاقية المكملة التساؤل التالي: هل حل هذه المعايير التي يسعى الجميع من أجل تحقيقها هي مفاهيم جديدة بالفعل، أم أنها مجرد مفاهيم قديمة تم تعديلها لتتلاءم استسكان الدول؟ ستستمد الإجابة عن هذا السؤال على ما إذا كانت ظروف حماية اللاجئين قد تحسنت أم لا.

مانيشا توماس هي مسئولة الشؤون الإنسانية وإد شينكيرج فان ميروبو هو منسق المجلس الدولي للوكالات المتطوعة؛ www.icva.ch ويمكن الاتصال بالكتابة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: manisha@icva.ch

وتجري الآن مفاوضات من خلال مجموعة أساسية من أجل وضع إطار متعدد الأطراف لاتفاقيات تصاهم حول الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين (مع ملاحظة أن اسم الوثيقة قد يتغير). وقد دعيت المنظمات غير الحكومية لأبداء ملاحظاتها على المسودات المتنوعة للوثيقة، ولكن هذه المنظمات لم تتمكن من المشاركة في اجتماعات المجموعة الأساسية.

٢. تراسست سويسرا بمشاركة جنوب افريقيا العمل في الخطة الثانية. - الحركات الثنائية غير المنظمة للاجئين وطالبي اللجوء، وهي هذه الخطوة يعق لاية دولة أن تضمن إلى المجموعة الأساسية - على عكس خطة إعادة التوطين - كما تتضمن المجموعة الأساسية أيضاً منظمات غير حكومية، وسيجري المنتدى السويسري لدراسات الهجرة والسكان دراسة حالة حول عدد من الحالات الصومالية. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة التأكيد من أن هذه الدراسة لن تشكل الأساس الأوجد لاية اتفاقيات. كما أن هناك معاوف من أن يتم وضع تعريف ضيق لمفهوم الحماية الفعالة، الذي تم إدخاله فجأة في المناقشات المتصلة بهذه الخطة. ليتلاءم مع مصالح الدول وليس مع مصالح اللاجئين وطالبي اللجوء.

٣. وبالنسبة لخطة، المساعدات التنموية المحددة الهدف والساعة إلى تحقيق حلول دائمة، التي تؤيدها الدايما واليابان، فقد بدأ تنفيذها منذ فترة قصيرة جداً. وقد تم تقديم تقرير ميداني يضم القضايا محل النقاش إلى الاجتماع الأخير للمنتدى في مارس/ آذار ٢٠٠٤.

يعد مصبي عام ويصف على بداية تطبيق الاتفاقية المكملة. تتقدم مكونات هذه الاتفاقية الثلاثة بغطى متفاوتة. ومع ذلك لم يتم تنفيذ أي من -الترتيبات الخاصة- التي وعدت بها الاتفاقية. هل ستظهر حماية أفضل للاجئين عندما يتم تنفيذ هذه الترتيبات أم أن هذا سيخدم مصالح الدول فقط؟

قد رود لوبر، موص الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يعرض فكرة الاتفاقية المكملة في اجتماع مجلس العدالة والشؤون الداخلية التابع للاتحاد الأوروبي في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢. لقد روج لهذه الفكرة قائلاً إنها «تصنف إلى النظام قدرة أكبر على التوقع، وستجعله يتكيف بشكل أفضل مع وقائع العصر الحالي بما يتناسب مع مصالح كل من الدول وأولئك الذين يبحثون للحماية الدولية». وأضاف قائلاً إن كلمة «مكملة» تشير إلى «عدد من الاتفاقيات الخاصة التي تهدف إلى مواكبة تحديات العصر والمستقبل في جو من التعاون الدولي».

ويبدو أن الهدف الأساسي غير المعلن من الاتفاقية المكملة، موجه نحو تدعيم سياسات الدول الصناعية العقيدة للجوء أكثر منه نحو تحسين حماية اللاجئين. وعن طريق دفع الحكومات الغربية إلى تقديم مزيد من المساعدات التنموية إلى الدول البامية لتلبية احتياجات اللاجئين، ستعد الدول البامية وسيلة للاندماج للاتفاقيات المتصلة «بالاتفاقية المكملة».

الخطط الثلاث المكونة للاتفاقية المكملة:

وتمارس كثير من الحكومات ضغوطاً كي يتم التفاوض بشأن «الاتفاقيات الخاصة» بين الحكومات فقط. ويبدو أن هذا التحرك من جانب الحكومات لتقييد دور المنظمات غير

١. تقود كندا تميزد العلة الأولى، «الاستضافة الاستراتيجي لإعادة التوطين»، وهي أول خطة يتم تنفيذها فعلياً.

١. تصحيح لورود فورير، موص الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في اجتماع غير رسمي للمجلس الأوروبي بعدالة والشؤون الداخلية كويبيك ١٢ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٢ (مطام) على موقع المجموعة لتاليا لشؤون اللاجئين (www.unhcr.org) بالإضافة إلى شارلي مملكة بالمتنري www.migration-population.ch انظر العدد التالي

حماية ودعم السودانيين العائدين من تلقاء أنفسهم

بقلم: جون روغه

وشافة سيراً على الأقدام، وتوجد وسائل نقل تجارية من الخرطوم ومدن شمالية أخرى، حيث يوجد معظم المرحّلين داخلياً، إلى نقاط العبور الأساسية المؤدية إلى مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان. وجدير بالذكر أن كل التنازحين داخلياً تقريباً الذين عادوا إلى

هناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي حركات العودة الجماعية بشكل أسرع من اللازم إلى تعريض عمليات السلام المحلية الهشة لقدر كبير من عدم الاستقرار

الجنوب حتى الآن وصلوا إلى نقاط العبور هذه باستخدام وسائل النقل التجاري المزدحم، ومع ذلك، كثيراً ما وجد هؤلاء المرحّلون أنفسهم عاجزين عن إكمال الرحلة بسبب تكلفة وسائل النقل من نقاط العبور إلى الجنوب أو عدم توفرها، أو بسبب عدم كفاية الطعام والموارد المالية لمواجهة رحلاتهم سيراً على الأقدام. وتقع السبل بعد كبير من المندميين في مدينة كوستي، على بعد ٢٠٠ كم جنوب الخرطوم، بطراً لتعمل كلهم من المراكب البهريّة اللازمة لنقلهم إلى أعالي النيل الأبيض.

وبما أن المرحلة الجنوبية بالنسبة لمعظم رحلات العودة إلى الوطن تمت سيراً على الأقدام، فإن الاستراتيجيّة المتبعة تتمثل في ضمان توفير المساعدات المادية الأساسية والأمنية على طول العودة الرئيسيّة. وسوف يتم إبلاغ المندميين بتوافر هذه الخدمات عند نقطة الانطلاق، وسيتم إبلاغ المندميين بدخولهم منها إلى المندميين، ومع ذلك، فإن الخدمات الأساسية وعرض كسب العيش في مناطق العودة المحتملة قليلة جداً أو غير موجودة في كثير من الأحيان وهناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي حركات العودة الجماعية بشكل أسرع من اللازم إلى تعريض عمليات السلام المحلية لقدر كبير من عدم الاستقرار. وأساساً المحادثات هي أن تؤدي العودة الجماعية السريعة بمساعدة إلى نقل المجموعات من الشمال إلى الجنوب، ويصعب أن توازن المساعدات المقدمة إلى المندميين من تلقاء أنفسهم بين الحاجة إلى توفير مساعدات لإنقاذ الأرواح وبين الخطر المتمثل في خلق عامل جذب للناس للعودة إلى مناطق غير قادرة على استيعابهم بشكل دائم.

إعادة السلام في مناطق العودة

بعد أكثر من عشرين من الحرب، قصياً تماماً على

في الوقت الذي تتقدم فيه عملية السلام في السودان ببطء، تشكل العودة التلقائية للتنازحين بسبب الحرب الأهلية التي دامت ٢١ سنة: وتسريح المقاتلين، ونزع أسلحتهم، وإعادة دمجهم في المجتمع تحديات غير مسبقة فيما يتعلق بإعادة الدمج.

تمود الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية المقترحة.

ولا يزال هناك جدل كبير بين طواقم الاسم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حول حركات العودة سواء تلك التي تقدم لها مساعدات أو تلك التي تتم تلقائياً دون مساعدات، وهناك قلق كبير إزاء قلة الإمكانيات في الجنوب، وعدم كفاية هذه الإمكانيات لاستيعاب أعداد كبيرة من المندميين. وهناك مخاوف من أن تسبب العودة الجماعية في إثارة نزاع محلي حول استخدام الموارد الطبيعية والخدمات المحدودة فعلياً. وقد رفض بعض الحواث من قبل في رومييك ولاية غرب الاستوائية.

ويركز الجميع أن الكثير من المندميين متلهفين جداً للعودة وأن حركات العودة غير المصحوبة بالمساعدة غير هذه المسافات الطويلة للغاية سوف تخلف ثلثين صدمات مفارقة يمكن أن تؤدي إلى بعض الصغار في الأرواح. وهي إطار الحجة المشتركة للمرحلة التالية لاتفاق السلام. وضمت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في تصورها أن حركات العودة ستكون تلقائية في البداية. ويتصور كلا الطرفين، لا سيما الحركة الشعبية لتحرير السودان، أنه سوسيع برنامج على المدى المتوسط لحركات العودة التي تقدم لها مساعدات بمجرد أن تتحسن الظروف في مناطق العودة. ونتيجة لذلك، نشد كلا الطرفين المجتمع الدولي لتقديم مساعدات لتتأهل أعيان المعيشة على طول الطرق الرئيسية للعودة والمساعدة في توفير الاحتياجات المأجلة لإعادة الدمج في المناطق الرئيسية للعودة. ولم يتوصل كلا الطرفين بعد إلى اتفاق نهائي حول استراتيجية متوسطة الأجل للعودة وإعادة الدمج الشاملة، واستعادة الحياة الطبيعية، التي تتضمن أيضاً إعالة التنازحين الذين لا يرغبون في العودة، وسيستمر تحقيق كل ذلك مساعدة المجتمع الدولي.

رحلة العودة

تستلزم حركات العودة التلقائية إلى الجنوب، وفي مناطق الجنوب، دعماً نتيجة المسافات الهائلة، وقلة الطرق المصالحة لكل النصول، وعدم وجود وسائل النقل التجاري، والحاجة إلى القيام برحلات طويلة

في مايو ٢٠٠١ عقب محادثات مطولة في مدينة نيمشا الكهية بواسطة من الهيئة الحكومية للتعمية (إيجاد). وقت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان برزت كلاً من المتوقع أن يؤدي إلى توقيع اتفاق سلام شامل في وقت لاحق من هذا العام. ومنذ بداية عام ٢٠٠١ عاد إلى الجنوب ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ مارج داخلي كانوا مقيمين في الشمال وعلى الرغم من تباطؤ تدفق المندميين داخلياً بسبب بداية موسم الأمطار في يونيو/حزيران. من المتوقع أن يشترع هذا التدفق ثانية في أكتوبر/تشرين الأول عند انتهاء الأمطار لا سيما بعد توقيع اتفاق السلام.

ولم يتضح بعد كم من التنازحين داخلياً في السودان الذين يرضعونهم ٢٠٠٠ مليون شخص أكثر عدد للتنازحين داخلياً في العالم) إضافة إلى أكثر من نصف مليون لاجئ. سوف يعودون وما هي الفترة الزمنية اللازمة لذلك. وفقاً للأرقام التقديرية المتفق عليها من كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، من المتوقع أن تصل حركات العودة خلال فترة تتراوح من ستة إلى تسعة أشهر عقب إبرام اتفاق السلام الشامل إلى ١٠٠٠٠٠٠ مارج داخلي بالإضافة إلى ٥٠٠٠٠ لاجئ. ويتوقع أن يضاهي هذا العدد ١٥٠٠٠٠٠ مائل من المندميين تسريحهم وحديث بالذكر أن الذين عادوا، وعامية الذين من المرجح أن يعودوا خلال الأشهر التالية لاتفاق السلام سوف يعودون من تلقاء أنفسهم ويشكل مستقل وليس كجزء من أية حركة منظمة واسعة النطاق للعودة. وسوف تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بنقل اللاجئين المندميين إلى أماكن متفرقة في الجنوب ليواصلوا رحلتهم بشكل مستقل إلى وجهاتهم النهائيّة.

وأحد العوامل المؤثرة في رعية الحركة الشعبية لتحرير السودان في تشجيع التنازحين والمندميين داخلياً على العودة هو التزام الوارد في بروتوكولات السلام الذي ينص على إجراء انتخابات في غضون ثلاث سنوات من توقيع اتفاق السلام. ويجب أن يسبق الانتخابات إجراء إحصاء سكاني من المفترض أن يحل المسألة التي طالما كانت موضع نقاش إلا وهي سكان الجنوب الذين يقدر عددهم حالياً من ٧ إلى ١٠ ملايين نسمة. لا شك في أن أعداداً من المندميين داخلياً واللاجئين المندميين سيورد بقرّة من

بوسائل جديدة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة الحركة الشعبية لتحرير السودان الرامية إلى تحويل أكبر عدد من المائلين إلى مناطقهم الأصلية قد تتعارض مع رغبة الكثيرين منهم ممن يؤثرون العودة إلى المناطق الحضرية. وعلى السلطات السودانية والمجتمع الدولي أن يحميا حق كل التاجزين في العودة بأمان وكرامة بناء على اختيار حر مدعم بالمعلومات عى وجهتهم النهائية. ومن الضروري جداً أن توضع ترتيبات لمراقبة سلامة المائلين وكرامتهم على الطرق البرية خاصة وصعاب قدرتهم على الوصول إلى وجهاتهم المحتارة دون عرق. وتقع على عاتق السلطات الوطنية، والإقليمية والمحلية المسؤولية الأساسية لضمان حماية المائلين من كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المدنية.

جون روغان هو كبير مستشاري مدير قطاع التنسيق بين الهيئات في مجال النزوح الداخلي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - OCHA)، جنيف، www.reliefweb.in/idp ويمكن الاتصال بالكتاب عن طريق البريد الإلكتروني التالي: idsunit@un.org الآراء الواردة في هذه المقالة آراء شخصية لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

١. مقدمة التغطية تضم جولي، وإيراثي، والهيوي، وكوبا، والصومال والصومال وأوغندا انظر www.idpadd.org ٢. تم البروتوكولات متوافر على شبكة الإنترنت في الموقع التالي: www.idp.org/pressroom/ www.idp.org/pressroom/ ٣. هذه الأرقام لا سيما أرقام التاجزين د. ط. معصرة للفر كبير من التفتير ولا تتضمن الخارجين داخلياً واللاجئين حالياً بسبب أزمة دارفور. ٤. كما جاء في الصلة المنظمة لتعود التفتير في السودان The Framework Plan for Spontaneous Return in Sudan الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. ١٣ يوليو/ تموز ٢٠١٤. بول كير من المراقبين أ. الأرقام الصلبة الخارجين داخلياً أقل

الأسلحة الخفيفة في كل مكان. ومن الحيوي أيضاً تعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات التي تنشأ بسبب الحصول على الأراضي والممتلكات باستعادة الممتلكات. ويوجد في الوقت الراهن أقل من ٢٠ قاصداً في مناطق الجنوب التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وستستلزم إعادة الدمج واستعادة الهياكل المحلية أيضاً اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لرفع الأداء. ذلك أنه في كل أرجاء الجنوب، ما زالت المدن التي تسيطر عليها الحكومة معزولة عن المناطق النائية العاصمة بسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان بواسطة حلول الأنعام. وسوف يعتمد التناهي الاقتصادي للمائلين في كل من مناطق الحضر والضيف على إعادة ربط تلك المدن بالمناطق النائية. الأمر الذي يستلزم إجراء عملية واسعة لنوع الأنعام.

من الحيوي أيضاً تعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات

المكاسب المتوقعة المحدودة التي تمت خلال فترة السلام التي دامت إحدى عشرة سنة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٢، أصبحت جنوب السودان اليوم أحد أقل مناطق العالم تقدماً. إذ يوجد به أعلى معدل في العالم لوفيات الأطفال والأمهات ولجندى أعلى نسب الأمية بين الذكور. وبكاد لا يوجد مجال مدرسين في المجال الصحي. هذا بالإضافة إلى ندرة الفعلاء الصالحة للشرب واقتصاداً فريص كسب العيش على زراعة المحاصيل المعيشية أو الرعي.

سوف يدمج المائلون مرة أخرى وسط مجموعة من السكان طلت معزولة بشدة على مدار عقدين من الزمن حتى من المصنوبات الدنيا من الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وسيستمر السكان المائلون أن كثيراً من المائلين قد اكتسبوا قِيماً «اجنسية» أو سيكتسبون في ولائهم السياسي لأنهم لم يدمجوا الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذا، فإن أية مساعدة تستهدف المائلين بشكل خاص وتزودهم بموارد غير متوفرة للسكان المقيمين ستكون شاردة لآثاره العكس والبراعات

ونتيجة لذلك، تستمر انتمائية اسلة اشهر التي تبنتها الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان للتفاعل مع العودة الثقافية وإعادة الدمج الناجح للفرحين في المجتمع، التي يهيئها المجتمع الدولي. بالتركيز على دعم حركات العودة التي تقوم على أساس المنطقة والرابطة من المجتمع، وسوف تتوفر لكل سكان مناطق العودة فرصاً مساوية لاستعادة من الخدمات والفرص المقدمة لتسهيل عملية إعادة الدمج.

وتتضمن الاحتياجات العاجلة بمساعدة توفير الخدمات الأساسية من رعاية صحية، وتعليم، ومياه، وصرف صحي وصمان توفير الإمدادات الغذائية، والمساعدة في توفير فرص كسب العيش. لكن السلطات المحلية لا تمتلك الموارد اللازمة لتوفير أي من هذه الاحتياجات وبالتالي فهي تعتمد بشدة على المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانيات السلطات المحلية المعتمدة بإدارة حركات العودة وإعادة الدمج محدودة جداً وبالتالي وكما هو الحال بالنسبة لتوفير الخدمات الأساسية، ينبغي أيضاً خلق آلية للحكم، لا يستند عملية إعادة الدمج واستعادة الحياة الطبيعية المستدامة على ترسيخ سيادة القانون في منطقة غير آمنة حيث توجد

الخيار الحضري

يشكل التناحور داخلياً في الخرطوم، وأربل، المقيمون في مدن شمالية أخرى، مشكلة حادة ذلك أن غالبيتهم عاشوا فترة طويلة في الشمال وكثيراً منهم ولدوا هناك كما أن كثيراً من هؤلاء الخارجين مدججون نسبياً في المجتمع ويشغلون عادة وظائف. وإن كان ذلك في أحياء كثيرة باحور متدمية وكثيراً منهم لديه أطفال في المدارس المحلية. ومن المتوقع أن يبنى كثير منهم موقف الانتظار والترحيل أو سيظلون في الشمال لأجل غير مسمى، وسيرغب بعض هؤلاء التاجزين في العودة الورى إلى الجنوة كجزء من الموجه المتوقعة التالية لاتفاق السلام، ولكن معظم حركات العودة هذه ستكون من الحضر إلى الحضر. ومن المنتظر أن يكون الحال كذلك لا سيما بالنسبة للشباب الذين نشأوا في المدن الشمالية، والمتأهلين المصيرحين. وكذلك المائلين إلى الزمان من مخيمات في مناطق شبه حضرية مثل كاكوما في كينيا. وستظل فرص كسب العيش محدودة لبعض الوقت وهناك أيضاً خطر وجود شريحة كبيرة من الشباب المائلين على العمل لا سيما من الذكر الذين يستطيع الكثير منهم الحصول على أسلحة خفيفة، مما سيهمس عملية السلام الوشيقة للخطر. وقد وقعت فعلياً بضع حارات في حوا كذلك يجب أن يتوفر للمائلين من الحضر تدريب مهني إلى جانب مساعدتهم على كسب العيش

معرضة للتناحور الداخلي على مصاف نهر سوانات، جنوب السودان



أخطار عمليات السلام غير المترابطة

احتمالات السلام في السودان Prospects For Peace In Sudan هي نشرة شهرية موجزة عن السلام والنزاع في السودان تصدر عن منظمة جاستس أفريقيا

فال، مدير جاستس أفريقيا، تحليلات وردود فعل تجاه مأساة دارفور في صفحة رقم ٢٨، هناك مصادر أخرى للمعلومات هي:
● شبكات الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة للمعلومات www.irinnews.org/webSpecials/SudanDarfur/default.asp

● وبوابة الأمم المتحدة للمعلومات حول السودان www.unsudan.org

● وسفارة الحكومة السودانية بواشنطن www.sudanembassy.org

● والحركة الشعبية لتحرير السودان http://splmtoday.com

● ومركز معلومات دارفور www.darfinfo.org

● ومعلومات دارفور www.darfinformation.com

● وأهالي البجا www.befajenple.com

● وحركة العدالة والمساواة السودانية www.sudanjem.com/english/english.html

السيطرة على الجنجويد، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن قسماً كبيراً من الجنجويد، بمن فيهم قادتهم، يشكلون جزءاً من الهيكل القيادي للقوات المسلحة السودانية وبالتالي فإن نزاع أسلحتهم مع الاستمرار في الظاهر بأنهم قوة مستقلة يشكل تحديثات سياسية.

وما زال المجتمع الدولي وكثير من المراقبين يمارضون ريمع عملية سلام تيفاشا لمعادلات السلام التي برعها الاتحاد الإفريقي في أبوجا بنيجيريا. وفي الواقع، ترى جاستس أفريقيا أن دارفور ليست سبباً لتأخير عملية تيفاشا. إذ تظل تيفاشا محور السلام في السودان؛ ويدون استكمالها سيكون القشل مصير كل عمليات السلام الأخرى، ذلك أن استكمال عملية تيفاشا سيغير بشكل كبير من القوى السياسية المعركة في الخرطوم وسيؤدي إلى تسوية كل الموضوعات والنزاعات الأخرى المعلقة، بدءاً بدارفور ومروراً بدم الرضا الذي يقرب من نقطة الغليان لدى قبائل البجا غير العربية المنتشرة على جانبي الحدود السودانية مع إريتريا، ومصر، وإثيوبيا.

للاشتراك في نشرة البريد الإلكتروني الموجزة التي تصدرها جاستس أفريقيا حول السودان، أرسل بريداً إلكترونياً إلى: sudan@justiceafrica.org أو قم بزيارة الموقع التالي: www.justiceafrica.org أليكس دو

يحذر أحدث التقارير من أن أزمة دارفور قد أدت عملياً إلى إيقاف عملية تيفاشا إيقافاً تلماً. إذ تنحصر المعادلات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في موضوعين أساسيين هما: ١) تمويل القوات المسلحة في جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية ٢) الدور الذي سيلعبه أفراد الميليشيات الجنوبية الذين ساندوا الحكومة السودانية في الهيكل الأمني الجديد.

وتتبع الحكومة السودانية استراتيجية عالية المخاطر تتمثل في السعي لإيجاد حل لمشكلة دارفور وقتاً لشروطها، لأنها تتوقع أن المصالح الدولية في عملية تيفاشا ستسمح لها بفرض شروطها، لذا لم تحرز الحكومة السودانية سوى تقدم متواضع في تنفيذ الالتزامات المتصلة بدارفور التي جاءت في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ وركزت جهودها على بناء تحالف دولي معارض للمقويات، وتقوم حسابات الحكومة السودانية على أن المجتمع الدولي غير جاد بما فيه الكفاية لتحقيق هدفه، وأنه لن يحاطل بإخراج عملية تيفاشا عن مسارها من أجل دارفور، وأن الوقت التالي في صالح الخرطوم.

وفي حين سهلت الحكومة السودانية بدرجة ملحوظة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في دارفور، تباطأت الحكومة في تقديم خطط

خيم الضيئة دارفور



سد مروي: النزوح والجدل في السودان

بقلم: علي عسكوري

والممولين الأحاب يحمون الطرف عن حقيقة تجاهل المعايير المقبولة دولياً في مثل هذه المشروعات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإعادة التوطين، والبيئة.

الأثار الاجتماعية

لقد تم فعلياً إعادة توطين بعض القرويين، ولكن

إن سد مروي، الذي يجري بناؤه حالياً على نهر النيل في شمال السودان، هو مشروع ضخم ومثير للجدل ينذر بحدوث قدر كبير من الاضطراب واليأس الاجتماعي لعشرات الآلاف الذين لا خيار لهم سوى النزوح القسري.

كانت

السلطات الاستعمارية البريطانية هي أول من اقترح فكرة إنشاء سد على الشلال الرابع لنهر النيل على بعد ٢٥٠ كم من الخرطوم باتجاه المصب ومن المفترض أن ينتهي العمل في هذا السد الضخم عام ٢٠٠٧، وسيبلغ ارتفاعه ٦٥ متراً و طوله ٢,٠ كم وستكون نتيجة هذا السد بحيرة طولها ١٧٠ كم وعرضها ٤ كم تقريباً، وسيقود ذلك إلى نزوح أكثر من ٥٠,٠٠٠ من سفاري المزارعين الذي يعيشون على ضفاف النيل.

إن أبرز ما يميز التخطيط لهذا المشروع هو انعدام الشفافية وعدم إتاحة فرصة للأشخاص الذين سيتأثرون من بنائه بشكل مباشر لمعبروا عن آرائهم، فقد قوبلت معارضة هذا المشروع ومشروعات سدود أخرى مثيرة للجدل في السودان بقمع حكومي قاس، وبما يجدر ذكره أن إجراءات إعادة التوطين المصاحبة للمشروع اتسمت ببناتها لتوصيات اللجنة الدولية للسدود.

وقد أدت المظاهرات المحلية إلى انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، ففي قرية كورهياني، هزمت الشرطة السودانية مظاهرة سلمية تصم رجالاً وسيدات، وأطفالاً باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي، وتم اعتقال المفترضين واحتجازهم، وتدنيتهم، وبعد أن أجبرت مائتا أسرة من الضمادات على ترك أراضيها الواقعة على ضفاف النيل والانتقال إلى الصحراء، التوية القاسية، عرض التنصرون السوداني عملاء حكوميين بوصفهم أشخاصاً متأثرين من بناء السد يوافقون على الانتقال سلمياً ويتفقون أموالاً كتمويه، ولكن الواقع هو أن محاولة العيش في أرض قاحلة تماماً بهدف بقاء أهالي الضمادات.

لقد تم اقتراح مشروع سد مروي، وتسميته،

وتعميده بواسطة مجموعة

مستفدة داخل الحكومة

المسكونية الاستبدادية في

السودان التي تروج بدورها

لخصخصة قطاع الكهرباء

في البلاد، إذ من المأمول

أن يخضع السد من قِدة

السودان على توليد

الكهرباء، وسيتم توفير

الأموال اللازمة للمشروع

البالغ قدرها ١.٥ مليار

دولار أمريكي بواسطة

مؤسسات مالية شرق

أوسطية بالإضافة إلى

الحكومتين الصينيتين

والسودانية، المقابل

الأساسي للسد هو الشركة

الصينية الدولية للماء

والكهرباء International

Water and Electric

China Corporation

المملوكة للدولة إلى جانب

شركات صينية أخرى

والشركة الألمانية لامير

إنترناشيونال Lahmeyer

International وتقوم

الشركة الفرنسية الستوم

Alstom بتوريد التوربينات

المشروطة، وتجدر الإشارة هنا

إلى أن سد مروي هو أكبر

عقد إنشاء دولي على

الإطلاق تمت ترسيته على

شركات صينية، ومن

الملاحظ أن كل الشركات



نتائج ذلك كانت سيئة نتيجة لسوء مواقع إعادة التوطين المقترحة والتي هي عبارة عن أماكن قاحلة تدورها الرياح ويتنقر إلى إمدادات المياه وهو وصع يختلف تماماً عن الوضع الحالي للقرويين الذين تعودوا العيش على ضفاف النيل. هذا بالإضافة إلى رداءة التربة في مناطق إعادة التوطين

في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢، عادت مجموعة من المزارعين من موقع إعادة التوطين إلى قراهم الأصلية عندما أدركت مدى فقر منطقة إعادة التوطين من الناحية الزراعية. وقد قاومت الحكومة هذه المجموعة بهدف مفرد، واستخدمت الرصاص الحي وأصابته كثرين بجروح؛ وأجبرت الشرطة وفوات الأمن المجموعة على العودة إلى موقع إعادة التوطين.

من جانب آخر يتوقع المواطنون المعاد توطينهم أن يواجهوا مقاومة من المجتمعات المصيفة. وقد أثبتت التجارب السابقة في شمال السودان، إذ تندر الأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف النيل للزراعة. لذلك فإن انتقال مجموعة من الناس إلى أرض تملكها جماعة أخرى سيؤدي لا محالة إلى إثارة اضطرابات اجتماعية.

وعلى مدار السنين، عرض السكان المتأثرون من بناء السد التفاوض مع الحكومة ولكن الحكومة رفضت كلها لقاء مصلتهم. وبدلاً من ذلك، نصبت الحكومة عميلاً لها كممثلاً للأشخاص المتأثرين.

وفي نطاق البيروقراطية الحكومية يتم البيت في كل ما يتصل بهذا المشروع بواسطة رجل واحد فقط هو: وزير الدولة لري. وقد رفضت النداءات التي طالبت بضممان مساهمة الحكومة في عملية إعادة التوطين، كما تعرض الأفراد والمنظمات التي تقدمت بتلك النداءات إلى التمتع والملاحقة. وجدير بالذكر

«أنا أنتمي إلى منطقة الضناب. أهلي الآن في الصحراء، باستثناء أولئك الذين كانوا هاذرين جسيمياً، وانتقلوا إلى حواري وأكواخ عند ضواحي الخرطوم. ليس لديهم ماء، ولا خدمات صحية، ولا أمل إلى الوصف هناك ينبت بحدوث كارثة. دكتور الفاضل محمد عثمان (مواطن من الحماداب في عريضة مقدمة لشركة لاهامير الألمانية)

أن بعض الأشخاص المتأثرين من عملية إعادة التوطين الذين أتروا دفع شكواهم إلى المحاكم ممنوا من اللجوء إلى القضاء. وقد تم القبض على عدد منهم، وتمرضوا إلى الاعتقال والتعذيب.

حصلت دراسة حول الآثار المصعبة للسد^١ إلى تعداد ٢٠ اثرًا صحياً سلبياً رئيسياً سيصاحب قيام المشروع. إذ من المتوقع أن يؤدي السد إلى ظهور أو تفاقم أمراض مميتة وخطيرة مثل الملاريا، والتهارسيا، والعمى النهري، وحمى الوادي المتصدع. يضاف إلى ذلك تجاهل التام لتأثيرات السد على السكان خلفه. إذ سيواجه الآلاف من سفار المزارعين الذين يمشون خلف السد صعوبة في ري أراضيهم بسبب انخفاض منسوب النيل، كما سيتأثرون أيضاً من انخفاض مقدار الطمي السنوي.

تعتبر المنطقة التي سيقام فيها السد إحدى أقدم المناطق التي سكنها الإنسان في شمال السودان. ووفقاً لما جاء في تقرير مشروع إنقاذ آثار سد مروحي، لم يتم في هذه المنطقة سوى قدر ضئيل جداً من أعمال التنقيب عن الآثار. ولكن هذا القدر الضئيل يشير إلى ثراء المستوطنات البشرية وتوحيها بدءاً من العصر الحجري القديم وما يليه^٢. وتقول الهيئة القومية السودانية للآثار والمتاحف إن المشروع سوف يدمر المواقع الأثرية بشكل مباشر من خلال أعمال الهندسة والإنشاء وبشكل غير مباشر من خلال التأثيرات البيئية في المنطقة

خلاصة

لقد ظلت مجموعات وأفراد من المجتمع المدني السوداني لتادي لسنوات بشروط تآجيل هذا المشروع حتى يتحقق السلام، وتعود الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان. ويتم تقييم الآثار الثقافية والاجتماعية والبيئية للمشروع بشكل كامل. ولا يطالب السكان المتأثرون بالمشروع بإفلاته. بل يطالبون بعملية إعادة توطين أكثر إنصافاً وشفافية وتتيح لهم قدر من المشاركة بما يتوافق مع توصيات اللجنة الدولية للسدود. ويطالب المتأثرون بالمشروع بما يلي.

■ إرجاء تنفيذ المشروع حتى يتم التدقيق فيه بشكل أكبر وحتى تتم دراسة وتصميم آثاره بشكل كامل على الناس والبيئة على حد سواء.

■ تحديث تصميم المشروع كي يتماشى مع

المعايير المقبولة دولياً لإعادة التوطين.

■ إجراء مراجعة جدية - من قبل بيت خبره حسن السمعة دولياً - لأكثر عناصر المشروع إثارة للقلق والأعمال التي تم الانتهاء منها بالفعل.

■ إعادة التوطين في موقع واحد حفاظاً على وحدة الجماعة

السيد علي سكوري عمل بالسابق مفتش أول للتخطيط بوزارة التخطيط المركزية بالسودان، وهو حالياً رئيس المكتب القيادي لأهالي الحماداب المتأثرين بمشروع سد مروحي the Leadership of Hamadab Affected People والمسمى الأساسي بحملة سد الحماداب، وهو أيضاً طالب دراسات عليا بجامعة لندن ساوث بانك، ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني bertait@fareah.slslife.co.uk، واتصال

ولمزيد من المعلومات، انظر عدد إبريل/ نيسان 2004 من نشرة أهرام العالم (www.ahram.org) World Rivers Review وكذلك الموقع التالي www.sudantribune.com/article.php?fid_article=271

وتوجد على شبكة الإنترنت عريضة موجهة إلى رئيس شركة لاهامير إلكتروناً. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي www.petitiononline.com/hamadab/petition.html

١ انظر www.dams.org ونشرة الهجرة القسرية رقم ١٢ بعنوان «مشاكل السدود المدمر مع التنمية» www.wfmreview.org/FMRpdf/FMR12/fmr12contents.pdf

٢ هي مهمة لاسيما الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك صندوق دولي للتنمية والحدود السودانية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لدولة سلطنة عمان

٣ انظر ويليام جوبس، السدود والأمراض المصممة البيئية والآثار الصحية للسدود والقبول وبظم الذي تكبره، ١٩٩٩، صممه ٥١١، رولاند ج. شريتم ISBN 0419223606 William John Dams and Disease Ecological Design and Health Impacts of Large Dams, Canals and Irrigation Systems, 1999, 544pp, Routledge, ISBN 0419223606

٤ انظر http://www.sudarchs.org/page31.html

تجارب المرأة في مراكز الاعتقال الأسترالية للمهاجرين

بقلم: يفيت زوريك

للمحتجزات بشكل لائق جداً^١.

ومن واقع الخبرة العملية تحدثت أمور مروعة، وعلى سبيل المثال، رغم أن التوجيهات توصي بأن يتولى عملية توزيع المستلزمات الصحية ضابطات فإن العديد من النساء أوضحت أن الوصول إلى صابونة غالباً ما يكون غير ممكناً، وتحدثت كل النساء عن شعورهن بالفجور من الاضطرار لطلب ذلك من ضابط.

«الامر يبدو طبيعياً بالنسبة للرجال لأنهم لا يذهبون إلى دورة المياه بقدر ما تعجب إليهما المرأة. ولكن الأمر يعد مزيجاً للفجاءة عندما تأتلك الدورة الشهرية، حينئذ عليك أن تقولي أنني بحاجة إلى بعض المستلزمات النسائية. ثم تضطر إلى أن نبعث عن الحرس وإخبارهم أننا بحاجة إلى هذه الأشياء... قد يكون ردهم، لماذا أنت بحاجة إلى ذلك؟ أتأفك، ألا يعلم الرجال الأستراليون أن المرأة تأتلك الدورة الشهرية؟» (ليتا)

ولم يفت الأمر عند حد عدم تمكن «ليتا» من الوصول إلى صابونة فحسب، بل أيضاً لم يتصرف الضابطات اللاتي تعاملت معهن بالشكل اللائق، وكان تظاهرن بالجهل بمسألة زيادة شعورهن بالفجور بلا داعي لأنها تضطر لأن توسع بالتفصيل سبب احتياجها للصوف الصحية.

وفي ثلاثة من مراكز الاعتقال الخمسة المشار إليها في التوجيهات، كان هناك حد أقصى معين للمستلزمات الصحية التي تحصل عليها المرأة شهرياً، وفيما متوسط الاحتياجات المتوقعة للمرأة وإذا لم تعد التوجيهات ما إذا كانت المرأة تستطيع أن تطلب المزيد من تلك المستلزمات، ذكر العديد من النساء أن هناك حد أقصى معين من الصناديق جداً تجاوزته، وعندما سألت إحدى السيدات هل تحصلين على ما يكفيك

تتاني طالبات اللجوء المحتجزات في أستراليا، دون داع، بسبب حساسية العاملين بمراكز الاعتقال إزاء النوع الاجتماعي.

ولا يتم التمييز بين الذكور والإناث أو حتى الأطفال.

«كان ذلك اعتقال... وكان أشبه بالسجن. لم يكن هناك سوى الرجال والنساء والأطفال، جميعهم معاً... الناس كافة كانوا خائفين، وبدلاً من وجود المجرمين في هذا المكان كان هناك العديد من الضحايا... كنا نأمل، وكنا مجرمين. كنا في سجن، ولذا أفكر أنه كان عليهم معاملتنا كمجرمين. ولكن لم يكن مفروضاً أن نكون هناك، لم يقل لنا أحد ولو كلمة واحدة عما سيحدث لنا». (ديبيا)

توفير المستلزمات الصحية

على الرغم من أن هناك عدداً من صفحات المعلومات التي تتضمن التوجيهات الخاصة بإجراءات طالبي اللجوء في أستراليا، لا يتم إعطاء اهتمام يذكر للنساء، وإمكانية وجود اختلافات فردية فيما بينهن أو اختلافات قائمة على النوع الاجتماعي، وعندما ترد هذه الصفحات إلى مراكز الاستقبال، لا تحاول سوى وثيقة واحدة أن تتناول الاحتياجات الخاصة بالنساء. وقد أصدرت إدارة الهجرة والشؤون متعددة الثقافات صحيفة وقائع تحتوي بالتفصيل على توجيهات لتوفير المستلزمات الصحية داخل مراكز الاعتقال.

«وبموجب معايير اعتقال المهاجرين، على إدارة الإصلاح الأسترالية أن تعمل بطريقة تحافظ على كرامة كافة المعتقلين وخصوصيتهم بما في ذلك النساء. ولذا ينبغي وضع ترتيبات لطلب وتوزيع المستلزمات الصحية بحيث يتم ذلك بطريقة تضمن توفير المستلزمات الصحية

يتعرض طالبا اللجوء القادمون إلى أستراليا عن طريق البحر،

وأغلبهم لاجئون من العراق وأفغانستان وإيران وفلسطين، للاعتقال الإجباري في واحد من سبع مراكز اعتقال للمهاجرين.

وعلياً للمبادئ التوجيهية للهجرة (في أستراليا)، يتم اعتقال جميع الأشخاص الذين يأتون إلى أستراليا دون أن تكون لديهم وثائق قانونية صحيحة أثناء فحصهم والنظر في طلبات الحماية الخاصة بهم. ويركز البحث الذي أجريته على مقابلات شخصية وتبادل الأحاديث مع النساء اللاتي وصلن وتقدمن لحظة وصولهن إلى شاطئ أستراليا لطلبات للحصول على صفة لاجئ منذ عام ١٩٩٩.

وفي ذلك العام، أجريت تغييرات تشريعية يعقضاها تم العمل بنظام «التأثيرات المؤقتة للحماية» ونظام الاعتقال كوسيلة لمنع وصول المزيد من أعداد اللاجئين. وقد أجريت المقابلات الشخصية مع جميع النساء اللاتي وصلن قبل سبتمبر عام ٢٠٠١ إلى أستراليا، وتم تسكينهن في مراكز الاستقبال داخل الأراضي الأسترالية، ويتم ترحيل النساء اللاتي شرعن في هذه الرحلة الخطرة منذ سبتمبر ٢٠٠١ إلى «نورو» أو غينيا بابوا الجديدة ليتم اعتقالهن وملاحقتهن أمام القضاء.

وقد تحدثت جميع النساء عن معاملتهن كما لو كن مجرمات بل وأحياناً كما لو كن حيوانات

«كانت هناك صعوبات كثيرة لأننا لم تكن نريد أن نكون هناك. لا يريد أحد أن يبقى هناك لأحد يخبرنا بما يحدث، فتحت شعر وكنا نسا بيشر، شعر وكنا حيوانات». (رييا)

من المستلزمات الصعبة؟ أجابت،

«بالنسبة لي، نعم. وأحياناً أقول أن الدورة الشهرية ما زالت تأتيني حتى يتمكن غيري من النساء من استخدام حصتي. وقد لا تستخدم، كل امرأة كل شهر، ما يزيد عن هذه الكمية. وهناك نساء أخريات في حجرتي يحتاجن إلى المزيد... ولكنهن لا يحصلن على المزيد»

وتجيب امرأة أخرى،

«... إذا احتاجت المرأة المزيد من الفوط الصحية أثناء الدورة الشهرية، يخبر الحرس الجميع بذلك، وقد يصعدوا في وجهها ويقولوا هذا عندما يكون الجميع موجودين في الحجرة».

ولتجنب هذا الفشل، لا تجرب المرأة غالباً على طلب المزيد من المستلزمات الصحية. وبشكل عام، من رأي النساء أن الظروف تكون أفضل عندما يكون من الممكن لهن الاتصال بضابطه.

ولم تقتصر الصراعات التي خاضتها النساء في مراكز الاعتقال أثناء فترة الحبس على توفير المستلزمات الصحية، وتوضّع إليها بعض الآثار الجانبية الأخرى التي عانت منها:

«حين تأتيني الدورة الشهرية أكون مريضة جداً. واحتاج أن أبقى في الفراش طيلة فترة الدورة... ولا أستطيع أن أذهب لمكان توزيع الوجبات وهذا أمر سيئ للغاية، فيدون الغذاء لا نتحصن حالتي... ولأننا لا نستطيع الحصول على الوجبات إلا في المواعيد المحددة وفي الأماكن المخصصة لها، لا يمكن لأحد أخذ الطعام خارج ذلك المكان... وإذا لم نستطيع الذهاب للأماكن المخصصة لتناول الوجبات، فإننا لا نستطيع أن نأكل».

وتصف «الافيسيا» تجربة مشابهة، إذ شرحت لنا كيف كانت تقوم هي وأختها بسرقة الطعام لكل منهن عندما تكون إحداهن مريضة أو عندما لا تستطيع الذهاب إلى قاعة الطعام:

«من مرأيا الملابس التي كنا نرتديها أنها كانت كثيرة جداً، لذا، كان يعذروننا إخفاء بعض الخبز تحت العبادة حتى نتمكن من الحصول على الطعام لتحصن حالتنا..

وأحياناً يسقط هتات الخبز على الفراش وقد يجد الحراس الفئات ويعاقبوننا».

وقد اتبعت النساء إجراءات من هذا القبيل لتلبية احتياجاتهن وسط الصنوف التي تحتّم عليهن إطاعة القواعد الموضوعية.

القيود الموضوعية على دخول الحمامات ودورات المياه

تحدثت نساء أخريات عن القيود الموضوعية على استخدام الحمامات ودورات المياه داخل المراكز. وذكرت نساء أنه في أحد المراكز لم يكن هناك سوى دورتين للمياه للسيدات، وأُشِرْنَ أيضاً إلى الطوابير الطويلة والحاجة إلى الاستيقاظ مبكراً في الصباح حتى يستلمن دخول دورة المياه. وللحصول على الحق في الاستحمام، كان على المعتقلات القيام بأعمال معينة حول المركز مع أنه غالباً ما تكون هذه الأعمال شاقة ولا تلائم سوى الرجال. وللتهرب من القيام بهذه الأعمال، كانت النساء تضطر إلى إغراء الضباط بالمركز. وفي حالات أخرى، كانت تستحم أثناء قيامهن بتسليم أطفالهن. وتقول «مجدالينا».

«أحياناً يأتي بعض الأشخاص لزيارة الأطفال في المعتقل، حينئذ تضطر الأمهات إلى تنظيف أطفالهن وتضميدهم. وفي ذلك الوقت، تتهم الأمهات الفرصة للاستحمام مع أطفالهن وغسل ملابسهن ولكن لا يمكنني عمل ذلك، لأنه لم يكن لدي أطفال لأخذهم معي في الحمام».

وغالباً ما تعرض النساء التي ليس لديهن أطفال مساعدة الأمهات، أو تدعي أنها أم لطفل امرأة أخرى، من أجل السماح لها بالذهاب إلى دورات المياه والحمامات. وعند اكتشاف هذه الحيلة، يتصرف ضباط مركز الاعتقال بشكل قمعي وانتقامي. وفي معرض وصفها لردود فعل العاملين بالمركز، تقول إحدى المعتقلات التي تم ضبطها:

«يقول بعضهم لي: سوف تساعدك حتى تصبني أما، هل هذا ما تريدونه؟ أن تكوني أمًا».

الخلاصة

يعرض هذا البحث مجرد نموذجاً للتجارب

التي تحدثت عنها النساء التي قضت فترة في المراكز الأسترالية لاعتقال المهاجرين. إلا أن، من الواضح، أنه لم يتم الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية لهؤلاء النساء. وقد تحدثت نساء كثيرات عن كيف أن عدم تقدير مشاعرهن قد ضاعف من آثار التعذيب والآلام التي عانين منها بالفعل في مولهن.

ولذلك، لا يكفي مجرد التوصية بوضع توجهات لتلبية احتياجات النساء وإدراجها في إجراءات الإدارة في مراكز الاعتقال. وتوضّع تجارب النساء اللاتي تم اعتقالهن أن التوجهات القائمة محدودة وتعتمد على كياسة كل ضابط على حدة، ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

■ يجب التعرف على المشكلات الأساسية التي تواجهها النساء في مراكز الاعتقال.

■ يجب إدراج مبدأ المحافظة على مشاعر الجنس الآخر بشكل أكبر في التوجهات الخاصة بمراكز اعتقال المهاجرين.

■ يجب أن تكون هناك رقابة اهضل ومتابعة لتفديد التوجهات في مراكز الاعتقال.

■ يجب إجراء بحوث أكثر شمولية لدراسة الاختلافات بين الجنسين: الذكر والأنثى. وكيف تؤثر هذه الاختلافات على تجارب النساء في مراكز الاستقبال.

يفيت زوريك هي طالبة بقسم الفلسفة بكلية بالثورست Bathurst بجامعة شارلز ستورست Charles Sturt بإستراليا. بريد إلكتروني: yzurek@csu.edu.au

1. انظر: تقرير السمات الصحية للمعتقلين بمراكز اعتقال المهاجرين. انظر الموقع www.dima.gov.au/detention/sanitary.htm هذا الموقع يعطي معلومات عن الترتيبات الفردية في كل مركز اعتقال.

التقريب بين طرق المعالجة الوطنية والدولية لموضوع النازحين داخليا

بقلم: بيتر نوسل

يُقيم هذا المقال المختصر مدى التقدم الذي تم إحرازه تجاه توثيق السياسات والتشريعات الوطنية مع «المبادئ التوجيهية» للأمم المتحدة بشأن النازحين داخليا.

ترتكز

«المبادئ التوجيهية» على المعاهدات والاتفاقيات القائمة الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد صُنفت معظم البلدان التي يوجد بها دروج داخلي على هذه المعاهدات والاتفاقيات وبالتالي أصبحت ملتزمة باحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه المعاهدات والاتفاقيات. وتحدد المعايير المنصوص عليها في «المبادئ التوجيهية» غالبا أحكام من هذه المعاهدات والاتفاقيات بهدف تطبيقها على المشكلات التي تواجه النازحين داخليا. ولذا، يعني فهم «المبادئ التوجيهية» على أنها ليست مجموعة جديدة تماما من الأتزامات الدولية وإنما مجرد أداة لتسهيل تطبيق المعايير القانونية الدولية القائمة.

ويسعى باستمرار الدكتور فرانسيس ديتش، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشئون النزوح الداخلي، ممثل الأمين العام، والشبكة الكبرى بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي، الشبكة، ووحدة النزوح الداخلي، الوحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على حد الدول على إدراج هذه المبادئ في القوانين المحلية

وتتمثل المزاي التي من الممكن أن تحصل عليها كل دولة من إدراج «المبادئ التوجيهية» في تشريعاتها الوطنية فيما يلي.

- تقريب المبادئ القانونية الدولية من المواطنين المأويين، حيث يمكن إنفاذ القانون الوطني بشكل أسهل من إنفاذ الوثائق المجردة للقوانين الدولي لحقوق الإنسان.
- توفير درجة أعلى من المصداقية القانونية وتوفير بيئة متناخضة العدالة فيها مجراها.
- إظهار الالتزام الواضح أمام المجتمع الدولي بتطبيق المعايير ما على درجة ممكنة بحيث لا يصبح تطبيق تلك المعايير خاضعا تماما للسلطات الوطنية.
- تشجيع المجتمع الدولي على توفير الدعم والمساعدة لإشراك الدولة في حماية حقوق النازحين.

ومن ليس هناك سبب يسر لماذا لا يصبح إدراج «المبادئ التوجيهية» في السياسات أو التشريعات الوطنية إجراءا معياريا لجميع البلدان التي بها نزوح داخلي.

«المبادئ التوجيهية»
■ في السودان، عقب ورش العمل التي أدارها ممثل الأمين العام، «الوحدة»، أبدت كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان عن استعدادهما لتطبيق سياسات النزوح الداخلي القائمة على أساس «المبادئ التوجيهية». وفي عام ٢٠٠٢، أدى ذلك إلى القيام بمبادرات منفصلة. إحداهما في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة والأخرى في المناطق التي تقع تحت سيطرة



ما تحقق من تقدم حتى الآن

حتى «ممثل الأمين العام» والشبكة، والوحدة كل دولة على حدة على إدراج «المبادئ التوجيهية» أو المعايير الواردة في هذه المعاهدات والاتفاقيات أو كلاهما في السياسات والتشريعات الوطنية. وقد وضعت عدة نماذج بإقفل لهذا الإدراج.
■ وفي عام ٢٠٠١ كانت أنجولا أول دولة تدمج «المبادئ التوجيهية» في قانونها المحلي. بعد أن تخلصت من صراع استمر ٢٠ عاما، أسفر عن مقتل مليون شخص. ووجود ٤,١ مليون نازح داخلي في أراضيها، ونزوح ٤٥٠ ألف شخص آخرين عبر حدودها.
■ بعد الحرب الأهلية في بوروندي التي استمرت عشر سنوات وراح ضحيتها ٢٠٠ ألف شخص ومروح نفس العدد، وقعت بوروندي في فبراير عام ٢٠٠١ بروتوكول مع مسبق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة لإقامة إطار عمل دائم للتشاور حول كيفية حماية النازحين داخليا عن طريق تطبيق

جيش حركة تحرير شعب السودان.
وفي يناير عام ٢٠٠٢، بمجلسي عقد ورشة عمل أيضا، تم وضع مشروع سياسة للسودان ككل. وهذا المشروع حاليا في مرحلة المفاوضات.
■ بدلت كولومبيا، التي تلي السودان من حيث الكثافة السكانية للنازحين داخليا، جهدا كبيرا لدمج «المبادئ التوجيهية» في القوانين المحلية، وبالإضافة إلى قانون التارحين داخليا لسنة ١٩٩٧، أصدرت المحكمة الدستورية في كولومبيا قرارات تنسب فيها الحقوق القانونية للنازحين القائمة على أساس «المبادئ التوجيهية». واستنادا لقرارات المحكمة، صدر توجيه رسمي في أكتوبر عام ٢٠٠١ ساري بين المبادئ التوجيهية والم دستور الوطني.
■ في أوغندا في عام ٢٠٠٢، وفي إطار التآلق مع «الصراعات المسلحة التي خلفت ورثتها» ٨٢٠ ألف نازح، بدأت أوغندا العمل مع «الوحدة» لوضع سياسة نابعة من «المبادئ

دخول والخطوب
المثل في رئيسه
السوداني

شمال القوقاز: دعم حق الأشخاص النازحين داخلياً في العودة «الطوعية»

بقلم: توليو سانتيني

جهوده على الحصول على تصريح للنازحين داخلياً للانتقال إلى مخيمات أخرى أو على توفير إقامة بدئية في إنجوشيا. كما ركز المجتمع الدولي على التأكد من إعلام النازحين داخلياً بإمكانية نقلهم إلى أماكن إيواء بدئية وبالتالي، عندما تم إغلاق مخيم أنيا في نهاية عام ٢٠٠٢، ركزت وكالات الأمم المتحدة على مراقبة طبيعة العملية والمساعدة في إعداد أماكن إقامة بدئية للنازحين داخلياً، وتم إغلاق مخيمي بارت وسويتشيك في مارس/آذار وإبريل/نيسان عام ٢٠٠٢، وأُغلق آخر مخيم في إنجوشيا، مخيم ساسيتا، في يونيو/حزيران. وذكر مسؤولو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذين كانوا يزورون المخيم يومياً إن السلطات أقيمت على الخدمات الأساسية حتى رحيل آخر مجموعة من سكان المخيم البالغ عددهم ١٣٠٠ شخص. وأقرت جميع الأسر التي أجبرت معها لنقلاتها أنها كانت على علم بحجرات الإيواء البدئية في إنجوشيا.

دور المجتمع الدولي

قد يقول البعض إن المجتمع الإنساني مثل في جهوده الزامية لحماية بقاء المخيمات وإن ما قامت به السلطات، إن لم يكن عودة «قسرية» فهو على الأقل عودة ناجمة عن أسباب قوية. ومع ذلك، يمكن أيضاً القول إن المشاركة المستمرة والمسنقة من جانب مجموعة من الأطراف الدولية الفاعلة دعمت السلطات، على الأقل، إلى:

- الامتناع تدريجياً عن التهريب والإجبار والضغط الصريح.
- الإبطاء في تطبيق سياسة «تصفية» المخيمات التي كان من المؤكد تقريباً أنها لن يتم الدخول عنها، لذلك أنه لو لم تُرب جماعات الإغارة عن قتلها وإزعاجها، لثم الفرد المفاجئ لسكان المخيمات الباقية في ظروف الشتات القاسية.
- تزايد الإدارات المسنقة نوعاً ما عن خططها لإغلاق المخيمات
- السماح للنازحين داخلياً بالبقاء في إنجوشيا والحصول على ماوى بدلي ملائم ويعد ذلك معياراً رئيسياً في تقييم الطابع الطوعي لعملية العودة

ظل دعم حق الأشخاص النازحين في الحماية من العودة غير الطوعية أو إعادة التوطين القسري يحتل صدارة أنشطة المجتمع الإنساني في شمال القوقاز.

لقد أدى استئناف القتال في الشيشان في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ إلى نزوح أكثر

من ٢٤٠,٠٠٠ مدني شيشاني، خاصة إلى إنجوشيا المجاورة. وبعد مرور فترة قصيرة، بدأت السلطات الروسية - من خلال جهاز الهجرة الفيدرالي والإنجوشي - تحت النازحين داخلياً على العودة إلى الشيشان، واشتد الضغط في عام ٢٠٠١ عندما قللت السلطات من توفير المساعدات الإنسانية الأساسية، وتوقفت عن تسجيل النازحين الجدد من الشيشان. وقطعت الغاز والمياه والكهرباء، عن المخيمات في إنجوشيا بصورة متقطعة.

وفي مايو ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة عن خطة لإغلاق جميع المخيمات وإعادة جميع النازحين داخلياً إلى الشيشان بنهاية شهر سبتمبر/أيلول، وأسفر الإغلاق المفاجئ لمخيمات، كانا باوينا أكثر من ٣٠٠٠ نازح داخلياً، في يوليو/تموز ٢٠٠٢ عن احتجاجات قوية من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان. وضم منسق الأمم المتحدة لمهام الإغاثة العارثة في نيويورك صوته إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الظروف الصعبة لأشخاص المخيمات ودعوا السلطات الروسية إلى التأكد من اتخاذ كافة الإجراءات لضمان حق النازحين داخلياً في العودة الطوعية في جو من السلامة والكرامة.

وتكثفت الجهود المناصرة للنازحين عندما أعلنت السلطات أنه سيتم إغلاق مخيم آخر في إنجوشيا (أكي - يورت) بحلول الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. ورغم احتجاجات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واليانات الصحفية المتزامنة معها من جانب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) ومنظمة العفو الدولية، تم تفكيك المخيم وإحلاؤه حسمًا هو مقرر. ولم يُسمح لأي من ممثلي الأمم المتحدة أو الوكالات الإنسانية

الأخرى بحضور عملية الإغلاق. ومع ذلك، يمكن أن يكون رد الفعل القوي من جانب المجتمع الدولي قد أسهم في القرار اللاحق الذي اتخذته السلطات بتأجيل خططها الأصلية «لتصفية» جميع المخيمات الخمسة الأخرى إلى ربيع عام ٢٠٠٢ بدلاً من نهاية عام ٢٠٠٢. واستؤنف الضغط على المخيمات المتبقية (التي تاوى أكثر من ١٩,٠٠٠ نازح داخلياً) خلال صيف عام ٢٠٠٢، وتزامن الإعلان عن إغلاق مخيم بيلا مع زيارة إلى روسيا قام بها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين داخلياً، الدكتور فرانسيس دينج وصرح الدكتور دينج في البيان الصحفي الذي أصدره في نهاية زيارته إنه تأثر ببيانات السياسات الإيجابية الصادرة عن السلطات لكنه أشار إلى أن رياراته الميدانية «كشفت عن وجود تناقضات كبيرة بين بيانات السياسات الرسمية الإيجابية وبين وجهات نظر النازحين» الذين مارأوا «يفتشون بشدة من احتمال إغلاق المخيمات وإزغامهم على العودة إلى وضع في الشيشان اعتبروه غير آمن».

ومع نهاية سبتمبر/أيلول رحلت آخر مجموعة من النازحين داخلياً الذين كانوا يقيمون في مخيم بيلا. ومرة أخرى، سبق تفكيك المخيم قطع الخدمات الأساسية بصورة متقطعة وحرمات الوكالات الإنسانية من الوصول إليه من حين لآخر. وبلغ عدد وكثافة عمليات التفتيش والاعتقال التي قامت بها قوات الأمن (بما في ذلك داخل مخيمات ومستوطنات النازحين داخلياً وحولها) مستويات لم يسبق لها مثيل. مما أسهم في تفاقم شعور الشيشان النازحين داخلياً بعدم الأمان.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي أثار محافو قوية إزاء الصعلة الذي تعرض له النازحون داخلياً في مخيم بيلا، فقد بدأ هذا المجتمع يدرك تدريجياً أن إغلاق المخيمات الباقية أمر خطي؛ لذلك ركز المجتمع الدولي



نارحات
داخليات
يتحدثن إلى
صحافية هي
معيمة سيوتسك
عنوشيا

- الحفاظ على «ملاذ آمن» لعدد ٤٩,٠٠٠ نازح داخلياً ما زالوا موحدين في إنجوشيا.
- إعادة دمج النازحين داخلياً الذين عادوا (أو سيمودون) إلى الشيشان.
- تحديد مستقبل النازحين داخلياً (حوالي ٢٠,٠٠٠ معظمهم من أصل إنجوشي) الذين يضطرون لإعادة التوطين في إنجوشيا
- مساعدة العدد الكبير من الأشخاص الذين ماروا نازحين داخل الشيشان.

إن مهمة المجتمع الإنساني المتصلة بدعم الحقوق الأساسية للنازحين داخلياً من الشيشان لم تنته بعد. كان توليو سانتيني مسئول شعبة شمال القوقاز في مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية نيويورك (٢٠٠١ - ٢٠٠٣)، وهو يعمل حالياً لحساب الأمم المتحدة في موسكو. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني التالي: tsantini@unicef.org
الآراء المذكورة في هذا المقال شخصية تماماً، وللتعرف على آخر أخبار العمليات الإنسانية في شمال القوقاز، انظر

www.reliefweb.int www.ocha.ru

الدولي حققت نجاحاً نسبياً. إذ استمرت الأمم المتحدة وشركاؤها في ممارسة درجة معينة من الضغط على السلطات الروسية مع إعادة التأكيد على استعداد المجتمع الدولي لمساعدة السلطات والاعتراف بالتقدم الذي أحرزته في التعامل مع الوضع المعقد للنازحين داخلياً. ويبدو أن الأسلوب البناء الذي استخدم في البيانات والمراسلات الرسمية كان مفيداً فعلاً للبيانات والتقارير الأكثر صراحة الصادرة عن مختلف المنظمات عبر الحكومية العاملة في مجال الإغاثة وحقوق الإنسان.

ورأى البعض أن هذا الاهتمام المستمر بقضية النازحين داخلياً في المحيحات كان على حساب قضايا أخرى رئيسية، مثل حماية جميع المدنيين المتأثرين بالنزاعات في الشيشان. ومع ذلك، يتعين تمييز «موجة الحماية» الجماعية هذه بصورة واقعية في إطار القدر المحدود للغاية من حرية الوصول إلى المتأثرين بالنزاعات، والمعلومات، والتفويض المتوفر للمجتمع الإنساني وتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على موقف المجتمع الدولي تجاه أزمات مثل أزمة الشيشان.

وعلى الرغم من إغلاق جميع المحيحات، مازال المجتمع الإنساني في شمال القوقاز يواجه تحديات كبيرة تتمثل في:

١- السماح للوكالات الإنسانية «بالوصول السريع الخالي من العراقيل» إلى المحيحات والنازحين داخلياً والمتمسوس عليه في المبدأ رقم (٢٠) من مبادئ ديتنج للزوج الداخلي - رغم وجود عقبات من حين لآخر.

خاتمة

ساعدت قضية النازحين داخلياً من الشيشان في تحديد معنى العودة «الطوعية». إذ لطالما أكدت الأطراف الإنسانية الصاعقة، على وجه الخصوص، أن فكرة العودة الطوعية، تتضمن أكثر من مجرد عدم ممارسة الإكراه البدني أو الترهيب الصريح، بل يجب أن تشمل أيضاً:

- استشارة / مشاركة النازحين في عملية صنع القرار المتعلقة بعودتهم. وإعادة توطينهم وإعادة دمجهم.
- توفير خيارات بديلة (بما هي ذلك إمكانية البقاء في أماكن إقامتهم المؤقتة الحالية) والمساعدة لجعل هذه الخيارات ممكنة (بما هي ذلك الوصول إلى مأوى بديل).
- توفير معلومات موثوقة بها عن الوضع في المناطق التي تم الترويج منها.

ويبدو أن المجموعة الكبيرة والمرة من أدوات ووسائل المناصرة التي استخدمها المجتمع

وحدة النزوح الداخلي - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة

أدى انتشار الصراعات الداخلية في التسعينيات من القرن الماضي إلى

بروز اهتمام جديد بظاهرة النزوح الداخلي. وفي مطلع الألفية الجديدة قدر عدد النازحين داخلياً بـ ٢٥ مليون نسمة وذلك نتيجة للصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان. كما تردد أن هناك ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليون نسمة نزحوا نتيجة لكوارث طبيعية.

وحلال العقد الماضي وازدادت حاسمة المشكلة وحجورها المتزايدة. تعاون المجتمع الدولي بتطوير أطر عمل مؤسسية وقانونية جديدة وتعلوا لعدم وجود قواعد معيارية أو قانونية واضحة تنطبق على النازحين داخلياً. وضع د. هرنسيس دينج، مندوب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين داخلياً، «المبادئ الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي» استناداً إلى حقوق الإنسان الدولية وقوانين اللاجئين ورغم أن المبادئ الإرشادية ليست ملزمة إلا أنها صارت مرجعاً أساسياً لكل هؤلاء الذين يتعاملون مع قضية النزوح الداخلي.

وعلى المستوى المؤسسي بدأ من إنشاء وكالة جديدة خاصة بالنازحين داخلياً أو إلقاء المسؤولية على وكالة قائمة. اختار المجتمع الدولي نهجاً جماعياً تجاه النزوح الداخلي يستند إلى خبرة ومقنوني الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في تلبية احتياجات النازحين داخلياً للمساعدة والحماية وأدت بوباحت التعلق إزاء فعالية هذا النهج إلى إقامة الشبكة الكبرى للوكالات الدولية الخاصة بالنزوح الداخلي في يوليو ٢٠٠٢ والتي كُلفت بتحديد الطرق التي يمكن أن يعمل النهج الجماعي من خلالها بصورة أكثر فعالية. وكان من بين التوصيات التي أقرتها الشبكة إنشاء «وحدة النزوح الداخلي» تابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

وتهدف هذه الوحدة إلى ضمان التعامل بشكل متوقع ومنسق مع مشكلة النزوح الداخلي بين كل الأطراف المعنية. ومع مراعاة تنوع احتياجات النازحين، تقوم الوحدة بتحديد وإبراز الصعوبات في استجابة المنظمات الإنسانية للأوضاع النزوح. ويوجب صلاحياتها، تقوم الوحدة بمجموعة واسعة من النشاطات اللازمة

لمساعدة النازحين داخلياً وتوفير الحماية لهم وفي عام ٢٠٠٢، أجرت الوحدة دراسات بهدف تحليل كفاءة الاستجابة الدولية لمشكلة النزوح الداخلي من حيث الكم والنوع

وهيما يلي هاتين الدراستين

١- مسح للحماية: أجرت الوحدة هدف الدراسة بالتعاون مع مشروع SAKS بشأن النزوح الداخلي والذي يقوم به معهد بروكيجر. وتضمنت الدراسة القيام بزيارات ومقابلات ميدانية في سبع دول. وتم خلال الدراسة بحث الطرق التي تسعى من خلالها الفرق المحلية التابعة للأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى لتشجيع ومساعدة الدول في إنجاز مسؤولياتها الأساسية الخاصة بحماية النازحين داخلياً.

٢- مصفوفة الاستجابة للنازحين داخلياً: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به كل من الأطراف الفاعلة الأساسية فيما يخص النازحين داخلياً بالإضافة إلى تحديد مقدار أدوارها لادوات سياسة التنسيق بين الوكالات الدولية والمبادئ التوجيهية لتلك السياسة.

ومن خلال الدراستين تم اكتشاف قصور كبير وعدم التزام من قبل وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ النهج الجماعي، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى عدم إدراك وفهم النهج الجماعي.

وفي عام ٢٠٠٢ أيضاً تم عمل تقييم للوحدة لمعرفة مدى أهمية الوحدة وكما أنها وفعايتها. ولأن الوحدة تعمل في سياق عريض، سرعان ما اتضح أنه لا يمكن تحقيقها دون الإشارة إلى استجابة منظومة الأمم المتحدة ككل للنزوح الداخلي. وبناءً على ذلك، أصبح تقييم الوحدة بمثابة أيضاً تقييم للنهج الجماعي. وإضافة إلى تحديد التقييم للطرق التي يمكن أن تعمل الوحدة من خلالها بصورة أكثر فعالية، أظهر التقييم أيضاً أوجه قصور مماثلة في النهج الجماعي كذلك التي كشفتها الدراسات: «المسح للحماية» و«مصفوفة الاستجابة للنازحين داخلياً».

واستناداً إلى النتائج التي أسفر عنها المسح

والمصنوعة والتقييم وعقب مشاورات تم إجراؤها مع الشبكة الكبرى التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالتنسيق بين الوكالات حول النزوح الداخلي، قامت الوحدة من جديد بتحديد أهدافها وأشطتها لعام ٢٠٠٤ ووضعت ٤ أهداف رئيسية.

- ١- تحسين القدرة على التنبؤ والشفافية في الاستجابة الدولية للنزوح الداخلي.
- ٢- تحسين المساهمة حول النازحين داخلياً على نطاق المظم
- ٣- تعزيز الثقة في النهج الجماعي وتشجيع المستوى الميداني
- ٤- تعزيز الحماية للنازحين داخلياً.

للمحصل على مزيد من المعلومات عن الوحدة، انظر www.reliefweb.int/idp أو اتصل بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: idpunit@un.org.

١- متوفر على شبكة الإنترنت في الموقع www.reliefweb.int/dp/docs/references/IUPMatrix.pdf

٢- متوفر على شبكة الإنترنت في الموقع www.reliefweb.int/dp/docs/references/UnitEvaluationJan2004.pdf

يتعاون كل من وحدة النزوح الداخلي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ومكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مجموعة المحررين حول القسم الخاص من العدد القادم لنشرة الهجرة القسرية - عودة وإعادة دمج النازحين داخلياً.

مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وفي تعامله مع الكوارث الطبيعية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى جوجارات في الهند. حيث تصل مساعدات الإغاثة الإنسانية، ومعذ مبادرات مكررة لاستعادة الحياة الطبيعية والتي يمكن المداومة عليها عن طريق الاهتمام بتخفيف آثار الكوارث والاستعداد لعمليات إعادة الإعمار. وتأتي هذه الاستجابات التنموية في صميم عمل البرنامج الإنمائي للنقص على الفقر وتشجيع الحكم الديمقراطي.

فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له سجل راسخ في جهود إحلال السلام وتعزيزه والحفاظ عليه

كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تمكين منظور الوقاية من الأزمات في جميع مناحي نشاطه التنموي من خلال حوار السياسة، وتدريب فريق العمل، وتكوين مطومة المعرفة.

هيكلتنا الوظيفية

مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية يرأسه مدير مكتب (مساعد إداري) بدرجة مساعد الأمين العام، وتحتفل ثلاث وحدات تابعة للمكتب مع جنيف مقرر لها: وهذه الوحدات هي: وحدة استعادة الحياة الطبيعية، ووحدة الحد من الكوارث الطبيعية وانتشار الأسلحة الخفيفة، ووحدة دز الأسلحة وتسريع الجور، بينما تتخذ ثلاث وحدات أخرى من نيويورك مقرها وهي وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة إزالة الألغام، ووحدة العمليات.

كما يرسل المكتب أيضا فرق عمل لمكاتب تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في روما وهي العديد من الدول التي تترصد لأزمات أو مواقف ما بعد الأزمات.

لمزيد من المعلومات روبرو موقع مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية على www.undp.org/bcp أو اتصلوا بالمكاتب التابعة له في نيويورك: تليفون: +1 212 906 6096، فاكس: +1 212 906 5379، وفي جنيف: تليفون: +41 22 917 8060، فاكس: +41 22 917 8302.

واستنادا لدرجة كبيرة إلى عمله في مجالات مثل تشجيع الحكم الديمقراطي والحد من الفقر. فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له سجل راسخ في جهود إحلال السلام وتعزيزه والحفاظ عليه. ومن موزمبيق وأفغانستان وحتى حواتمالا وألبانيا. لمب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في مساعدة هذه الدول لتحقيق التحول صوب برنامج عمل ذي توجه تنموي من خلال تشجيع حكم القانون وإدارة الحكم الجيد، وإرساء أسس العدالة والأمن. وتسريع الجنود والحد من تدفق الأسلحة الخفيفة. ودعم جهود إزالة الألغام، وثرؤيد السكان المتضررين من جراء الحروب بسبل عيش بديلة.

وفيما يتعلق بإعادة دمج السكان الخارجين على وجه الخصوص. فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل عن كثب مع موصية الأمم المتحدة العليا لتسوية اللاجئين ووحدة الروح الداخلي التابعة لمكتب تسوية الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، والمطمان عبر الحكومة، والمجتمع المدني والبلد الدولي وسرور تنمية أخرى لضمان الوفاء بالاحتياجات والمطلبات طويلة الأمد للجيش المندمين والتنازحين داخليا والمهاجرين القدامى ومجتمعاتهم. وكذلك ضمان شمول خطط التنمية الوطنية لتلك الاحتياجات.

كما أن خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء الشفقات للحكومات المحلية تمكنه من تعزيز قدرات السلطات على توفير الخدمات، الاجتماعية، والاستجابة لاحتاجات المجتمعات، وتعزيز الروابط الضرورية التي يجب إقامتها بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية.

وبالنسبة لبرنامج إزالة الألغام التابع لمكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية - وذلك بالتنسيق مع وحدة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وخدمات إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة - فإنه يعمل على تطوير البنية التحتية للإدارة المحلية اللازمة لإزالة الألغام. كما تقوم مراكز إزالة الألغام ببناء طاقات عملية بفرض تنظيم استراتيجيات إزالة الألغام وتنسيقها وتنفيذها. وغالبا ما يكون لقدرة حكومة ما على مواجهة مشكلة الألغام الأرضية تأثير مباشر على إعادة دمج السكان الخارجين من مناطق النزاع وتو على سبل عيشهم.

تتمثل المهمة التي يضطلع بها مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية في تعزيز جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع شركاء بفرض الحد من وقوع الكوارث والصراعات الخفيفة والتقليل من آثارها، وكذلك إقامة الأسس الصلبة الراسخة من أجل إحلال السلام واستعادة الحياة الطبيعية، ومن ثم الارتقاء بأهداف الأمم المتحدة التنموية الخاصة بالحد من الفقر في الألفية الجديدة.

وتتعرض دول كثيرة وبصورة متزايدة للصراعات المنفردة من الكوارث الطبيعية التي من شأنها أن تدفع ما لم إنجاز غير عقود من التنمية وأن ترسخ الفقر وعدم المساواة. فمن خلال شبكته العالمية، يقوم البرنامج الإنمائي بتطوير وتبادل الأساليب المبتكرة لمنع الصراعات، وإحلال السلام، وكذلك التحقيق من آثار الكوارث واستعادة الحياة الطبيعية، والبرنامج الإنمائي وجود فعلي في أغلب الدول النامية، وهذا يعني استعادته لإضفاء الصفة العملية على سبل الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية وكذلك تقديم المساعدة على ردم الهوة بين إغاثة الطوارئ، والتنمية طويلة الأجل.

ويسعى مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية جاهدا، ومن خلال عمله مع مكاتب الدولة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحقيق ما يلي:

- التأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلعب دورا جويوا في تعزيزات الانتقال بين عمليات الإغاثة وجهود التنمية.
- تقوية الروابط بين أهداف الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية.
- تعزيز مسؤوليات الحكومات وإمكاناتها الفنية والمالية في إدارة الأزمات وأوضاع ما بعد الصراعات.
- دعم جدول أعمال الأمين العام فيما يتعلق بالوقاية من الصراعات عن طريق بناء طاقات من الحكومات والمجتمعات المدنية وتعزيز قدراتها على التحليل العميق للظواهر والعوامل التي قد تسبب في نشوب صراعات عنيفة. وكذلك الوقاية من الصراعات عن طريق وضع استراتيجيات تتناول الأسباب الجذرية الهيكلية.

الأحداث الأخيرة

دييجو جارسيا: المملكة المتحدة تستخدم الخديعة لإسقاط حق العودة

قامت بريطانيا في الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢ بإبعاد كل سكان أرخبيل شاجوس الواقع في المحيط الهندي قسراً لإسقاط الطريق لبناء قاعدة عسكرية أمريكية على أكبر جزيرة مرجانية وهي دييجو جارسيا، ولجان الحكومة البريطانية إلى سلطة استعمارية قليلة الاستخدام لتسقط دون نقاش حكم محكمة منع سكان جزر شاجوس حق العودة إلى بعض الجزر. وترغم المملكة المتحدة إن الاعتبارات الأمنية التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تمنح الأولوية للحاجة المزعومة لتعمر استخدام الجزر على القوات الأمريكية. وتقول جماعة حقوق الأقليات في تقرير حديث صدر عنها إن محاولة المملكة المتحدة غير العادية للالتفاف حول القانون من خلال إسقاط حكم صادر من المحكمة العليا بعد سابقة خطيرة للغاية. انظر التقرير على الموقع التالي: www.minorityrights.org/news_detail.asp?ID=277 وانظر أيضاً موقع سكان جزر شاجوس التاجيين: www.chagos.org

الأمم المتحدة تضعيف الوقت بينما يعاني الصرب والروما في كوسوفو

بعد خمسة أعوام من النزاع في كوسوفو عاد أقل من ١٠,٠٠٠ شخص من مجموع ٢٢٥,٠٠٠ شخص أبعدوا قسراً من الإقليم إلى ديارهم. وبعد هذا تناقش صراحةً بالمقارنة مع معدلات العودة المرتفعة في البوسنة والهرسك، وفي تقرير حديث قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كاتي إيدي، مندوب الترويج لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، انتقد كاتي الأمم المتحدة بسبب عدم توفيرها الحماية الملائمة لأقليات الصرب والروما في الإقليم. وقد ألقت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) باللوم على قوى حفظ السلام الدولية (KFOR) بقيادة الناتو، وشرطة الأمن المتحدة، وجهاز شرطة كوسوفو الذي تم تجنيده أفراد محلياً لأنهم لم يعرِكوا ساكناً في مارس/ آذار عندما قام آلاف الألبان بأعمال شغب أسفرت عن وفاة أكثر من ٢٠ شخصاً وإصابة ٩٠٠ آخرين وإرغام أكثر من ٢٠٠٠

شخص على الفرار من ديارهم.

لقد أثبتت الأمم المتحدة، التي تحتفظ بسجل مشرف في مجال حفظ السلام أنها غير قادرة على الإطلاق لحكم مجتمع معقد مثل كوسوفو. ويقول بول سفين، الممثل المقيم لمجلس اللاجئين النرويجي في كوسوفو، إنه منذ وقوع أعمال الشغب والأمم المتحدة عاجزة عن العمل. وتتسم الاجتماعات الخاصة بتسمية الإقليم بالافتقار إلى التنسيق والإصرار. في الوقت الذي يتصارع فيه الزعماء الألبان والصرب على التفويض ويرفضون التعاون.

وبعد عام ١٩٩٩ ساد الإقليم جو من الرخاء، نتيجة الأدهار الاقتصادي الناتج عن عملية إعادة الإعمار - التي عززها وصول الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. ومنذ جفاف هذا المعين التقدي، أخذ الاقتصاد ينكمش باستمرار في الوقت الذي بدأت فيه الدول الأوروبية التي كانت تستضيف لاجئي كوسوفو في السابق بإعادتهم إلى بلادهم. ومع دخول عشرات الآلاف من المستشرين من المدارس سوق العمل غير الموجود أصلاً كل عام، بلغ معدل البطالة ٦٥٪. وأصاب الركود عمل الأمم المتحدة التي أصبحت غير قادرة على نقل السلطة السياسية. وتم إحراز قدر مشئوم من التقدم بالنسبة لمسألة الوضع النهائي الصعبة، وما زال الألبان يسمعون إلى الاستقلال التام بينما الحكومة الصربية في بلجراد ليست مستعدة سوى لمنح قدر محدود من الحكم الذاتي للألبان. وبدلاً من أن يقوم المجتمع الدولي بدور الوسيط، فإنه يقوم بدور المتفرج.

وقد استمر كثير من اللاجئين الألبان في أراضي الأقليم ولكنهم لن يعودوا ما لم يتحسن الوضع الاقتصادي. وما زالت فرص العودة بالنسبة لمعظم اللاجئين الصرب، تثير الكآبة. ذلك أن الصموبات المتعلقة بإسترداد الممتلكات المهجورة التي تم الاستيلاء عليها، وانفجرت من دوافع عرقية، والوضع الأمني غير المستقر يحول دون عودة عدد أكبر من اللاجئين والفارين داخلياً من الصرب إلى الإقليم.

لقد عبّر عن غضب الموظف المدني النمساوي سورين جيسين - بيترسين كممثل جديد له في كوسوفو. وإذا فشل هذا الممثل في تسهيل عودة

الصرب، ستواصل كوسوفو أنجرهاها الخطر نحو التقسيم، وسيكون لهذه العملية تداعيات في منتهى الخطورة على استقرار جنوب صربيا، ومقدونيا، والبوسنة والهرسك، ولا شك في أن التداعيات السياسية للقتل في كوسوفو خطيرة. ذلك أنه إذا عجز مجتمع دولي موحد عن تحسين الأمور في ظروف معقدة نسبياً، فما هي فرص نجاح مجتمع دولي منقسم في أماكن أكثر عدائية مثل العراق؟

فشل الاتحاد الأوروبي الموسع في توفير الحماية

في قمة تامبيري في عام ١٩٩٩ تعهد زعماء الاتحاد الأوروبي بأن التوفيق بين قوانين اللجوء والهجرة سيوفر حماية أفضل للأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد. ومع ذلك، ورد في تقرير صادر عن المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين أن الصموبات اللاحقة المحفوظة بالمخاطر ليست نتيجة روح التسامح التي سادت قمة تامبيري بل نتيجة رغبة معظم الحكومات الأوروبية في خفض عدد طالبي اللجوء بقدر الإمكان ومخاوفها من معالجة الانتهاكات المتصورة لنظم اللجوء الخاصة بها. وأبدت الدول قدراً مشئماً من روح التضامن ونبتت برامج وطنية ضيقة بأصطف التكلفة على حساب مصلحة اللاجئين وكذلك على حساب مصلحة بناء نظام حماية أوروبي يتسم بالعدالة والكفاءة. وبدلاً من تقسيم المسؤولية على دول الاتحاد الأوروبي، ألقي قدر غير متكافئ من المسؤولية على عاتق دول جنوب وشرق الاتحاد الأوروبي.

تقرير المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين بعنوان الوعود الكاذبة والمبادئ المنسية Broken Promises, Forgotten Principles موجود على الموقع التالي: www.ecvv.org/positions/Tampere_June04.pdf سوف تتناول نشرة الهجرة القسرية رقم (٢٣) المقرر صدورها في إبريل/ نيسان ٢٠٠٥ مجموعة من قضايا اللجوء. ولمزيد من المعلومات انظر: www.fmrreview.org/forthcoming.htm

كيف يتسنى لنا الحصول على المعلومات التي نحتاجها عن اللاجئين

بقلم: جريتا يوهلينج

المستخلص من الموضوعية العلمية قد يزيد من بعدنا عن اللجوء إلى الاستعانة بالرواة. ومن حسن الطالع أن هنالك إجماع ملحوظ على أن المزج الواعي بين الطرق النوعية والكمية هو أفضل مدخل لدراسة أوضاع اللاجئين والمهجرين قسرياً.

وإلى جانب أن ورشة العمل وفرت فرصة للباحثين والمنظمات الإنسانية كي تتعلم من بعضها البعض، فإنها شرعت في تحديد طرق عملية لمواجهة التحديات الأخلاقية والمنهجية التي تواجه هذا النوع من الأبحاث. وهناك اهتمام ملحوظ بوضع مبادئ توجيهية من شأنها، بدلاً من أن توفر معلومات عن الأساليب (التي هي في الأصل موجودة)، أن توفر معلومات عن ما يلي:

- تهيئة الأدوات العالية بحيث تتناسب مع ظروف اللاجئين والهجرة القسرية.
- اختيار الأساليب الصحيحة التي تتناسب مع البيانات غير الآمنة بدرجة كافية.
- تحديد الأشخاص المناسبين ذوي المهارات الملائمة لتنفيذ الأبحاث الميدانية.

للحصول على تقرير عن ورشة العمل، يرجى زيارة موقع EPAU على الإنترنت www.unhcr.ch/eпаu أو موقع hqp00@unhcr.ch

جريتا يوهلينج؛ مستشارة بارزة في وحدة السياسات والتقييم التابعة للمفوضية العليا للاجئين. بريد إلكتروني: UEHLING@unhcr.ch

١ نشر نشرة الهجرة القسرية العدد ١٨، صفحة ٥٥-٥٠ لهذا لا تعرف لا القليل للغاية عن اللاجئين وكيف يتسنى لنا الحصول على المزيد؟ بقلم: جيف كويسب

www.fmeview.org/fmepdfs/fmr18/fmr18unhcr.pdf
www.alnap.org/r

تواجه البحث في مجال السياقات الإنسانية، ومناقشة أفضل الطرق لمعالجة هذه القضايا وتقرير ما إذا كان ينبغي وضع مزيد من المواد الإرشادية. وناقشت الكلمات التي أقيمت أمام ورشة العمل الموضوعات التالية:

■ كثيراً ما تكون الحكومات المستضيفة متشككة بل وحتى عدائية تجاه تواجدهم. كيف يتسنى للباحثين الوصول لهؤلاء السكان بطريقة لا تعرض الرواة للخطر؟

■ يعمل المتقنعون من المساعدات الإنسانية إلى إخبار الباحثين بما يعتقدون أن الباحثين يريدون سماعه. كيف يمكن تجنب ذلك؟

■ من الصعب للغاية عمل إطار لأخذ البيانات عندما لا يكون هناك سوى القليل من المعلومات عن مجموعة السكان محل الدراسة أو عندما يكونوا كثيري التنقل. هل يمكن أن يكون هذا النوع من الأبحاث مثيراً عن الحقيقة؟

■ يعني قصر الفترة التي غالباً ما يتطلبها البحث وعمليات التقييم أن من الصعب على الباحثين الميدانيين أن يحصلوا على المعلومات المرجوة. كيف يمكن تحقيق فعالية بناءة في أماكن تسودها الفوضى؟

■ متى (وماذا) ينبغي أخذ طرق بديلة حيوية في الاعتبار؟

■ كيف يتسنى لنا سؤال الأشخاص الذين تعرضوا لأذى بطريقة لا تضرهم للأذى مرة ثانية؟ هل يمكن إجراء أبحاث ميدانية مسحية بطريقة تأخذ في الاعتبار حاجات الرواة؟

■ غالباً ما يجري الأبحاث المسحية مواطنون وطالب يتم إرسالهم إلى بيئات غير آمنة. ما هي مبادئ الأخلاق التي يجب أن تحكم ذلك؟

ومن أكثر الموضوعات المثيرة للجدل موضوع متى يتعين إجراء أو عدم إجراء بحوث مسحية. وفي بعض المناطق، قد تقدر أساليب علمية، مثل البحوث المسحية، بالنشاط والهمة. ومع ذلك، فإنه في حالة السكان دائمي التحرك الذين لا يريدون بالضرورة أن يصبحوا أهدافاً للدراسة، نجد أن الاعتماد الزائد على التنازع

تسلط القرارات المستترة بشأن البرامج والسياسات إلى أبحاث ذات جودة عالية. ويصعب إجراء أبحاث في مجال الهجرة القسرية من جراء انتشار السكان الذين يتقنون بصفة مستمرة ويتحركون كثيراً جداً في مناطق غير آمنة. وغالباً ما يرغب سكان الحضر من النازحين المستقرين وغير المسجلين في أن يظلوا بعيداً عن الأنظار. ولذلك من الصعب للغاية إجراء دراسات عن اللاجئين والنازحين داخلياً بطرق تضمن أن تكون تلك الدراسات موثوقة فيها وصحيحة ومعمّرة. ويعد الحصول على المعلومات التي نحتاجها بطريقة حرفية وأخلاقية وحساسة تجاه حاجات الرواة تحدياً مستمراً. وبينما يدعو الأكاديميون إلى بذل المزيد من الجهد في مجال دراسات اللاجئين القسرية، يدعو الممانعون إلى ضوابط للحد من أكثر تشدداً.

«لقد تكثفت بصورة أساسية أساليب الحقيقة لأخذ البيانات، ولم يبق لنا سوى التحدث مع الأجساد البعيدة التي استسلمنا المنور عليها»

ولمواجهة المشاكل التي يجابهها الباحثون في سياقات الهجرة القسرية ومن أجل البقاء على مبادئ سابقة ليحتسب سبب قلة معلوماتنا عن اللاجئين، اقترحت وحدة تحليل السياسات والتقييم التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وقادت تشكيل مجموعة عمل شبكة التعليم النشط للمسؤولية والأداء (ALNAP) المعنية بتقييم استخدام مناهج البحث في السياقات الإنسانية. وتشارك في هذا التقييم وكالة أوكسفام للفوت، وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة، اليونيسيف، والصليب الأحمر الدولي، ومركز هانستين للدراسة، والمعهد الهندي للحد من الكوارث، ومنظمة شراكة المسؤولية الإنسانية الدولية (HAP)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة أنقذوا الأطفال بالملكة المتحدة، ومعهد التنمية الدولي (ODI).

وقد اجتمعت مجموعة العمل في أوائل إبريل من أجل صياغة نظام مشترك للمصوبات التي

يشكل هذا المقال صفحة من صفحات الأخبار والمناقشة لوحدة التقييم والسياسات التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

«في الأحرار تم تقديمي لأحد الرجال لأكون زوجته الثانية. إذا ما رفضت إظهار الطاعة...كان يتم ضربك ضرباً مبرحاً،

فتاة أوغندية

«كنت في الخطوط الأمامية طوال الوقت. كان يتم إيكالي بمهمة زرع الألغام في المناطق التي يعبرها العدو. كانوا يستخدمونها في عمليات الاستطلاع وعمليات أخرى مشابهة، وذلك لكونك طفلاً لا يستطيع العدو ملاحظتك بسهولة، و لا القرويين كذلك»

جندي طفل سابق، بورما

«كنت دائماً شديد الخوف من الموت. ولكن أصدقائي حذروني إذا ما لاحظ قادة المتمردين أي خوف بداخلي فسوف يقومون بقتلي، لذا كان علي أن أظهار بالشجاعة،

جندي طفل سابق، أوغندا

«برنامج نزع السلاح وتسريح الجنود جيد. لقد تخلصت من القتال و عدت إلى والدي،

طفل سوداني

«نحن البذور التي سوف توقف الحروب»

مايرلي سانشيز، حركة سلام الأطفال الكولومبية



«مراسم تسريح الجنود. مخيم عبور بالقرب من رامبيك، جنوب السودان»